الإثنين 7 أيلول 2020
العدد 4141 السنة الخامسة عشرة
Lundi 7 Septembre 2020 n°4141 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
تحضّروا المزيد من الفقر والبطالة

● **الأمجد سلامة**
هل نهاجر جماعياً؟

● **حسن شقراني**
كهرباء الطوائف

الحكومة الأسبوع المقبل؟ [5]

سلامة يستعدّ لترحيل
[4 ـ 2]

(هيثم الموسوي)

الأخبار
اشترك في جريدة الأخبار لمدة 4 أشهر
بـ 100,000 ل.ل.
يستمر العرض من تاريخ 19 آب 2020 لغاية 10 ايلول 2020
Tel:01/ 759500
كما تكونون تكون الاخبار
subs@al-akhbar.com

على الغلاف

من هرّب 5 مليارات دولار في ثمانية أشهر؟
سلامة يستعدّ للرحيل: تعاميم المجلس المركزي لا الحاكم

إبراهيم الأمين

يبدو القطاع المصرفي في مرحلة الاستعداد لـ«ساعة الحساب». هذه المرة، لن تنفع كل محاولات التضليل الإعلامي التي قادتها ماكينة يُشرف عليها أصدقاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف سليم صفير. وهي ماكينة توزّع نفوذها في أكثر من دائرة مؤثرة، سواء داخل القطاع نفسه وداخل مصرف لبنان ووزارة المالية، أو داخل مجلس الوزراء والمجلس النيابي وحتى الإدارة العامة. إضافة إلى النفوذ المتوقّع بين السياسيين والإعلاميين.

المواجهة السابقة كان هدفها تعطيل خطة الحكومة للإصلاح المالي. صحيح أن مصرفيين أساسيين حاولوا في الأيام الأولى من عمر حركة التحويلات المالية الكبيرة في السنوات الأخيرة، وهو ما كان سيؤدي عملياً إلى إسقاط السرية المصرفية عن نسبة الـ2,5 بالمئة من المودعين والذين يحملون غالبية الودائع الموجودة لدى المصارف. عدا عن كون التدقيق كان سيكشف من تلقاء نفسه عن «حكاية الصفقات» التي تملأ كلّ دوائر الدولة اللبنانية وفي القطاعَين الخاص والعام على حدّ سواء. ولو أن التدقيق تم على طريقة شركة «كرول»، لكنّا أمام مادة لسلسلة تلفزيونية شيّقة تمتدّ حلقاتها لأعوام.

في أيام الاشتباك القوي، لم تكن المؤسسات الدولية تقف بعيداً عن النقاش. من البنك الدولي الذي صار محرجاً إزاء فضائح ستصيب فريقه الإداري أيضاً، نظراً إلى الأرقام الهائلة من المصاريف الإدارية التي كانت تُنفق، إلى صندوق النقد الدولي الذي كان أقرب إلى وجهة نظر الحكومة لاعتقاده الراسخ بأن حاكم مصرف لبنان كما المشرفين على المالية العامة إنما يتلاعبون بكل شيء ومنذ فترة طويلة. وصولاً إلى الجهات المانحة، ولا سيما فرنسا التي أُوكل إليها ملفّ الدعم الإنمائي من خلال برنامج «سيدر»، كل هذه الجهات أوفدت من ناقش ودرس وسمع ودقّق. ومن المفارقات أنه في ظلّ الانقسام السياسي اللبناني حول تقييم موقع ودور حاكم مصرف لبنان، إلّا أن إجماعاً دولياً ظهر فجأة، على ضرورة تنحية الرجل، وتحميله مسؤولية رئيسية عن الأخطاء الكبيرة، سواء بسبب خضوعه لطلبات السلطات السياسية ثم شراكته معها، أو بسبب مشاركته أرباب القطاع المصرفي الاعيبهم التي تمّت برعايته. علماً أنه للمرة الأولى، يوجّه موفدون دوليون نقداً لسلامة على خلفية استمرار عمله في الأسواق المالية العالمية بواسطة شركات مستقلة يديرها مقربون منه أو اقرباء، وهي الأعمال التي جعلت ثروته تكبر بصورة لافتة. علماً أنه يدافع عمّا قام به، وأنه كان يقوم باستثمار ما يملكه نتيجة عمله السابق، بصورة لا تتعارض مع موقعه ودوره، وأنه لم يستفد بقرش واحد من العمليات الجارية ضمن نطاق عمله.

ما يجري اليوم هو تثبّت الجهات على اختلافها، محلياً وإقليمياً ودولياً، من أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يعمل شخصياً على إطاحة سلامة. وهو يتجنّبه بصورة كاملة، والفريق الاستشاري العامل إلى جانب الرئيس الفرنسي لا يكنّ أي احترام - مهني وحتى شخصي - لسلامة. مع الإشارة إلى أن فريق ماركون جلّه من المصرفيين الكبار، وبينهم سمير عساف، المصرفي الذي رُشّح مراراً لخلافة سلامة في حاكمية المصرف المركزي. ولو أن روايات كثيرة من أوروبا، لا تميّز عساف كثيراً عن سلامة. ومع ذلك، فإن ماكرون يعرف أنّ ليس بمقدوره القيام بخطوة كهذه بالطريقة التقليدية. ويعرف أنّ من الصعب عقد تسوية مع النافذين في بيروت لأجل الإطاحة بسلامة، فوجد أن الحلّ يكون بتسوية مباشرة مع سلامة نفسه، والذي أبلغ للمرة الأولى، من يهمّه الأمر، بأنه مستعدّ لمغادرة منصبه. لكنّه صارح محدّثيه بأنه لا يثق بأي من المسؤولين اللبنانيين في السلطة وخارجها، وأنه يعرفهم واحداً واحداً على حقيقتهم. وهو يخشى تعرّضه لملاحقة سيعملون على تحويلها صوبه، ليس بقصد محاسبته، بل لتحويله إلى «كبش فداء». الجديد أن سلامة أبدى استعداداً للمباشرة في عملية تدقيق بالتعاون مع مصرف فرنسا المركزي، تشمل عمليات المصرف المركزي ومشروع إعادة هيكلة القطاع المصرفي، بالإضافة إلى أنه في حال ضمان الرئيس الفرنسي شخصياً عدم ملاحقته، فهو مستعدّ لترك منصبه ومغادرة لبنان فوراً. وسلامة الحريص على تكرار هذه اللازمة أخيراً، يعرف مسبقاً أن الجهات الدولية التي تدفع باتجاه التدقيق، إنما تستهدف الوصول إلى أرقام موحّدة حول الواقع المالي والنقدي في لبنان. يتصرف سلامة على قاعدة الثقة بأن هدف التدقيق محصور في هذه النقطة وليس هدفه تحميل المسؤوليات أو الإدانة والعقاب.

أكثر من ذلك، فإنّ الـ«السنفور غضبان» ديفيد شينكر لم يترك جهة إلّا التقاها، بما في ذلك مندوبون أو قال إنه لن يجتمع مع قياداتها. وكان للمصرفيين نصيب بارز من اللقاءات، وهو حرص على إبلاغهم بأنه يجب عدم المراهنة على عمليات التدقيق ولا حتى على العقوبات. لافتاً إلى أنه يخشى إحباطاً إضافياً عند الناس جراء مبالغة قوى سياسية حيال ملف العقوبات، لأن ما هو مطروح حتى الآن لن يطال الصف الأول بالتأكيد، بل سيطال مجموعات يمكن ربطها بقوى وجهات. لكن شينكر صار ميّالاً الى الحديث عن «انتهاء أيام رياض سلامة» على ما يقول أحد الملتقين به، وأن واشنطن متوافقة مع باريس على هذا الأمر، لكنها لا تمنح فرنسا أيّ تفويض بتعيين أو اقتراح تعيين حاكم بديل. وأن الرأي الخارجي الحاسم سيكون بيد صندوق النقد الدولي قبل أي جهة أخرى.

لكن، ما لا يُقال أو لا يُشار إليه على أنه اتفاق ضمني، هو ما يبدو أن سلامة تعهد به، لجهة القيام بخطوات عملانية هدفها إنجاز بعض الأمور. يردّد أحدهم أن «سلامة سيقوم بخطوات تزعج حلفاءه في السوق، لكنها ضرورية لضمان الخروج المشرّف». بتعبير أوضح، يبدو أن سلامة وافق على تنفيذ عدد من طلبات الحكومة المستقبلية، لكن ضمن الإطار الذي يراه هو الأنسب. وخطة تعديل التموضع لديه، بدأت منذ صدور قرارات تعيين الأعضاء الجدد للمجلس المركزي لمصرف لبنان. دخول نواب الحاكم الجدد والآخرين من الأعضاء الحُكميين في المجلس المركزي، سمح بإشاعة أنّ المجلس المركزي الذي ظل معطّلاً لربع قرن، عاود العمل كفريق موسّع في الأسابيع الأخيرة. وأن سلامة نفسه بادر إلى إبلاغ أعضاء المجلس المركزي، أنه ينتظر منهم أفكارهم وتصوّراتهم لأجل الشروع في خطوات «إصلاحية».

في هذا السياق، يعرف سلامة أنه مضطر إلى عمليات قد تتسبب بأذية بعض أصدقائه المصرفيين. وربما تصيب مصالح بعض كبار المودعين الذين يعرفهم سلامة تمام المعرفة بالأسماء والأرقام الموجودة في حساباتهم. وهو أيضاً «خبير مخلّف» بالقوانين المالية، وكيفية التطبيق الدقيق أو الجانبي لجميع بنود قانون النقد والتسليف، بالإضافة إلى خبرته الطويلة في لعبة التعاميم المصرفية التي يجب جمعها في كتاب لأجل تاريخ لبنان.

التعميم 154 ورسملة المصارف

جديد الوضع المصرفي، التعميم الذي أصدره الحاكم يوم 27 آب الماضي، ويحمل الرقم 154، والذي يفرض بموجبه على المودعين الذين حوّلوا أموالاً إلى الخارج بين تموز عام 2017 والشهر الماضي، إعادة تحويل جزء منها تتراوح نسبته بين 15 و30 بالمئة إلى المصارف اللبنانية من الخارج. على أن يجري تجميد هذه المبالغ لخمس سنوات لدى القطاع المصرفي وترك أمر الفوائد للتفاوض بين المودع والمصرف. على أن تعمد المصارف إلى استعمال هذه الودائع الجديدة في تغذية السوق العطش للأموال الطازجة، خصوصاً أن مصرف لبنان بدأ يرفع الصوت من عدم قدرته على توفير دولارات كافية لتغطية الدعم المطلوب لسلع رئيسية من قمح ومحروقات ودواء.

بالإضافة إلى ذلك، ذكّر سلامة المصارف بوجوب زيادة رساميلها من خلال توفير مبالغ إضافية تصل إلى عشرين بالمئة من قيمة الرساميل الحالية، على أن يكون هناك جدول زمني لتوفير هذه المطلوبات ينتهي مطلع العام المقبل. وأرفق هذا الطلب بتوضيح أن المصارف التي لا تقدر على تنفيذ هذه العملية ستُحال إلى المجلس المركزي لاتخاذ القرار بشأن أن تبقى أو تخرج من السوق.

ردة الفعل على التعاميم لن تكون متطابقة، الأمر هنا لا يتعلق بالحسابات المباشرة فقط، بل في كيفية تعامل الجمهور مع الإجراء. في الشكل، سيبدو لقسم من الجمهور، أن التعميم الهادف إلى إعادة استقطاب دولارات طازجة من الخارج، يمثل استجابة من الحاكم لمطالب قوى سياسية وتيارات شعبية التي تقع تحت بند «استعادة الأموال المنهوبة». والفكرة تصبح مغرية - أيضاً في الشكل - كون التعميم يشمل كل الذين حولوا أموالهم من صيف عام 2017. والمهم في هذه الفترة، هو حجم الأموال التي خرجت من لبنان إثر اعتقال السعودية الرئيس سعد الحريري في الرياض. ثم الأمر نفسه الذي تعاظم في عامي 2018 و 2019 ربطاً بالتدهور المتسارع للأحوال النقدية والمالية والاقتصادية في لبنان، وصولاً إلى ما جرى في الأشهر الأخيرة الذي سبقت أزمة القطاع بعد 17 تشرين.

في هذا السياق، يتحدث مصرفيون عن مبالغ كبيرة جداً، وأن الآلية التي تفرض استعادة بين 15 و 30 بالمئة، يقدّر لها أن تعيد مبالغ كبيرة. وهنا يُظهر مصرفيون تفاؤلاً مبالغاً فيه حيال إمكانية استعادة نحو خمسة مليارات دولار، بينما يرى خبراء أن مثل هذه العملية لن تعيد إلا بضع مئات من ملايين الدولارات.

المصرفيون يعتقدون أن القرار قابل للتطبيق، وأن النقاش حول قانونيته لن يغيّر من قوته. صحيح أن المبدأ يقول بأنه لا يمكن لمصرف أن يُجبر مودعاً على إعادة أمواله إلى المصرف وتجميدها، لكن تعميم سلامة يخيّر المودعين بين أمرين: إما إعادة هذا الجزء، أو إحالة الملف إلى هيئة التحقيق الخاصة لأجل التدقيق في الأموال وأصولها وأسباب تحويلها إلى الخارج. وبحسب المصرفيين أنفسهم، فإن هذه العملية تعني عملياً رفع السرية المصرفية عن هذه الحسابات، وهي خطوة شديدة الحساسية بالنسبة إلى عدد كبير جداً من كبار المودعين. كما أن الاشتباه بالملف من قبل هيئة التحقيق الخاصة سيؤدي إلى مضاعفات يعتقد البعض أنها كافية للضغط على اصحاب الودائع الكبيرة من أجل إعادة بعض ما حولوه إلى الخارج.

وبحسب أصحاب هذا الرأي فإن المصارف نفسها صارت أمام مسؤولية لم تكن تواجهها من قبل. فهي الآن مضطرة لإجراء جردة واسعة وشاملة ودقيقة ورسمية لكل عمليات التحويل التي تمت في الفترة الواردة في التعميم. والآلية تفرض على المصارف المسارعة إلى إبلاغ المودعين بالتعميم والطلب إليهم الالتزام بإعادة المبالغ وفق النسب المفروضة. وفي حال لم يجر الالتزام فإن المصارف ملزمة بإبلاغ مصرف لبنان بأسماء من رفض الالتزام، وهي لائحة ستذهب فوراً الى هيئة التحقيق الخاصة، والتي يتوقع أن تطلب رفع السرية المصرفية عن حسابات هؤلاء وعن كامل حركة حساباتهم خلال فترة زمنية تحددها الهيئة وقد لا تكون مقتصرة على الفترة الزمنية الواردة في التعميم. وعندها ستكون المصارف ملزمة بالتعاون، لأن الإحالة من هيئة التحقيق الخاصة تعني الاشتباه بوجود عمليات احتيال على القانون الضريبي أو حصول علميات تبييض للأموال. ويعتبر المدافعون عن التعميم، أنه يحقّق عملياً هدف الحكومة المستقبلية من بعض الوارد في خطتها، لكن الفارق أن قرار الحكومة كان يتطلّب إدخال تعديلات على 31 قانوناً مرتبطاً بالأمر النقدي والمالي. بينما يتيح هذا التعميم تنفيذ العملية، برغم كل النقاش حول قانونيته.

تهريب اموال جديدة؟

ما يرفض المصرفيون الإقرار به، أو حتى تقديم إجابات حاسمة حوله، هو المعلومات التي يجري تداولها على نطاق ضيق منذ أسابيع، حول حصول عمليات تحويل لمبالغ ضخمة تخص فئات محددة من رجال السياسة والأعمال والمال إلى الخارج. ويفيد مصدر واسع الاطلاع على هذه العمليات، أن نحو 5 مليارات دولار أميركي تم تحويلها إلى الخارج منذ مطلع عام 2020 حتى أواخر آب الماضي. وأن هذه المبالغ تعود إلى سياسيين ورجال أعمال وأصحاب أسهم في المصارف أو أعضاء في مجالس إدارتها. حتى إن بعض الجهات صار لديها لوائح بأسماء غالبية الذين أجروا تحويلات بسبب نفوذ سياسي أو وظيفي أو خلافه. وإن مصرف لبنان يحاول إخفاء الفضيحة من خلال التعميم 154 الهادف الى توفير ما يغطي هذه الفجوة. ويقول المصدر إن هناك معلومات موثوقة عن أن مصرف لبنان خسر أقل من 2,8 مليار دولار من الاحتياطي الموجود لديه في عملية الاستيراد للمواد المدعومة منذ مطلع العام، بينما أرقامه المعلنة تفيد عن خسارة خمسة مليارات إضافية من هذا الاحتياطي من دون شرح. صحيح أن المصرف المركزي حاول سابقاً فرض شروط قاسية على المصارف لأجل توفير سيولة لها بالدولار الأميركي، لكنه عملياً وفّر لها كميات كبيرة من الأموال الموجودة في الخارج، وهي الأموال التي استخدمتها المصارف لإجراء عمليات التحويل لعدد من المحظيين. بالإضافة الى سؤال قائم اليوم حول قدر الأرباح التي حققها تجار كبار في البلاد، استفادوا من برنامج الدعم، لكنهم لم يخفّضوا الأسعار على الإطلاق.

سعر الدولار

على أن الأهمّ اليوم، هو الحديث عن قبول سلامة ومسؤولين في الدولة التزام وصفة صندوق النقد لجهة سياسة الدعم. وهذا يعني ليس وقف دعم السلع الأساسية من قبل مصرف لبنان كما هو حاصل اليوم، بل رفع القيود أيضاً عن السعر الرسمي للدولار الأميركي، خصوصاً في حال لجأ مصرف لبنان والمصارف مرة جديدة الى محاولة إرضاء المودعين بصرف حقوقهم المودعة بالدولار الأميركي، لكن بالليرة اللبنانية. وهذا سيؤدي حكماً إلى البحث عن جديد عن كميات أكبر من الدولارات في الأسواق وفي البيوت أيضاً، ما يعني أن سعر الدولار الفعلي سيترفع بنسبة 35 بالمئة على الأقل عن سعره المتداول اليوم في السوق السوداء. مع العلم، أن أحد أبرز الخبراء في السياسات النقدية يرفض فكرة «استشارة أحد» حول مستقبل سعر العملة الوطنية. ويقول: المشكلة أنّ لبنان يحتاج الى عشرات مليارات الدولارات حتى يستعيد توازنه، لكن ذلك لن يعالج أزمة الثقة الهائلة بالدولة والقطاع المصرفي، ما يعني أن إعادة الدماء إلى القطاع المالي في لبنان أمر غير متوقع في القريب، حتى ولو انطلقت الإصلاحات.

تضارب في التقديرات حول حجم الأموال الممكن إعادتها حسب التعميم 154 وخبراء يخشون انهياراً إضافياً لليرة

التدقيق في حسابات مصرف لبنان هدفه توحيد ارقام الخسائر... ولا توقّعات بالمحاسبة

حكومة حسان دياب الدخول في نقاش مع الحكومة من أجل التوصل إلى صيغة قابلة للتطبيق. إلّا أن الحكومة لم تُظهر استعداداً عملانياً للسير في اتفاق يحظى بتوافق أطرافها، بينما كان أرباب القطاع المصرفي ينتظرون إشارة الحاكم الذي لم يتأخر في إبلاغهم: اصمدوا، هذه الحكومة غير قادرة علينا!

الذي حصل باختصار، أن مشروع إقالة رياض سلامة تعطّل بقوّة، لا سيما بعدما تراجع النائب جبران باسيل مُذعناً لرغبة الفريق الذي يضمّ الرئيسَين نبيه بري وسعد الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط والذي عارض إقالة سلامة بحجّة أن الفراغ ممنوع الآن. باسيل كان ينتظر أن يقود حزب الله المعركة ضدّ سلامة. الحزب غير المعجب على الإطلاق بسياسات سلامة لن يبادر. لديه ثوابته التي تحول دون قيادة المعركة، لكنه مستعدّ دوماً لدعمها متى اندلعت. الذين رفضوا إقالة سلامة، لديهم أسبابهم الكثيرة. ظاهرياً، المشكلة عندهم تبدأ من كون بديله سيُعيّن برضى وبركة الرئيس ميشال عون. لكنّ الأساس، هو الشراكة الفعلية بين هؤلاء وبين سلامة الذي - للأمانة - لم يَخُف يوماً من هذه المنظومة، فهو يعرفها أكثر من نفسها وله عليها الكثير.

ما فجّر الأزمة فعلياً، ليس الخلاف على الأرقام كما جرت محاولة اختزال القصة. لأن عملية احتساب الخسائر مهما جرى التلاعب بها، إنما تبقى في نهاية الأمر خسائر، وأي مقاربة جديدة لإدارة المالية العامة أو السياسة النقدية كانت ستكشف ما يُعمل دوماً على إخفائه. ولذلك فإن المعركة الحقيقية تركزت على سُبل منع التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان والمؤسسات التابعة له. وهو تدقيق كان ليشمل أيضاً

(هيثم الموسوي)

مقالة

التعميم 154: فرص النجاح معدومة

وليد مسلم *

أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي الرقم 154 بتاريخ 2020/8/27 الذي يهدف إلى إعادة تفعيل المصارف العاملة في لبنان. في ما يلي ملاحظات على بنود رئيسيّة تضمّنها التّعميم تركّز على جوانب وانعكاسات ماليّة وائتمانيّة لهذه البنود.

أولاً، يلحظ القرار أن على المصارف أن تحثّ عملاءها (المودعين) الذين قام أي منهم بتحويل ما يفوق مجموعه خمسمئة ألف دولار أو ما يوازيه بالعملات الأجنبيّة خلال الفترة المبتدئة من 2017/7/1 على أن يودعوا (أي يعيدوا من الخارج) مبلغاً يوازي 15% من القيمة المحوّلة أصلاً في حساب مجمّد لخمس سنوات.

المعايير الائتمانية تشير إلى أنّ فرص نجاح هذه الخطوة معدومة من نقطة الانطلاق. فلا ثقة لدى المودعين الحاليّين والسابقين بالمصارف والأجهزة الرقابيّة التي بدّدت الودائع ولم يستطيعوا حتّى اللحظة وضع خطّة واقعيّة لإعادة الودائع إلى أصحابها. حتّى أبسط القرارات التي تأخذها على عجل الدول التي عانت أزمات مصرفيّة نقديّة (اليونان كمثل) كالكابيتال كونترول، عجزت الدولة اللبنانيّة وأجهزتها على أخذها حتّى الآن وبعد مضيّ حوالى سنة من بدء الأزمة، ما تسبّب بتحويل مليارات الدولارات الى الخارج من ذوي الحظوة وأصحاب النفوذ.

إذا كان الهدف من هذا القرار إعادة جزء من الفوائد الضخمة (تفوق 20% سنوياً) التي حصل عليها بعض المودعين من هندسات مصرف لبنان الماليّة، فهنالك خطوات أوضح وأعدل لتحقيق ذلك. في البداية، الهندسات الماليّة كانت مفتوحة لكبار المودعين فقط. فعلى سبيل المثال، أحد أكبر المصارف في لبنان، والذي استفاد بشكل كبير من هذه الهندسات، اشترط على المودع أن يساهم بمبلغ لا يقلّ عن 20 مليون دولار، ما يعني أنّ تصنيف الخمسمئة ألف دولار يتضمّن عدداً كبيراً من المودعين الذين لم يستفيدوا من الهندسات الماليّة.

المصارف ومصرف لبنان يعرفون بالتحديد من هم الذين استفادوا من الهندسات الماليّة. الأجدى على مصرف لبنان بمؤازرة الدولة أخذ قرارات موجّهة مباشرةً لمعالجة الفائض الضخم الذي حصل عليه المودعون الكبار لإعادتها. فإذا كان مردود الفائدة، على سبيل المثال، 20%، بينما المردود العادل سوقياً هو 5%، يكون الهدف استرداد الفارق.

هذا من الناحية المصرفيّة. أمّا إذا كان الهدف تحفيز اللبنانيّين الذين لهم ودائع خارج لبنان للمساهمة في تنشيط الاقتصاد ولإعادة بناء الوطن، فهنالك طرق أخرى فعّالة وشفّافة لتحقيق ذلك كإنشاء صندوق استثماري وطني يدار من جهات مستقلّة من خارج القطاع المصرفي والرّسمي ومعروفة بنزاهتها ومهنيّتها.

ثانياً، بالنّسبة إلى قرار تحفيز المستوردين أن يحوّلوا 15% من قيمة الاعتمادات التي قاموا بفتحها في السنوات الثلاث الماضية، ينطبق عليهم أيضاً ما ذكر في البند الأوّل أعلاه.

لكن ما قد يخشاه المستوردون، الذين هم بحاجة إلى خدمات مصرفيّة لفتح اعتمادات متكرّرة، أن يتمّ التضييق عليهم من قبل المصارف إذا لم يتماشوا مع قرار مصرف لبنان. وإذا تماشوا فستكون النتيجة رفع أسعار المستوردات لتعويض ما قد يعتبره المستوردون خسارة موازية للمبالغ المحوّلة من الخارج.

ثالثاً، في ما يتعلّق بفرض نسبة 30% على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف والإدارات التنفيذيّة العليا للمصارف والأشخاص المعرّضين سياسياً (PEPs) من التحويلات التي قاموا بها منذ 2017/7/1 فهو خطوة جيّدة. ولكن هل يكفي هذا؟

مسؤوليّةُ رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف وإدارتها التنفيذيّة العليا قد تكون أكبر بكثير. فهؤلاء مسؤولون بشكل أساسي عن انهيار القطاع المصرفي وضياع الودائع لأنهم خالفوا مبادئ التسليف والاستثمار الأساسيّة. فهم الذين أسلفوا زبوناً واحداً (الدولة اللبنانيّة بشقّيها الحكومي ومصرف لبنان) غير جدير الائتمان (not credit worthy) 70% من مجمل أصول المصارف (أيلول 2019). ولماذا التوقّف عند 2017/7/1؟ فالمصارف أمعنت بممارستها غير المجدية في تسليف الدولة اللبنانيّة لسنوات عديدة قبل هذا التاريخ.

أمّا بالنسبة إلى الأشخاص المعرّضين سياسياً، فحدّث ولا حرج. فلا نسبة 30% ولا الفترة الزمنيّة المحدودة تكفي. الكل يعرف كمّ الفساد في الطبقة السياسيّة، ولكن المستغرب أن يكون القطاع المصرفي هو الأداة التي استعملتها هذه الطبقة على مرّ السنين لتهريب أموالها. فكيف تمّ ذلك بوجود مبادئ «اعرف زبونك» (know your customer) التي أصبحت أساس أي نظام مصرفي سليم.

رابعاً، يدعو القرار المصارف إلى إتاحة المودعين رضائياً تحويل ودائعهم إلى أسهم أو سندات في رساميلها. هذه الخطوة جيّدة تحت ظروف طبيعيّة يعمل بها القطاع المصرفي، لكنّنا في أشدّ البعد عن ذلك.

القطاع المصرفي يرزح تحت فجوة ضخمة في أصوله بالدولار لا تقلّ عن 78 مليار دولار (هي قيمة ودائع وتسليفات المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان والدولة اللبنانيّة) وهي أضعاف مجموع رساميل المصارف مجتمعة. في غياب خطّة واضحة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، أسهم المصارف لا قيمة لها، وبالتالي تحفيز المودعين لتحويل ودائعهم إلى أسهم في الوضع الحالي هو غير مجدٍ.

في حال تحسّن وضع القطاع المصرفي جرّاء إعادة هيكلة القطاع، تخمين قيمة أسهم المصارف يجب أن يتمّ من خلال مؤسّسات ماليّة متخصّصة ومستقلّة (التعميم ينصّ على أنّ على المصرف إعطاء المودع تقريراً تخمينياً لقيمة السهم موافقاً عليه من مصرف لبنان من دون أن يحدّد الجهة المعدّة للتقرير). فاكثريّة المودعين ليس لديهم الكفاءة الاستشاريّة للتأكد من جدوى التخمين المعروض عليها ولا خطورته على محفظة كل منهم (not-qualified investors).

إعادة بناء الاقتصاد تحتاج إلى قطاع مصرفي سليم وفعّال. هذا يحتاج إلى خطّة كاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وبدونها لن يستقيم الوضع.

* مدير تنفيذي عمل سابقاً لدى مؤسّسة التمويل الدوليّة

على الغلاف

التدقيق الجنائي في مصرف لبنان:
توقيع مع وقف التنفيذ!

لم يعد التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان هو القضية. صار الخلاف مرتبطاً بوجود مجموعة «إيغمونت» في عملية الإشراف على تنفيذ العقد. وزير المالية لم يجد في الاستعانة بها اي فائدة، فيما رأى العونيون الاستغناء عنها بمثابة الفضيحة. تم توقيع العقد، لكن ثمة من يعد بنسفه بعد تأليف الحكومة

إيلي الفرزلي

يوم الثلاثاء الماضي، وقّع وزير المالية غازي وزني العقد مع شركة «Alvarez» المكلفة بالتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، بالتوازي مع توقيعه عقدين للتدقيق المحاسبي مع كل من Oliver Wyman وKPMG. لم يكد يمرّ يومان حتى بدأت حملة عونية تتهم وزني بإجراء تعديلات جوهرية في المسودة النهائية للعقد، التي سبق أن أطلع رئيس الجمهورية عليها. وصل الأمر إلى حد التهديد بإعادة التفاوض مع الشركة على بنود جديدة، عند تأليف الحكومة الجديدة. الاعتراض الأساسي لدى مصادر عونية مرتبط بتغييب مجموعة «ايغمونت» عن العقد. وهي المجموعة التي كانت هيئة الاستشارات والتشريع قد طالبت بالاستعانة

وزير المالية رفض تعيين اللجنة المشرفة على تنفيذ العقد

هل سئلت «إيغمونت» عن إمكان مشاركتها في الإشراف على التدقيق الجنائي؟

بها «بغيَة عدم عرقلة عمل شركة الفاريز والأطلاع على مدى تقيّد هيئة التحقيق الخاصة بالقواعد الإلزامية لعملها والمفروضة من المجموعة نفسها، على اعتبار أن من المحتمل جداً أن يتقاطع عمل الشركة مع عمل هيئة التحقيق الخاصة، بما يسمح للمجموعة بدور فاصل في النظر بأمر عدم تعاون الشركة مع طلبات الشركة».

بحسب المعلومات، فإن النسخة التي تجري الإشارة إلى تسلمها من قبل رئيس الجمهورية هي نفسها التي ناقشها وزير المالية معه عندما زاره في 24 آب الماضي. وزني نفسه يشير في البيان الذي أصدره أمس

(هيثم الموسوي)

مجموعة «إيغمونت»

تعود تسمية المجموعة إلى اسم قصر في بلجيكا اجتمع فيه عدد من مسؤولي وحدات الإخبار المالي في العالم، واتفقوا على تأسيس منظمة ترعى التواصل والتنسيق بين هيئات الإخبار المالي وهيئات التحقيق الخاصة في العالم.

يقع المركز الرئيسي لمجموعة إيغمونت في مدينة أوتاوا في كندا، وتضم 165 وحدة إخبار مالي.

انضم لبنان إلى هذه المجموعة في عام 2003، وكان حينها الدولة الرقم 53. المجموعة تهدف إلى تبادل المعلومات المالية المصرفية في ما يتعلق بشبهات تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب. وبحسب نظامها الداخلي، أي وحدة إخبار مالي لا تملك الكفاءة اللازمة يمكن إلغاء عضويتها. في المقابل، على الدول الراغبة في الانضمام أن تحظى بدولة راعية. وهو ما فعله لبنان عندما رعى انضمام سوريا والأردن والسعودية.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس هيئة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور كان نفسه نائباً لرئيس «إيغمونت» لأربع سنوات.

أنه التزم بالملاحظات الأربع التي عرضها عون عليه، وأبرزها تمثيل هيئة الاستشارات في اللجنة المعنية بمتابعة عمل الشركة، بصفتها المستشار القانوني للدولة (إلى جانب ممثل عن وزارة المالية وممثل عن مصرف لبنان)، وجعل الانكليزية لغة التحكيم. لم يشر وزير المالية إلى أن إدخال «إيغمونت» إلى العقد كان واحدة من الملاحظات الرئاسية، بالرغم من أن ذلك كان اقتراحاً من هيئة الاستشارات من سلسلة اقتراحات وملاحظات قدّمتها الهيئة.

وزني أشار إلى أنه أخذ بأغلب هذه الملاحظات، باستثناء تلك المتعلقة بمجموعة «إيغمونت»، للأسباب التالية:

فوّضت الحكومة إلى وزير المالية توقيع عقد التدقيق الجنائي مع شركة Alvarez ولم تطلب منه التفاوض مع طرف ثالث أي مجموعة Egmont.

العقد مع Alvarez هو تدقيق جنائي لمصرف لبنان بينما مجموعة Egmont هي منتدى أو منظمة عالمية مثل مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي مؤلفة من 165 وحدة استخبارية مالية هدفها تبادل المعلومات المالية والتدريب وعمليات تبييض الاموال وتمويل الارهاب ولبنان عضو فيها عبر هيئة التحقيق الخاصة.

هذه المجموعة ليس لها علاقة بالتدقيق الجنائي وغير معنية بالعقد.

وكان لافتاً أن وزني ردّ على منتقديه بالإشارة إلى أن «الفضيحة الكبرى هي من أصرّ على زج اسم مجموعة Egmont في العقد وما هي أهدافه وأسبابه». كما سأل هل أخذ المطالبون برأيها أو موافقتها إذا ما كانت تودّ المشاركة؟

تلك نقطة يكررها أيضاً النائب السابق لحاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري، مشيراً إلى عدم اختصاص «إيغمونت» في التحقيقات الجنائية، المعنية برسم سياسات تشجّع على تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. لكن حسماً للجدل، يقول بعاصيري، الذي كان أميناً عاماً لهيئة التحقيق الخاصة، إن أقصر الطرق هو توجيه كتاب رسمي للمنظمة لسؤالها عن إمكانية المشاركة في التدقيق الجنائي، أو حتى سؤال هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عن دور هذه المنظمة. يبدي بعاصيري ثقته بأنها لن توافق على طلب من هذا النوع، لأنه لم يسبق أن تدخلت في أمر كهذا.

بحسب مصادر وزارة المالية، فإن المستشار القانوني الذي تعاقدت معه الحكومة عقب إعلان التوقف عن سداد الديون، أي شركة كليري غوتليب، كانت هي التي اقترحت عدم إدخال «إيغمونت» في العقد، الذي وقّعه وزير المالية وسلك طريقه نحو التنفيذ، بالرغم من إعلان وزني أنه لن يطلب من شركة Alvarez المباشرة في عملها ولن يؤلف اللجنة الثلاثية التي نصّ عليها العقد لمتابعة التدقيق المالي وسيترك هذه المهمة للحكومة الجديدة. بحسب مصادر قانونية مطّلعة على العقد، فإن مسألة طلب مباشرة العمل ليست شرطاً لبدء التنفيذ. فبعد التوقيع مباشرة صارت الشركة مضطرة إلى مراسلة مصرف لبنان لتطلب منه المستندات التي تحتاج إليها لتبدأ عملها. وبالتالي، فإن تأخير تأليف اللجنة التي يفترض أن تتابع عمل الشركة، لن يكون في موقعه القانوني، لأنه يمثّل تقصيراً في تنفيذ العقد، الذي يبدأ فعلياً بعد تسلّم الشركة المستندات من مصرف لبنان وتأكيدها أنها حصلت على كل ما طلبته. مصرف لبنان ملزم بتسليمها المستندات خلال أسبوعين، وفي حال لم يسلم المعلومات كاملة تعمد الشركة، خلال أسبوع، إلى مراسلة وزارة المالية لتطلب ما تحتاج إليه من مستندات إضافية، على أن ينفّذ طلبها خلال مهلة جديدة من أسبوعين، على أن تبدأ بعد ذلك مهلة الأسابيع العشرة التي نص عليها العقد لإنجاز الشركة لتقريرها الأولي «بحسب ما تم التوافق عليه بين اللجنة الوزارية المكلفة بالتفاوض وشركة Alvarez». تلك إشارة أوردها وزير المالية في بيانه، بما يوحي أنه معترض على هذا الاتفاق. اللافت معترض على هذا الاتفاق. اللافت أن وزير المالية المخول التوقيع على العقد، لم يكن عضواً في اللجنة، التي ضمّت نائبة رئيس الحكومة، وزيري العدل والاقتصاد، ومستشار رئيس الحكومة جورج شلهوب، علماً بأن العقد ينص على أن يصار إلى توقيع عقد جديد، في حال تبين الحاجة إلى استكمال العمل لإنجاز تقرير نهائي. وهو أمر لم يكن ملحوظاً في مسودة العقد مع شركة «كرول» على سبيل المثال. كرول أعطيت حينها فترة 6 أشهر لإنجاز عملها، الذي كان يفترض أن تتقاضى 4,5 ملايين دولار مقابله، فيما حصلت Alvarez على 2,2 مليون دولار مقابل 10 أسابيع من العمل، الذي سينتج عنه تقريراً أولياً. تجدر الإشارة إلى أنه في حال التزمت الشركة بحرفية العقد وبدأت عملها فوراً، فإن ذلك يعني أنها ستعمل من دون وجود لجنة تتابع عملها. مع إمكانية أن تنتهي مدة العقد الإجمالية (15 أسبوعاً) من دون أن تعيّن اللجنة، في حال تأخر تأليف الحكومة. هذا يقود إلى أمرين، بحسب مصادر متابعة، إما كان على وزير المالية أن يوقّع العقد وينفّذ موجباته، وأولها تعيين اللجنة، وإما عدم التوقيع وبالتالي عدم تعيين اللجنة، وترك المهمة للحكومة المقبلة.

وحده حاكم مصرف لبنان لا يبدو معنياً بكل الجدل القانوني السياسي الدائر بشأن عقد التدقيق الجنائي في حسابات المصرف. هو اتخذ قراره، على ما يبدو، بعدم التعاون مع شركة التدقيق. وليست الدراسة التي أعدّها محاموه عن عدم جواز توقيع وزارة المالية بالنيابة عن المركزي سوى أول الغيث، الذي سيليه التذرّع بقانوني السرية المصرفية والنقد والتسليف، لعدم التعاون مع الشركة. وهو عذر لم تسع السلطة إلى نزعه من يده، من خلال رفضها تعديل القوانين التي تعيق التدقيق، والتي لن يُسهم وجود «إيغمونت» أو غيرها في تعويضه.

المشهد السياسي

الحكومة الأسبوع المقبل؟

نهاية أسبوع هادئة أمضتها عملية تأليف الحكومة. لا تطور مهماً، بانتظار الأسبوع الحالي، الذي يُتوقع أن يحمل معه بدء النقاش الفعلي في التركيبة الحكومية. الرئيس المكلف مصطفى أديب عمد خلال الأيام الماضية إلى وضع تصوره الأولي لشكل الحكومة، على أن يبدأ الاتصالات مع الأطراف الأساسيين هذا الأسبوع، وخاصة أن المداورة في الحقائب السيادية لم تحسم بعد، كما لم تحسم مسألة التعامل مع الحقائب المسيحية؛ من يسمّيها إن كان القوات والتيار خارج الحكومة؟ وقبل هذه وتلك لم يحسم حجم الحكومة، وسط تأكيد لسعي الرئيس المكلف إلى تأليف حكومة مصغّرة تضم اختصاصيين. لكن ثمة من يبدو واثقاً من أن أياً من العقد لن يطول، على أن تكون فترة الأسبوعين كافية لإنجاز مهمة التأليف. ويذهب البعض في تفاؤله إلى حد الجزم بأن الحكومة ستبصر النور مطلع الأسبوع المقبل، مؤكداً أن القوى السياسية الداعمة لأديب لن تعرقل مساعيه. وأشارت مصادر سياسية رفيعة المستوى إلى أن رئيس تيار المستقبل، سعد الحريري، بحث أديب على الالتزام بفترة الأسبوعين التي حدّدها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتأليف الحكومة، معتبراً أن هذا الأمر أساسي لنيل الدعم الفرنسي، ومن خلفه الغربي.

إلى ذلك، بدأ أمس قرار رفع الدعم يسلك طريق التنفيذ. وزير الاقتصاد راوول نعمة قرر وقف دعم السلع المتعلقة بالإنتاج الحيواني والزراعي، بحجة أن الأسعار لم تنخفض، بل ارتفع بعضها ضعفي الأسعار السابقة للدعم. وبدلاً من اللجوء إلى البحث عن سبل لخفض الأسعار ومراقبة حسن إفادة المستهلكين من الدعم، استسهل نعمة اللجوء إلى الخيار الذي يفضّله، وهو وقف الدعم. وفي السياق نفسه، أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن هناك جهداً لـ«ترشيد» السلة الغذائية. وقال لمحطة «أم تي في» إنه يجري العمل على أن يكون هنالك بطاقة لكل مواطن للشراء بقيمة 1515 للدولار، من دون أن يحدد الفئات التي تستفيد من البطاقة. وأكد سلامة أنه طلب من وزارة الطاقة تحديد حاجات البلد من الفيول والمحروقات، إلى حين يصبح هنالك خطة واضحة.

الحريري يحث أديب على الالتزام بفترة الأسبوعين التي حدّدها ماكرون لتأليف الحكومة

وفي سياق منفصل، أشار سلامة إلى إنه «لن يفلس أيّ مصرف في لبنان، ونحن اتّخذنا قراراً مفاده أنّ المصرف الذي لا يمكنه تأمين المتطلّبات من حيث السيولة أو رأس المال سيقوم مصرف لبنان بتملّكه والحقوق تبقى محفوظة».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

جريمة كفتون: السرقة لتمويل الإرهاب

رضوان مرتضى

لم تتكشّف كل خبايا الخلية الإرهابية التي ارتبط اسمها ببلدة كفتون الشمالية، إذ بات يقيناً أنّ منفذي الجريمة التي راح ضحيتها ثلاثة أشخاص ليل 21 آب تدور في فلك أكثر التنظيمات تشدداً. ورغم أنّ منفذي الجريمة لا يزالون متوارين عن الأنظار، إلا أنّ صيداً ثميناً بات في حوزة الأجهزة الأمنية، علماً بأن الموقوفين موزعون بين فرع المعلومات واستخبارات الجيش. الأجهزة الأمنية لم تتمكّن من توقيف أحد من مرتكبي الجريمة، إلا أن الأجهزة الأمنية تمكّنت من توقيف 11 شخصاً آخرين (9 موقوفين لدى فرع المعلومات وموقوفان لدى استخبارات الجيش)، سواء من أعضاء الخلية أم من المرتبطين بهم.

كذلك كشفت التحقيقات التي تجريها استخبارات الجيش وفرع المعلومات أنّ الخلية كانت تخطط لتنفيذ عمليات أمنية (سرقات وخطف مقابل فدية) لتمويل عملياتها الإرهابية في لبنان. وحددت نطاق عملها في الشمال والبقاع. وكشفت المصادر أنّ هذه الخلية تشكّل عدداً من الخلايا المرتبطة بها لتنفيذ عمليات اغتيال وإحداث فتنة بين المناطق السنية والشيعية. وبرز لافتاً أنّ معظم أفراد المجموعة كانوا موقوفين في السابق ومن ذوي الأسبقيات في عالم الإرهاب، علماً بأنهم يتوزعون بين لبنانيين وفلسطينيين وسوريين. حتى توقيف أحد من مرتكبي الجريمة، إلا أن الأجهزة الأمنية تمكّنت من توقيف 11 شخصاً آخرين (9 موقوفين لدى فرع المعلومات وموقوفان لدى استخبارات الجيش)، سواء من أعضاء الخلية أم من المرتبطين بهم.

كذلك كشفت التحقيقات التي تجريها من السعودية يُعتقد أنه على ارتباط وثيق بأفراد الخلية. وذكر بيان مديرية التوجيه أنّ التحقيقات أظهرت أنّ أمير المجموعة المتواري عن الأنظار هو خالد التلّاوي المشهور بـ «بو عبد الرحمن» الذي استخدمت سيارته من قبل منفذي جريمة كفتون، ليتبيّن أنّ مديرية المخابرات تمكنت من توقيف اثنين من أفراد المجموعة الذين ساعدوه. فقد قام الموقوف مصطفى م. بنقل التلّاوي من من البداوي إلى المنية ليتوارى عن الأنظار. كما زوّد الموقوف طارق ع. أميره بمسدس حربي سلّمه إياه في المنية.

11 موقوفاً من اعضاء الخلية ليس بينهم منفذو الجريمة

وكانت قناة «المنار» قد عرضت معلومات نقلتها عن مصادر عسكرية تفيد بأنّ أفراد الخلية الذين جنّدهم التلّاوي كانوا يعقدون اجتماعات في جامع الحسين في البدّاوي. كما كانوا يخضعون لدورات رماية في جرود الضنية. وذكرت أنه حدد لائحة أهداف يجب ضربها. كما تضمنت اللائحة إحداث مواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية، كذلك نقل أنّه شجع أفرادها على الاقتداء بعبد الرحمن مبسوط الذي قتل عدداً من العسكريين في طرابلس عام 2019. ونقلت «المنار» أنّ التلاوي خطط لتنفيذ عمل أمني يستهدف الجيش في عيده عام 2019، لكن لم يُذكر سبب عدم تنفيذه.

تقرير

هنية يلتقي نصر الله: صواريخنا تطال مابعد تل أبيب

قاسم س. قاسم

للمرة الأولى، يزور قيادي فلسطيني من الصف الأول مخيمات اللاجئين في لبنان؛ إذ رغم زيارة قيادات فلسطينية سابقة للبنان، إلا أنه لم يجُل أي منهم في أزقة المخيمات. رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، وابن مخيم الشاطئ الواقع غرب مدينة غزة، سار في أزقة مخيم عين الحلوة، أكبر المخيمات في الشتات، وزار بعض منازله حيث التقى بلاجئين مثله، ليُطلع على أحوالهم عن كثب.

توجه هنية الذي كان في استقباله سكان المخيم إلى جامع خالد بن الوليد. هناك تحدث بلهجته الغزاوية معهم وقال إن «شعوب المنطقة تعيش همومها الخاصة، لكنها تجتمع على فلسطين والقدس»، معتبراً أن «قطار التطبيع لا يمثل شعوب الأمة». وأكد أن «حق العودة حق مقدس ولا يحق لأي مسؤول أو زعيم أن يتنازل عنه»، مشيراً الى أن مخيمات الشتات هي «مخيمات الثبات ورمز القضية ومقاومة الشعب، رغم ما تعانيه من إجراءات الفقر والألم والجوع».

وشدد على أن «مخيمات الشتات هي قلاع المقاومة ومنها صنعت الأحداث الكبرى وخرج منها الأبطال، وفيها ظلت القضية حية»، مؤكداً أن «المقاومة في غزة تمتلك صواريخ لتدك بها تل أبيب وما بعد تل أبيب».

(علي حشيشو)

وسبق زيارة هنية للمخيم، لقاء جمعه والوفد المرافق بالأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، حيث جرى استعراض مفصل لمجمل التطورات السياسية والعسكرية في فلسطين ولبنان، وما تواجهه القضية الفلسطينية من صفقة القرن ومشاريع التطبيع الرسمي العربي مع العدو. وأكد المجتمعون «ثبات محور المقاومة وصلابته ومتانة العلاقة بين حزب الله وحركة حماس، والقائمة على أسس الإيمان والأخوة والجهاد والمصير الواحد، وتطوير آليات التعاون والتنسيق بين الطرفين».

إلى ذلك، ينهي «أبو العبد»، بحسب البرنامج الرسمي، زيارته إلى لبنان، اليوم، بلقاء رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

تحقيق لم يُظهر القيّمون على الدولة للناس في لبنان أنّهم بحاجة لهم في بناء اقتصاد حقيقي والتعامل معهم فعلاً كمواطنين. لا خدمات صحية، ولا ضمان اجتماعياً. لا تطوير للمدرسة الرسمية، والدعم للسلة الغذائية خادع، العافيات تتحكّم برقاب الناس والدولة تخضع لابتزاز المُحتكرين والمصرفيين والتجّار والمرابين. الحاجة أكثر من ضرورية لوجود استراتيجية حماية اجتماعية، ولكنها ليست أولوية

استراتيجية الحماية الاجتماعية: «عليكم خير»!

ليا القزي

«سنُشكّل الحكومة لجنة وزارية مُشتركة، مهمتها الرئيسية تنسيق الجهود الحكومية وإدارة تصميم استراتيجية اجتماعية عامة (...) إنّ تصميم الحكومة على إعداد استراتيجية اجتماعية شاملة، يُشكّل خطوة عملية أولى في تحسين المؤشرات الاجتماعية». ورد ذلك في برنامج عمل الحكومة المُقدّم إلى مؤتمر «باريس 3» (مؤتمر دولي لـ«دعم لبنان») عُقد سنة 2007). 13 سنة مرّت منذ «صمّمت» حكومة الرئيس فؤاد السنيورة على القيام ببأبسط واجباتها كـ«دولة»، فأتت النتيجة مزيداً من ارتفاع مستويات الفقر والجوع، موت مواطنين على أبواب المستشفيات لعدم امتلاكهم ثمن «الخدمة»، التسرّب المدرسي... إلخ. لا حكومة السنيورة، ولا كلّ الحكومات التي شُكّلت بعدها، رفعت إلى رأس لائحة أولوياتها وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية تقوم فلسفتها على توفير الخدمات الرئيسية للمواطنين، إما مجاناً أو بتكاليف قليلة جدّاً. في حكومة الرئيس سعد الحريري الأخيرة، أعادت وزارة الشؤون الاجتماعية «عقد العزم» على إنتاج استراتيجية حماية اجتماعية، وفازت إحدى الشركات الخاصة بمُناقصة وضع الخطة، لتنطلق انتفاضة «17 تشرين» ويستقيل الحريري، ويتأخّر العمل. ومع تفشّي وباء «كورونا»، حرّكت حكومة الرئيس حسّان دياب الملفّ، ووُضع شهر آب (الجاري) موعداً لإعلان مسودة الاستراتيجية. أب يُشارف على نهايته، والخطة لم تُعلن بعد. لم تكن استقالة دياب هي العائق، بل الأساس هو بُطء العمل وعدم توافر كلّ الداتا المطلوبة.

طيلة سنوات، تُرك المواطنون فريسةً لنموذج فاشل، من دون أن يسعى أي من المعنيين إلى توفير الحماية لهم، أو خلق رابط انتماء مع الدولة. رغم ذلك، «نُفاجأ» المسؤولون حين لا يلقى تعويلهم على «وعي المُجتمع» تجاوباً شعبياً، ولا يتمّ الالتزام بتوصياتهم وإجراءاتهم. مستشفيات خاصة تراكم على مدى سنوات أرباحاً طائلة، ثمّ تنأى بنفسها عن توفير العناية في زمن «كورونا». مجلس نواب يجتمع ليقرّ مساعدة لكارتيل المدارس الخاصة الغنية، مُهملاً المدرسة الرسمية. المصارف تنهب الأموال، والمُشرعون يستضيفونها «على فنجان قهوة» لاستشارتها في الإجراءات المناسبة. التجّار يتلاعبون بأسعار المواد الغذائية والمازوت والبنزين ويُحتبونها، من دون حساب. يمرّ سكّان لبنان، وهم غُرّل، بواحدة من أصعب المراحل في التاريخ المُعاصر، وعوض أن تُشكّل الاستراتيجية الحمائية واحدة من أولويات المواجهة الحالية، يُرمى بها في الأدراج.

يقول المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات، سامي عطاالله، إنّ الورقة التي نوقشت في «باريس 3» تضمّنت «شرحاً بالتفاصيل المُملة للفصل المُتعلق بالضرائب والقطاع المالي. في المقابل، لم يُكتب عن موضوع استراتيجية الحماية الاجتماعية أكثر من مقطعين. يدلّ ذلك على أنّ الموضوع لم يكن أولوية، بل أُدرج فقط مُسايرةً للمانحين». ولماذا لا يكون جدّياً؟ لأنّه يتم التعاطي مع التعليم والصحة والتغذية على أنّها جزءٌ من الزبائنية السياسية لا حقاً من حقوق الناس. هل اهتم أحد من الدولة أين سيسكن المُتضررون من الانفجار، وما نوعية الخدمات التي يحتاجونها؟ فيما هناك من وصلته مساعدات لا يحتاج إليها». يقود ذلك إلى المُربّع الأول، إلى أنّ «الدولة لا يهمها أن تحمي مواطنيها، بل أن تكون الحماية عبر الزعيم، هو مفتاح التوظيف والأكل والدخول إلى المستشفى».

يؤكّد المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية القاضي عبدالله أحمد أنّ «الحاجة مُلحّة لوضع استراتيجية كان يجب أن تُبتّ قبل عشرين عاماً». لماذا تتأخرون في العمل إذاً؟ يُجيب بأنّه «رغم تحديد الحكومة شهر آب موعداً لتقديم المسودة، ولكن منذ البداية كان موقفي أنّنا نحتاج إلى سنة، لأنّنا لا نملك شيئاً من المعلومات والبيانات». ووضع استراتيجية اجتماعية يعني «أنّنا نُريد تقديم الحماية للمواطن انطلاقاً من مقاربة حقوقية للخدمات التي يجب أن يحصل عليها، وتحديد الأولويات». يقول أحمد إنّه «لا يُمكن للحكومة أن تُحدّد أولوياتها من دون اكتمال المعطيات. مثلاً، ما هو المبلغ الذي يُدفع على الطبابة؟ وكم جهة ضامنة موجودة؟». هذا الشقّ من العمل لم يُنجز بعد، فيما أضاع العاملون على الملفّ قرابة شهرين في تحديد «تعريف الحماية الاجتماعية».

عبد الله أحمد أطلق العمل على الاستراتيجية في 2018، ويومها «لم يُبدِ كلّ من الاسكوا ومنظمة العمل الدولية (عادت وانضمت) رغبة في تمويل المشروع، على العكس من منظمة اليونيسف التي عرضت خدماتها، رغم أنّ عملها يتركّز أكثر في مجال شبكة الأمان الاجتماعية وليس وضع استراتيجية شاملة». أجريت مناقصة لتلزيم العمل على المشروع، ففازت شركة «Beyond Reform and Development». يُبرّر أحمد اللجوء إلى القطاع الخاص بـ«أنّنا في حاجة إلى جمع داتا وأبحاث في السوق، وجهد ووقت، لا قدرة لنا أو لدائرة الإحصاء المركزي على توفيرها. ولكن الحكومة هي التي ستُحدّد أولوياتها وكتابة الخطة ستكون مشتركة بين أصحاب الاختصاص وممثلين عن الإدارة الرسمية».

العمل على «الاستراتيجية» يشمل السكن والصحة والتعليم والغذاء (مروان طحطح)

> يتم التعامل مع قطاعات التعليم والصحة والتغذية كجزء من الزبائنية السياسية

يوضح مُدير «Beyond Reform and Development» جيلبير ضومط أنّ العمل - حتى الآن - شمل إجراء مسح للواقع، ووضع رؤية وتعريف للاستراتيجية، وتمّ تشكيل لجان عمل عدّة تضم ممثلين عن بعض الوزارات وخبراء ومنظمات اجتماعية معنية. وقد «انتهينا من المسح وأصبحت لدينا داتا وقدّمنا تقريراً». ما هو ناقص «وصعب، هو الجزء المالي، لأنّه مُتشابك»، شارحاً كيف أنّ الكلفة الصحية مثلاً تُغطيها جهات عدّة: وزارة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضمان الاجتماعي... جمع هذه المعلومات، في كلّ القطاعات التي ستشملها «الاستراتيجية»، لم يحصل بعد. بدأ العمل منذ قرابة سنة، تبدّل خلالها الكثير من المؤشرات». ألا يؤثّر ذلك على العمل؟ يُجيب ضومط بأنّ «هذا العمل لا ينتهي. المفروض أن يتمّ تبنّي الاستراتيجية، وكلّ فترة تُعيد الحكومة النظر بها وإدخال تعديلات إن لزم».

مُدير الأبحاث في «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الجامعة الأميركية - بيروت، ياسين ناصر، شارك في اجتماعات وضع «الاستراتيجية». وأوضح لـ«الأخبار» أنّ العمل كان يشمل قطاعات: السكن، الصحة، التعليم، الغذاء. وكان يدور نقاش حول ما إذا كان يجب توزيع المساعدات النقدية المُباشرة أم لا. ينطلق ياسين من هذه النقطة، ليُشير إلى أهمية وجود استراتيجية في الوضع الراهن، «وأن يتمّ تأمين الحقوق الأساسية للناس ليُصبحوا محميين ويُنزع عبء كبير عن موازنة الأسر». هذا الأمر أنجح من توزيع مساعدات نقدية، «لنفترض أننا وزّعنا 400 ألف ليرة أول وثاني شهر، وبعدها ماذا نفعل؟ حتى السلة الغذائية ليست حلّاً، فضلاً عن أنّ الخوف من توزيع المساعدات النقدية يكمن في أنّ البنك المركزي سيزيد من طبع العملة، ما يعني زيادة التضخم»، وبالتالي فقدان المساعدة المالية لقيمتها. يُمكن بحسب ناصر «تخصيص المساعدات النقدية للأكثر فقراً»، لافتاً إلى أنّ استراتيجية الحماية الاجتماعية لا يُمكن أن تتغافل عن أنّ «ربع السكان أجانب، بين عاملين ولاجئين، هؤلاء خارج نظام الخدمات ولا يُمكن أن لا يتم ذكرهم».

تواطؤ الدولة ضدّ الحماية الاجتماعية

في كوبا، المُحاصرة منذ 58 عاماً، بلغ الإنفاق الحكومي سنة 2018 نحو 30,05% من الناتج المحلي الإجمالي، حين كان المُعدّل العالمي لـ159 بلداً يبلغ 16,41%. وصف برنامج الغذاء العالمي كوبا، سنة 2019، بأنّها «واحدة من الأكثر نجاحاً في تحقيق الأهداف الإنمائية»، مُستخدمة «الضرائب التصاعدية، وتركيز الإنفاق على الخدمات الاجتماعية المجانية والشاملة»، للحدّ من اللامساواة على صعيد الدخل القومي. وتشمل الاستراتيجية الاجتماعية: سلّة غذائية شهرية لجميع السكان، برامج التغذية المدرسية، الرعاية الصحية شبه المجانية، التعليم المجاني في كلّ مستوياته.

نجحت كوبا في برامج الحماية الاجتماعية، بعد أن وظّفت كلّ مواردها لتحقيق الهدف. فلماذا لم يستطع «سويسرا الشرق» - لبنان، تقديم هذه الخدمات؟ هنا، قرّرت الحكومات المتعاقبة خدمة الدين العام من أموال الناس عوض أن يكون الدين في خدمة تطوير المُجتمع، ولم تضع نظاماً ضريبياً عادلاً، وعزّزت الاحتكارات وتمدّد القطاع الخاص حتى بات مصدر الخدمات - الحقّ للمواطنين، وثبّتت سياسات مالية ونقدية تعمد إلى تركيز ثروة الأكثرية بيد أقلية، ثمّ اختارت المزيد من التقشّف في الإنفاق. هل تفتقر الدولة إلى الموارد التمويلية لوضع استراتيجية حماية؟ يُجيب المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات، سامي عطاالله، بأنّ «الدولة هي من قرّرت أن لا تكون لديها موارد، حين قرّرت أن لا تفرض ضرائب على الأكثر ثراءً، وأن لا تُفعّل الجباية وتترك المرافق العامة عرضة للسرقة». يستشهد عطاالله بالباحث كمال حمدان، «الذي توصّل قبل عشر سنوات إلى أنّ مُجرّد فرض ضريبة على الأرباح العقارية، كان سيؤمّن تغطية صحية شاملة لكلّ المواطنين».

مقالة

التعليم العالي: تسوية المخالفات جريمة أمْ رُؤيةٌ أكاديمية؟

جورج كلاس*

لا أحد في لبنان يعرف اليوم ماذا حلّ بالجامعات التي خَالَفتْ وزُوِّرتْ، أو ما هي الإجراءات التي اتُّخذت بحقّها، أو ماذا حَلّ بالذين أفسدوا وارتكبوا في غَبْنِ الشمس، وهل ثمّةَ محاولات لإجراء تسويات على طريقة «عفا الله عمّا مضى» وكأنّ شيئاً لَمْ يَكن؟ هذه أسئلةٌ تَضُجُّ بها الصروح الاكاديمية العريقة، التي تطلق مخاوف وترسم سيناريوهات للتصدي لأي نوع من التسويات خارج الاصول القانونية والادارية والأكاديمية، الى حد إعادة فتح كل الملفات ومتابعتها في إطار التفتيش الإداري والملاحقات القضائية، وإعادة تظهير هذه الفضيحة المتشعبة وإيجاد حلول قانونية لها.

في زمنِ الغَفلة والإنشغال بالوضع المالي والصحي والاقتصادي، من واجب كلّ مهتمّ بالتعليم العالي ان يرفع الصوت ويحَذّرَ و يَتَّهم، وصولاً الى تغريم المخالفين وتحذير المواطنين من المؤسسات المخالفة.

الكلام التقويمي والتحذيري حول مأزق التعليم العالي، من تزوير للشهادات وإعطاء رُخَص والموافقة على إعتماد وزيادة إختصاصات جديدة، قبلَ إعطاء أُذونات مباشرة وإستكمال متطلّبات الحصول على التراخيص ومتابعة التدريس وفق القوانين والأنظمة، إضافةً الى التَسَرُّع بإعطاء تراخيصَ جديدة لاختصاصاتٍ وفروعٍ هَندسية، ليسَ مسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي وحدها. رُغْم كلّ ما يقع على الوزارة واللجان الاكاديمية والتنظيمية المشرفة على التعليم العالي بكلّ مفاصله، من المديرية العامة، التي لا تزال من دون هيكلية إدارية، الى مجلس التعليم العالي، واللجنة الفنّية، ولجنة الإعتراف والمعادلات، ولجنة الكولوكيوم ، بل إن المسؤولية هنا مسؤولية تراكمية، ويتحمّلها بالمباشر كُلّ مَنْ تهاونَ واستفادَ وتغاضى وإستغَلّ التزوير وحالات التسيُّب وإستثمرها لمصلحته الفردية، أو أساء استخدام غياب القوانين والأنظمة من ناحية اخرى، ما جعل العمل في المديرية يجري وفق مبدأ «التكليف» والاستعانة بمعلّمين من ملاكات الوزارة، ما ساهم في حالة اللّاستقرار والتفرّد في إدارة هذا المرفق العلمي، بعيداً عن الشفافية والرقابة.

فحالةُ الفراغ التي تعيشها المديرية العامة، تنعكس على ظروف عمل الادارة ومصالح الجامعات والطلاب واصحاب العلاقة بشكل مباشر، بحيث ان التأخّر في ملء الفراغ عن طريق التعيين بالاصالة او بالوكالة، ستكون له تداعيات اكيدة على دور المديرية وإنتاجيتها. هذا ما يستوجب الإسراع بردم الهوّة الإداريّة وتحقيق نقلة نوعية عن طريق تسمية شخصية ذات رصيد أكاديمي لتولّي مهام المديرية، بعدما فرضت ظروف معيّنة حالة الفراغ فيها، وذلك حرصاً على إستمراريّة عمل المرفق العام والحؤول دون توقف الخدمات التي يوفرّها.

والمسؤولية الوطنية التي تُلقى على وزارة التربية في هذه المرحلة الإستثنائية، هي التركيز على وجوب الإمساك بمفاصل الوزارة والسعي لإعادة هيكلة اللجان المركزيّة، من مجلس التعليم العالي، الى اللجنة الفنيّة، ولجنة الاعتراف والمعادلات، بهدف إعادة بناء أسس صلبة تمكّن من مواكبة التحديثات الاكاديمية والتنظيمية التي ترتقي بالتعليم العالي.

والسؤال المحوري الذي يرتسم اليوم في ظلّ هذا المأزق، هو: «كيف نعيد بناء الثقة بالتعليم العالي؟ وأين هي مسؤولية النقابات القانونية، مثل نقابة الأطباء واطباء الاسنان والصيدلة والهندسة، في رقابتها الرعائيّة للتعليم العالي، من تراخيص وفروع واختصاصات واعتمادات اكاديمية، فضلاً عن دورها في إمتحانات «الكولوميوم» و«أذونات ممارسة المهنة»؟ ونحنُ نراقبُ بعَجَبٍ وإستغراب، مواقفَ «اللّامؤقف» للنقابات التي تتعامل مع تحدّيات التعليم العالي وما يشوب هذا القطاع، في بعض جوانبه، بتساهل ولامبالاة، وكأنّ وظيفة النقابة تحوّلتْ الى قبول طلبات الخريجين الجدد وجباية رسوم الانتساب منهم، من دون قيامها بأيّ عمل رقابي وتحصيني لحماية المهنة والمنتسبين إليها؟!

ولنا أن نسأل بإهتمام: أيُّ دور للمرجعيات والقيادات السياسية في تحصينُ التعليم العالي ومنع إنهياره أوْ النَيْل من قُدراتهِ والحفاظِ على هَيْبتِهِ ودوره الحضاري والعلمي؟ فهل أمسى هذا القطاع، من الكماليات على جدول إهتمام المسؤولين؟!.

وتبرزُ المشكلةُ الأكبر من خلال غياب «المثقف اللبناني» عن اتخاذ المواقف الرافضة لزعزعة الكيان الأكاديمي اللبناني. فمنذ تصاعد الكلام حول أزمة التعليم العالي وما تكشّفت عنه التحقيقات من تجاوزات كادت أن تطال مفاعيلها بعض المؤسسات والإدارات، لم نقرأ أي موقفٍ؛ غير مقالات يسيرة، وكأنّ المثقفين استسلموا أو استقالوا من دورهم، أو أن بعضهم دخل بازار التعليم العالي، مشاركاً أو مستفيداً. ثمّ من الواجب ان نطرح: أيّ دورٍ للجامعات والمعاهد العليا في التصدي لما حصل؟

إن مسؤولية الجامعات العريقة تكمن في عدم رفعها الصوت وإطلاق إنذارات التحذير من مخاطر وتهديدات ما يحدث، وكأن هذه الجامعات استكانت أو ينسَكُ من الوضع ومن المتحكمين به، ففضلوا الإكتفاء بإدارة مؤسساتهم ولم يعِيروا أزمة التعليم العالي الإهتمام الواجب.

و حتى الأحزاب والقوى المجتمعية، سجّلتْ غياباً ملحوظاً وتباعداً يحملُ تساؤلاتٍ حادة عن الإنتصار لكرامة التعليم العالي وما يتهدده من اخطار. وكان لافتاً خلو البيانات السياسية ومداخلات النواب في جلسات المناقشة من أيّ موقف حول أزمة التعليم العالي...

كذلك الحكومات ببياناتها الوزارية ومقررات جلساتها المتعاقبة، لم تأتِ على أي ذكرٍ للمشكلة لا من قريب ولا من أقرب...

و حتى وسائل الإعلام، إلّا قليلُها الرصين، غابتْ تماما عن طرح القضيّة ومتابعتها بمسؤولية تتوافق مع الدور النقدي البنّاء للاعلام، من حيث انه نيابة عامة إعلامية.

ألا يستحق التعليم العالي إعلان حالة طوارئ أكاديمية لمواكبة هذه القضيّة على خطورتها؟! ثم، أليسَ من الضروري إنشاء خلية أزمة على الأقل لبحث سبُل الحد من انهيارات الثقة بالقطاع، والنهوض به من جديد، ونَحْنُ على ابواب سنةٍ جامعيةٍ جديدةٍ، تحملُ الكثيرَ من التحدياتِ حول ما ينتظرُ الجامعات والطلاب في ظِلّ مواسم «كورونا» والأحوال الإجتماعية غير المُستقرّة والتي ستتركُ ندوبها وآثارها على المجتمع الأكاديمي.

***رئيس لجنة الإعتراف والمعادلات بالإنابة في المديرية العامة للتعليم العالي**

كورونا

تراجع الإصابات بين المُقيمين؟

للمرّة الأولى منذ نحو أسبوعين، تراجع عدّاد الإصابات بكورونا في صفوف المُقيمين في لبنان إلى أقلّ من 400 مع إعلان وزارة الصحة مساءً تسجيل إصابة 396 مُقيماً و19 وافداً (415 إصابة إجمالية) ليرتفع عدد المُصابين الفعليين إلى 14 ألفاً و96.

هذه الإصابات سُجّلت من أصل نحو تسعة آلاف فحص، وهو المعدّل اليومي المعتاد. لكنّ المقلق يبقى الارتفاع الذي سجل في إصابات العاملين في القطاع الصحي. إذ وصل أمس إلى 23، ما رفع عدد المُصابين إلى 697، وهو ما يفاقم الخطر المحدق بالطواقم الطبية المطلوب منها الصمود أمام الموجة الثانية من الفيروس المتوقعة مطلع الشتاء قبل توفر اللقاح بداية السنة الجديدة. في هذا الوقت، لا يزال الضغط على الأسرّة وغرف العنايات الفائقة مُستمراً مع ارتفاع اعداد المُصابين الذين يحتاجون إلى الإقامة إلى المُستشفيات. وقد وصل مجموع هؤلاء أمس إلى 366، منهم 106 في العناية المُركّزة. مصادر وزارة الصحة قالت لـ«الأخبار» إن من المُبكر الحكم على انخفاض الأعداد في صفوف المُقيمين الآن، «وعلينا مراقبة العدّاد خلال الأيام المُقبلة»، مُشيرةً إلى أهمية اتخاذه كمؤشر للتشجيع على المُضيّ في التزام إجراءات الوقاية وتدابير التباعد الاجتماعي سعياً إلى مواصلة خفض عدّاد الإصابات. لكنها لفتت إلى ضرورة متابعة حالات الوفيات المتواصلة، بعدما أعلن أمس عن أربع وفيات جديدة (أصحابها يعانون جميعهم من أمراض مزمنة) ليرتفع إجمالي الوفيات إلى 191، نحو 57% منهم تفوق أعمارهم الـ 70 عاماً.

إلى ذلك، لا تزال العين على الشمال، وتحديداً على مدينة طرابلس التي تسجل وحدها نحو 20% من الإصابات يومياً، وفق النائب محمد كبارة الذي حذّر من خروج الأمور عن السيطرة، ما «ستكون له تداعيات كارثية في ظل الإمكانات الطبية الضعيفة». وطالب وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي بـ«تطبيق قانون التعبئة العامة في المدينة». ووزير الصحة حمد حسن بوضع كل إمكانات الوزارة في تصرف مُستشفيات طرابلس الحكومية والخاصة (...).

(الأخبار)

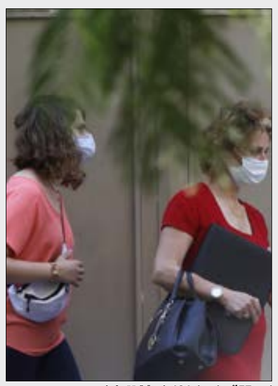
نحو 57% من بين 191 ضحية تتجاوز أعمارهم الـ 70 عاماً (مروان طحطح)

الكرة اللبنانية

انطلاق دورة العهد وسط محاذير كورونا

تنطلق اليوم دورة العهد الودية في كرة القدم بمشاركة ثمانية أندية لتمثّل فرصة للفرق للوقوف على مستواها قبل أقل من شهر على بداية الدوري اللبناني. وبعد تعذّر إقامة كأس النخبة والتحدي، رغم المحاولات الاتحادية لإقامتها والتي اصطدمت بالإجراءات التي اتخذتها الدولة بسبب أزمة كورونا

تمثّل الدورة فرصة للأندية للاستعداد قبل انطلاق الدوري (أرشيف - عدنان الحاج علي)

عبد القادر سعد

يفتتح فريقا الأنصار وشباب البرج اليوم عند الساعة الرابعة والنصف عصراً على ملعب العهد دورة «الكابتن» (على اسم إحدى الشركات التجارية الراعية للبطولة) التي ينظّمها صاحب الأرض من 7 أيلول حتى السادس والعشرين منه. ثمانية فرق وزعت على مجموعتين، تضمّ الأولى: العهد والأنصار والصفاء وشباب البرج، في حين تضمّ الثانية: النجمة وشباب الساحل والبرج والشباب الغازية. وتقام الدورة بنظام المرحلة الواحدة في الدور الأول، على أن يتأهل أول وثاني كل مجموعة الى الدور نصف النهائي حيث يلعبون بنظام المقص، أي أول المجموعة الأولى مع ثاني المجموعة الثانية، وأول المجموعة الثانية مع ثاني المجموعة الأولى، ليتأهل الفائزان الى المباراة النهائية في 26 أيلول.

ويلاحظ من أسماء الفرق أن معظمها من أندية بيروت مع خرق وحيد من قبل فريق الشباب الغازية. وتغيب مشاركة أندية الشمال، أي السلام زغرتا وطرابلس، إضافة الى التضامن صور والإخاء الأهلي عاليه لأكثر من سبب. فبالنسبة إلى أندية الشمال سيكون من الصعب عليها التوجّه الى بيروت وخوض مباريات عديدة بسبب التكاليف من جهة، الى جانب أوضاع الطرقات في بعض الأحيان. الأمر ينطبق على التضامن صور أيضاً، في حين يغيب الإخاء الأهلي عاليه بسبب تأخر انطلاق تحضيراته التي بدأت قبل أسبوع فقط بسبب القرارات التي اتخذتها الحكومة على صعيد أزمة كورونا. أما الشباب الغازية، فقد تكون مشاركته أسهل بسبب وجود عدد كبير من لاعبيه في بيروت، اضافة الى قرب المسافة بين الغازية وملعب العهد مقارنة بأندية زغرتا وطرابلس وصور.

> يشارك في الدورة الوديّة ثمانية فرق وزعت على مجموعتين

وتأتي الدورة في توقيت مناسب قبل انطلاق الدوري وعدم القدرة على إقامة كأس النخبة والتحدي بعد تأجيلهما مرتين. لكنها في الوقت عينه تمثّل تحدياً كبيراً للأندية على صعيد فيروس كورونا، والعمل بشكل جدّي لعدم تحول الدورة الودية الى مكان لانتشار الفيروس. فهذا قد يهدد انطلاق الدوري في الثاني من تشرين الأول المقبل في حال لم يكن هناك التزامٌ من قبل الأندية واللجنة المنظمة، وفي الوقت عينه في حال نجاح التجربة ستعطي دفعاً كبيراً لمسألة انطلاق الدوري في التوقيت الذي حدده الاتحاد.

هذا الأمر تنبهت إليه اللجنة المنظّمة، حيث عممت أمس الإجراءات التي ستتبع في الدورة وهي على الشكل الآتي:

- يُخصّص الباب الرئيسي لدخول رئيسَي الناديين وأعضاء لجنتيهما الإداريتين وفقاً للائحة اسمية تُسلّم لإدارة اللجنة في وقت سابق، وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد والحكام وأعضاء لجنة الحكام وكذلك للإعلاميين والمصورين الصحافيين، وأفراد الطاقم الطبي المواكب للمباريات.

- ينحصر دخول المراسلين والمصورين الصحافيين بمن يحملون البطاقة الإعلامية الصادرة عن الاتحاد اللبناني لكرة القدم.

- يُسمح لرئيسَي الناديين وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد والحكام بدخول سياراتهم إلى الملعب من المدخل الرئيسي، إضافة إلى سيارة التجهيزات لكل فريق وسيارة الفرق الإعلامية التابعة لأي تلفزيون، شرط أن تكون أدوات التصوير موجودة.

- يخصّص مدخل جانبي للاعبي كل فريق مع جهازه الفني من الجهة المقابلة للمنصة الرئيسية.

- يخضع الجميع عند الدخول لفحص الحرارة ويمنع دخول كل من تتجاوز حرارته المعدل الطبيعي، إضافة الى تعقيم جميع الداخلين الى الملعب عبر شركة متخصصة.

- وجوب ارتداء الكمامات وهو أمرٌ إلزامي للجميع، باستثناء اللاعبين خلال اللعب، مع ضرورة التزام التباعد خلال متابعة المباراة من قبل الموجودين في الملعب.

إذاً، الانطلاقة ستكون اليوم بلقاء الأنصار وشباب البرج ضمن المجموعة الأولى، هو أمرٌ لافت أن لا يفتتح النادي المنظّم أي العهد البطولة، حيث سيلعب غداً في التوقيت عينه مع الصفاء في ثاني مباريات المجموعة. أما المجموعة الثانية فتنطلق مبارياتها يوم الأربعاء بلقاء النجمة مع البرج، فيما يلعب الخميس الشباب الساحل مع الشباب الغازية عند الساعة الرابعة والنصف.

سبوت لايت

عنصريّة ديديه ديشان... كريم بنزيما خارج المنتخب مجدّداً

منذ عام 2015 يستمر إبعاد مهاجم نادي ريال مدريد كريم بنزيما عن منتخب فرنسا الأول. الأمر بات واضحاً. وكلام المدرب ديديه ديشان عن أن القرار فني لا يصدّقه أحد. فخلفيات هذا القرار شخصية وعنصرية. والمدرب يفضل لاعبين أقل من بنزيما فنياً ليكونوا ضمن المنتخب في الاستحقاقات الدولية والقارية. ديشان يُظهر عنصريته بشكل واضح ضد اللاعب الفرنسي صاحب الأصول الجزائرية. ولا أحد يكترث

بعد عودة مختلف الأندية الأوروبية إلى تدريباتها عقب انتهاء الموسم الكروي 2019 . 2020، واقتراب انطلاق الموسم الجديد، تخوّف المدربون من عدم جهوزية لاعبيهم على المستويَين الفني والبدني بسبب فترة التوقف الطويلة جراء فيروس كورونا، وتغيّر نظام اللعب والنظام الصحي والغذائي للاعبين أيضاً. ما كان لافتاً خلال الفترة الماضية هو استبعاد مهاجم نادي ريال مدريد كريم بنزيما عن لائحة منتخب فرنسا في دوري الأمم الأوروبية، رغم ما قاله عنه مدرب الريال زين الدين زيدان. المدرب الفرنسي الشاب وبعد عودة لاعبي الريال إلى التدريبات قال إن لاعب وسط الفريق كاسيميرو والمهاجم كريم بنزيما هما الأفضل من حيث اللياقة البدنية بعد العودة. وبحسب زيدان فإن بنزيما هو من أفضل اللاعبين خلال الأسبوع الأول من العمل، وإنه كان يعمل على تطوير إمكاناته خلال الإجازة.

كلام زيدان عن بنزيما، كما المستوى الكبير الذي يقدمه اللاعب مع «الميرينغي» منذ رحيل كريستيانو رونالدو لم يشفع له عند مدرب المنتخب الذي لا يزال يمارس عنصريته ضده. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2015، يغيب كريم بنزيما عن تشكيلة منتخب الديوك. لم يشارك مهاجم مدريد في بطولة أوروبا للمنتخبات التي استضافتها بلاده فرنسا في عام 2016، كما أنّ المدرب ديديه ديشان لم يستدعه خلال بطولة العالم التي فاز فيها الفرنسيون في موسكو عام 2018.

> سامح ديشان ادريان رابيو لكنّه لم يُعد بنزيما إلى المنتخب الاول

خلال بطولة العالم ظهر الضعف الكبير عند المهاجم أوليفيه جيرو، وكان واضحاً أن المنتخب بحاجة إلى كريم، إلا أن ديشان بقي مُصراً على رأيه. يرفض الأخير عودة بنزيما إلى المنتخب، وذلك بسبب قضيّة «الشريط الجنسي» لزميله السابق في المنتخب ماتيو فالبوينا، واتهام الأخير لكريم بنزيما بمحاولة ابتزازه من أجل الحصول على أموال في حزيران/ يونيو 2015، إلا أن ديشان يتجاهل أن المحكمة برّأت كريم منذ وقت طويل، وأنه لم يثبت عليه شيء في هذه القضية. الكلام عن أن ديشان عنصري ولا يفضل إشراك لاعبين غير فرنسيين في تشكيلته أكدته جهات عدة، وأبرزها المدرب الفرنسي "غاي رو" الذي قال في وقت سابق إن سبب استبعاد كريم عن المنتخب هو أصوله الجزائرية. وكان لافتاً أخيراً أن ديشان أعاد رابيو إلى تشكيلة المنتخب خلال دوري الأمم الأوروبية الحالي، لكنه لم يُعد كريم بنزيما.

ويتقاطع هذا الكلام مع تصريحات سابقة للاعب مانشستر يونايتد ومنتخب فرنسا السابق إيريك كانتونا الذي قال إنّ ديديه ديشان لم يستدع بنزيما وحاتم بن عرفة إلى المنتخب بسبب أصولهما العربية.

وترجّح العديد من المصادر الصحافية الأوروبية، والفرنسية تحديداً، أن تدخلات سياسية أبرزها من رئيس الوزراء الفرنسي السابق مانويل فالس، هي السبب وراء عدم استدعاء كريم إلى المنتخب، وذلك بسبب رفض كريم سابقاً ترداد النشيد الوطني الفرنسي خلال فترة وجوده مع المنتخب، وعلّل بنزيما الأمر حينها بقوله إنّ النشيد الوطني الفرنسي يدعو إلى الحرب.

العنصرية ليست جديدة عند الفرنسيين، فمعظم اللاعبين أصحاب الأصول الأفريقية الذين قادوا منتخب فرنسا إلى لقب كأس العالم 1998 باتوا خارج الصورة اليوم، حتى إن لاعبين في المنتخب الحالي بينهم انغولو كانتي لا يظهرون في الصورة، بينما يتم تعويم لاعبين أقل منهم عطاءً كانطوان غريزمان وأوليفيه جيرو وهوجو لوريس وغيرهم.

قضية كريم بنزيما ليست فنية، فما يقدمه اللاعب مع ناديه يؤكد أنه من طينة الكبار، ولا يمكن استبعاده عن المنتخب.

((الأخبار)

دوري الأمم الأوروبية

هولندا x إيطاليا

مانشيني يستعيد نجومه أمام الطواحين

تحاول إيطاليا تفادي "دعسة ناقصة" ثانية عندما تحلّ ضيفة على هولندا اليوم، في الجولة الثانية من منافسات المجموعة الأولى للمستوى الأول في دوري الأمم الأوروبية في كرة القدم. وتشكّل هولندا التي تحظى بولندا (1-صفر) الجمعة، اختباراً بالغ الصعوبة لمنتخب إيطاليا الساقط في فخّ التعادل على أرضه أمام البوسنة والهرسك (1-1). ويحاول المدرب روبرتو مانشيني إعادة ترميم تصدّع المنتخب الأزرق بعد فشله بالتأهل إلى مونديال روسيا 2018.

وصحيح أن إيطاليا هيمنت على مجموعتها في تصفيات كأس أوروبا بعشرة انتصارات متتالية، إلا أنها لم تحتك مع منتخبات الصف الأول منذ قرابة السنتين. وكان من المفترض أن يختبر جيل لاعب الوسط ماركو فيراتي قدراته في البطولة القارية، لكنها تأجلت إلى صيف 2021 بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد. وستحدّد مواجهتا هولندا وإيطاليا (الإياب في 14 تشرين الأول/أكتوبر) مبدئياً مصير هذه المجموعة، وخصوصاً أن الأولى حلّت وصيفة في النسخة الأخيرة وتضم في صفوفها أبرز نجوم القارة الصاعدين.

وفي ظل عودة بعض اللاعبين إلى المنتخب قبل التحاقهم بأنديتهم، لا ينتظر مانشيني المعجزات من تشكيلته. فمباراة الافتتاح ضد البوسنة التي أظهرت نوايا الفريق بتحقيق الفوز، بدا فيها التعب والإرهاق على تشكيلة مدرب مانشستر سيتي الإنكليزي السابق. واحتفظ مانشيني برباطة جأشه برغم توقف سلسلة من 11 فوزاً متتالياً لإيطاليا على يد البوسنة "هذا مؤسف لأنها كانت المباراة الأولى. الأهم، ألا ينسى الفريق طريقة لعبنا". وتأخرت إيطاليا في فلورنسا بهدف لاعب روما إدين دزيكو (57)، لكن لاعب إنتر جورجيو كيلليني (103 مباريات دولية)، يتوقع أن يستهل المباراة، على غرار لاعب الوسط جورجينيو وهدّاف الدوري تشيرو إيموبيلي.

يظهر المنتخب الهولندي بصورة جيدة (أ ف ب)

الإبعاد المستغرب لقائد الدفاع ستيفانو سينسي أدرك التعادل في الدقيقة الـ 67.

ويسعى مانشيني إلى تدوير تشكيلته اليوم في أمستردام، فبعد وبرز هذا الأخير بشكل كبير الموسم الماضي مع فريقه لاتسيو، وأحرز جائزة الحذاء الذهبي لأفضل هدّاف في القارة الأوروبية (36 هدفاً). ويحاول مانشيني منح الفرصة تباعاً للثنائي أندريا بيلوتي وإيموبيلي في هجوم المنتخب.

ووسط التقلبات الإيطالية، تبحث هولندا عن فوز ثان بريحها في الصدارة، وخصوصاً أنها تستعد لمجموعة مباريات خارج أرضها، علماً بأن الفائز في هذه المجموعة يستضيف الدور النهائي للبطولة مع أبطال باقي مجموعات المستوى الأول. وفي باكورة مبارياته مدرباً للمنتخب "الهولندي خلفاً لرونالد كومان الراحل بشكل طارئ إلى برشلونة الإسباني، عرف مدرب "البرتقالي" دوايت لودفيغيس مواجهة صعبة أيضاً ضد بولندا. لكن في ظل تألق مهفيس دييباي، عرف كيف يخطف هدف الفوز عن طريق ستيفن بيرغفاين.

ونجح كومان في قيادة هولندا للتأهل إلى كأس أوروبا 2020 وبلوغ نهائي دوري الأمم الأوروبية قبل الخسارة أمام البرتغال، بعدما كان المنتخب قد فشل ببلوغ كأس أوروبا 2016 وكأس العالم 2018. وضمّت تشكيلة هولندا الأخيرة لاعبَين عرفا تألقاً مع أتالانتا الإيطالي الموسم الماضي هما مارتن دي رون وهانز هاتيبور، لكن لودفيغيس قد يجري أيضاً تغييرات ليُبقي فريقه بحالة لياقة جيدة. وانسحب قلب الدفاع ستيفان دي فري من التشكيلة لإصابته، فيما يغيب المدافعان ماتيس دي ليخت ودالي بليند، ما يعني إمكانية الدفع بفيرجيل فان دايك وجويل فيلتمان.

وفي المجموعة عينها، تستقبل البوسنة ضيفتها بولندا، محاولة تحقيق مفاجأة ثانية بعد انتزاع نقطة من إيطاليا.

وخاضت بولندا لقاءها الأخير بدون نجمها الأول مهاجم بايرن ميونيخ روبرت ليفاندوفسكي الفائز بلقب دوري أبطال أوروبا وأفضل هدّاف في المسابقة القارية (15 هدفاً) و"البوندسليغا" (34) حيث فضّل المدرب يرزي بريشيك إراحته بعد موسم طويل وشاقّ والاستعانة بمهاجم هرتا برلين كريستوف بيونتيك.

أبرز مباريات اليوم

دوري الأمم الأوروبية

كازاخستان x روسيا البيضاء
17:00
البوسنة والهرسك x بولندا
21:45
هولندا x إيطاليا
21:45
النمسا x رومانيا
21:45
أيرلندا الشمالية x النرويج
21:45
التشيك x أسكوتلندا
21:45
ألبانيا x ليتوانيا
21:45

استراحة

كلمات متقاطعة 3539

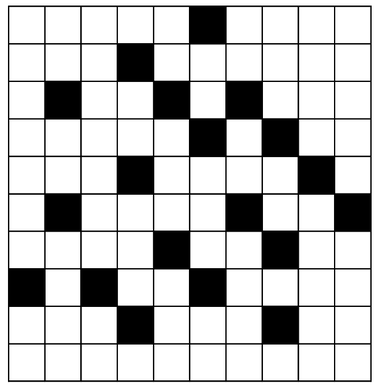

أفقيا

1- نظام يختص بنقل الرسائل والطرود – عائلة سياسية ودبلوماسية بريطانية – 2- نسبة الى مواطن من بلد اسيوي – من الاشجار – 3- قبل اليوم – مادة قاتلة – 4- عاصفة بحرية – إدارة مسؤولة عن إحكام الرقابة على الصادرات والواردات وخاصة البضائع الممنوعة – 5- سلاسل جبال بركانية من أعظم جبال العالم في أميركا الجنوبية – استخرج الكنز من الأرض – 6- عملة عالمية – يسدل الستارة – 7- حرف جر – مقياس مساحة – حدّد للتاجر شروطاً – 8- وجه مجهّم – صفة عمل إبداعي – 9- نوتة موسيقية – مخلص – موسيقى الماني شهير – 10- وزير خارجية عربي راحل

عمودياً

1- آلة موسيقية – طبق كويتي مشهور – 2- عائلة موسيقي فرنسي كلاسيكي راحل – عين الماء – 3- جفّ الغضن بعد رطوبة – حرف نصب – 4- نعم بالروسية – ماوى الدجاج – من الألوان – 5- بذر الأرض – مسكن الرهبان – نوتة موسيقية – 6- للتفسير – ممر بين جبلين – حيوان ضخم – 7- ثقب الإبرة – خلاف ناعم – 8- ولاية وجزيرة أوسترالية – بواسطتي – 9- ورك – إله – يُطلَق من الأسلحة الحربية – 10- عاصمة موريتانيا – يُستخرج عادة من العنب والتفاح

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فخ – سعيد – رق – 2- رافئا – لندن – 3- نبّ – جرجير – 4- كوثر – الجنة – 5- فرد – مل – سبا – 6- ياتون – تل – 7- رس – رج – تيوس – 8- تاليران – نو – 9- نيو دلهي – 10- فارس – قدموس

عمودياً

1- فرنكفورت – 2- خابور – سانا – 3- ثدي – لير – 4- سنجر – أريوس – 5- عار – متجرّد – 6- جالو – الق – 7- دليل – نتنهذ – 8- نرجس – يم – 9- رد – نبتون – 10- قناة السويس

sudoku 3539

		7	2			3	6	
		4	1					
5	6			4		1		2
6	1		4	5		7		
		3		1			2	
	9				2			3
3		1	5					7
7				3			8	
9		8			4	6		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3538

5	2	8	4	3	6	1	7	9
9	7	6	8	2	1	5	3	4
1	3	4	5	9	7	6	2	8
3	6	5	1	8	9	7	4	2
4	9	7	6	5	2	8	1	3
8	1	2	7	4	3	9	5	6
2	8	9	3	1	5	4	6	7
6	4	1	2	7	8	3	9	5
7	5	3	9	6	4	2	8	1

مشاهير 3539

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي وكاتب دراما فرنسي (1848-1917) عرف شهرة شعبية واسعة. ترجمت أعماله الى 30 لغة. من أعماله المهمة « يوميات خادمة » و « التجارة هي التجارة »

7+8+9+1+2+10 = خطيب الثورة الفرنسية ■ 6+4+3 = بطش وقتل ■ 11+5 = للندبة

حل الشبكة الماضية: **لطفية النادي**

إعداد
نعوم مسعود

العراق

ضبط «السلاح المنفلت» جنوباً: لا مواجهة مع «الفصائل»

في خطوة تحظى بإجماع الأحزاب والقوى السياسية، أطلقت الحكومة العراقية عملية أمنية لضبط «السلاح المنفلت» في بغداد والبصرة. وفيما يتطلّع البعض إلى تحويل هذه العملية إلى مواجهة بين مصطفى الكاظمي وحلفاء إيران، تؤكّد المصادر الحكومية أن لا توجّه من هذا النوع، خصوصاً أن مُمثلي فصائل المقاومة في البرلمان شاركوا في تأمين الغطاء السياسي للإجراءات الأخيرة

بغداد - **الأخبار**

متسلّحة ببيانها الوزاري، وغطاء سياسي من مختلف الأحزاب والقوى، أطلقت الحكومة العراقية عملية أمنية في العاصمة بغداد ومدينة البصرة (جنوب) لضبط ما يُسمّى «السلاح المنفلت»، وتعقّب قتلة الناشطين والصحافيين، وملاحقة مروّجي المخدرات، وغيرهم من المطلوبين. وتشارك في العملية أفواجٌ من «جهاز مكافحة الإرهاب» ومن قوات الجيش و«لواء المشاة البحري» و«حرس الحدود»، إلى جانب قطعات تابعة لوزارة الداخلية. وأكد وزير الداخلية، عثمان الغانمي، تصميم الحكومة على «فرض هيبة الدولة وإنفاذ القانون»، واصفاً العملية الجارية حالياً بـ«الواجب الوطني». وقال الغانمي، في بيان، إن «ما تقوم به الأجهزة الأمنية من عمليات استباقية لإلقاء القبض على المطلوبين وضبط الأسلحة غير المرخصة ستكون له نتائج إيجابية في الشارع العراقي».

وكان سبق العملية بيان صادر عن «خلية الإعلام الأمني»، حذّر من الاستخدام الخطير للأسلحة المتوسّطة والخفيفة في النزاعات العشائرية في منطقة الحسينية شرق بغداد، والذي أسفر عن إزهاق أرواح الأبرياء، منبّهاً إلى أن «الدولة وأجهزتها الأمنية لن تقف مكتوفة

استهدافٌ جديد للتحالف الأميركي

أعلنت «خلية الإعلام الأمني»، في بيان أول من أمس، انفجار عبوة ناسفة استهدفت عجلة لشركة نقل عراقية متعاقدة مع قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، على الطريق السريع الرابط بين منطقتَي البياع والشعلة، شمال غرب العاصمة بغداد. وأضاف البيان أن الانفجار أدّى إلى إصابة شرطي من القوة المرافقة ومواطن صودف وجوده هناك. ويُعدّ هذا الانفجار الثالث من نوعه في أقلّ من أسبوع، وواحداً من سلسلة رسائل يبدو أن فصائل المقاومة العراقية تُوجّهها إلى الاحتلال الأميركي، بهدف تسريع انسحابه من البلاد، خصوصاً أن من شأن هذا التكتيك المتّبع حالياً، والذي لن يكون محصوراً في مناطق بعينها، إرباك القوات الأميركية والمتعاقدين معها. ويوم أمس، أفيد عن سقوط ثلاثة صواريخ من نوع «كاتيوشا» على مطار بغداد الدولي.

(الأخبار)

> تؤكد مصادر الكاظمي أنه ليس في وارد «تكرار حادثة البوعيثة»

الأيدي أمام هذا التحدّي الواضح لسلطة القانون، ومن واجباتها الأساسية حماية مواطنيها والحفاظ على أمنهم...»، خاتماً بالقول إنه «ومن أجل فرض القانون وتعزيز الأمن، شرعت قواتنا الأمنية بتفتيش المنطقة، ونزع أنواع الأسلحة من المواطنين ومصادرتها وفقاً للقانون ولفرض الأمن والاستقرار فيها...».

ولئن عُدّ ما جرى في الحسينية السبب المباشر لإطلاق العملية، فقد بدا واضحاً - في خلال الأيام الماضية - عزم الحكومة على إطلاق حملة مماثلة لضبط الانفلات الأمني جنوباً، والمنذر بوقوع مواجهات أهلية مسلّحة، خصوصاً في ظلّ مؤشّرين خطيرين:

1- دعوة شرائح شبابية غاضبة على أركان الطبقة السياسية إلى التسلّح، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لـ«حراك تشرين الأول/ أكتوبر»، واستمرار مسلسل الاستهداف المجهول للصحافيين والناشطين. وفي مقابل تلك الدعوات، سعى رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، إلى تأمين غطاء سياسي لعملية أمنية تنزع فتيل التفجير، وهو ما تُرجم بالبيان الصادر عن زعيم «تحالف الفتح» (تجمّع الكتل المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي») هادي العامري، والداعي إلى «فرض هيبة الدولة وضبط السلاح المنفلت».

تأتي هذه العملية في ظلّ تأزم سياسي - اقتصادي ينذر بتفجّر الأوضاع (الأناضول)

2- حقيقة أن أيّ مواجهة مسلّحة في العراق، وبمعزل عن أسبابها وحجمها، ستخلق «كرة ثلج» يصعب إيقافها، في ظلّ ثقافة اجتماعية تميل إلى تغليب العنف، وتأزّم سياسي - اقتصادي يمكن أن يدفع نحو تفجير الأوضاع. إزاء ذلك، بدأ بعض الدوائر المقرّبة من الكاظمي، مبكراً، التلميح إلى أن «رئيس الوزراء سيطلق حملات على سلاح العشائر والفصائل المنفلتة ورؤوس الفساد...». وهو ما لا يمكن عزله عن تطلّع الرجل إلى ملء رصيده بـ«إنجازات» يمكن أن تُعبّد له الطريق إلى ولاية ثانية.

وفيما تفيد المعلومات بأن العملية ستستمرّ حتى تحقيق أهدافها، يبدو أن الخطوات الحكومية الأخيرة أثارت «حماسة» معظم المعادين للفصائل الموالية لطهران بهدف وضعها في سلّة واحدة مع المستهدَفين بالإجراءات الأمنية. لكن مصادر الكاظمي تؤكد أنه ليس في وارد «تكرار حادثة البوعيثة»، وإن كان لا يمانع ضرب ما يسمّى «الفصائل المُمَرّدة خارج السرب»، متسلّحاً في ذلك بما يقول إنه تأييد له في دوائر القرار في طهران، خصوصاً قبيل إجراء الانتخابات النيابية المبكرة (منتصف 2021).

تقرير

حرب واشنطن على «الجنائيّة الدوليّة»: جرائمنا شأن داخلي!

تبدو إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مستعدّة للذهاب إلى أبعد ما يمكن في تنفيذ تهديداتها ضدّ واحدةٍ من الدّ أعداء التيّار المحافظ في الولايات المتحدة، «المحكمة الجنائية الدولية»، التي تجاوزت الخطوط الحمر وقرّرت المضيّ قُدُماً في التحقيق في ارتكابات الجنود الأميركيين في أفغانستان. تدفع مزيداً من الأثمان على شكل عقوبات اقتصادية غير مسبوقة طاولت، أخيراً، مدّعيتها العامة فاتو بنسودا

في خطوةٍ غير مسبوقة، أعلن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في الثاني من الشهر الجاري، إدراج كلّ من المدّعية العامة لـ«المحكمة الجنائية الدولية»، فاتو بنسودا، ومدير إدارة التحقيق والتكامل والتعاون في المحكمة، فاكيسو موشوشوكو، على لائحة العقوبات الأميركية، لدورهما في التحقيق المتواصل في احتمال ضلوع جنود أميركيين في ارتكاب جرائم حرب وأخرى ضدّ الإنسانية في أفغانستان. وبموجب القرار، سيُصار إلى تجميد أصولهما في الولايات المتحدة إن وُجدت، وسيُمنعان من دخول النظام المالي الأميركي.

بإعلان بومبيو الانتقال من «الأقوال إلى الأفعال (...) لأن المحكمة الجنائية الدولية تواصل للأسف استهداف أميركيين»، وتأكيده أن «كلّ فرد أو كيان يواصل مساعدة» بنسودا وموشوشوكو «سيواجه عقوبات أيضاً»، وخصوصاً أن بلاده «لن تتسامح مع المحاولات غير المشروعة لإخضاع الأميركيين لتشريعات المحكمة»، يكون الأمر التنفيذي الذي وقّعه الرئيس دونالد ترامب في الحادي عشر من حزيران/ يونيو الفائت وأجاز بموجبه فرض عقوبات اقتصادية تشمل توسيع القيود على تأشيرات الدخول لمسؤولي المحكمة المشاركين في التحقيق «حول عسكريين أميركيين»، أو توجيه اتهام إليهم، من دون موافقة الولايات المتحدة»، دخل حيّز التطبيق. وفي حين أن القرار لم يكن مفاجئاً، بالنظر إلى الإجراءات التصاعدية التي اتّبعتها الإدارة الحالية في ما يخصّ هذه القضية، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، ولم تقبل أبداً اختصاص «الجنائية الدولية» على موظفيها، يكون لحرب واشنطن الصريحة ضدّ المحكمة أكثر من بعد. فقرار ترامب السالف هدف أولاً إلى تهديد المحكمة وتذكيرها بأن العقوبات قادمة لا محالة فيما لو واصلت التحقيق في شأن احتمال ارتكاب قوّات الاحتلال الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية جرائمَ حرب في أفغانستان، عبر تذكيرها بأن الموظفين الأميركيين ليسوا من ضمن اختصاصها، وبأن ما تفعله «يهدّد (...) بخرق سيادة الولايات المتحدة وإعاقة عمل الأمن القومي والسياسة الخارجية»، وبشكل تالياً حالة طوارئ وطنية. كذلك، تستهدف الخطوات الأميركية ضمان كفّ يد المحكمة عن التحقيق الذي تجريه في جرائم حرب محتملة ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بحق فلسطينيين. وهو ما أكّده البيت الأبيض، من خلال إشارته، سابقاً، إلى أنه «رفض مراراً» مساعي المحكمة إلى توسيع نطاق عملها بحيث يشمل التحقيق مع عسكريين أميركيين، وحديثه عن كون «الجنائية الدولية تواصل القيام بتحقيقات بدافع سياسي ضدّنا أو ضدّ حلفائنا، وبينهم إسرائيل».

وإلى عدائها المؤسسات الدولية التي يعارضها ترامب و«الجناح السيادي» في معسكر المحافظين، فإن تصعيد الإدارة الأميركية جاء في إطار الردّ على قرار استئنافي اتّخذته المحكمة في آذار/ مارس الماضي، قرارٌ يجيز للمدعية العامة في المحكمة فتح تحقيق في شأن احتمال ارتكاب قوات الاحتلال الأميركية، ووكالة الاستخبارات المركزية («سي آي إيه»)، جرائمَ حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في أفغانستان، تتعلّق «بالتعذيب والمعاملة القاسية وإهانة كرامات الأشخاص والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتُكبت في سياق نهج سياسي من جانب عناصر في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية». وكانت المحكمة قد دانت في حزيران/ يونيو «سلسلة من الهجمات غير المسبوقة» ضدّها، وشددت على استقلاليتها، فيما لفتت في بيانها الأخير إلى أن «هذه الأعمال القمعية الموجّهة ضدّ مؤسسة قضائية دولية ومسؤوليها غير مسبوقة وتشكّل هجمات خطيرة على المحكمة وعلى نظام روما الأساسي للقضاء الجنائي الدولي وسيادة القانون بشكل عام». ورفض رئيس هيئة الدول الأطراف في المحكمة، القاضي أو غون كوون، «الإجراءات غير المسبوقة وغير المقبولة ضدّ منظمة دولية تأسّست بموجب معاهدات»، معتبراً أن العقوبات الأميركية «لا تؤدي سوى إلى إضعاف جهودنا المشتركة لمحاربة الإفلات من العقاب لفظائع جماعية»، فيما رأى ريتشارد ديكر من منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن هذه الإجراءات العقابية «تمثّل تحريفاً مفاجئاً للعقوبات الأميركية التي يفترض أن تعاقب الذين ينتهكون حقوق الإنسان والكليبتوقراط (السياسيين الذين يستخدمون نفوذهم للاستيلاء على أملاك)، وتستخدم هنا لملاحقة الملكفين محاكمة الجرائم الدولية».

(الأخبار)

> بومبيو: لن نتسامح مع المحاولات غير المشروعة لإخضاع الأميركيين لتشريعات المحكمة

سيحار إلى تجميد أصول بنسودا وستُمنع من دخول النظام المالي الأميركي (من الويب)

مصر

هدم وإغلاق لمساجد وزوايا: دور العبادة بيد «الأوقاف»

استغلّت الدولة المصرية أزمة فيروس «كورونا» وإغلاق المساجد والزوايا جزاءها لتضع يدها بصورة كاملة على دور العبادة، في وقت يواصل فيه النظام دفاعه عن قرارات هدم بعض تلك الدور وإعادة بنائها في مواقع أخرى

القاهرة - **جلال خيرت**

فرضت الدولة المصرية سيطرتها الكاملة على المساجد والزوايا كافة خلال الأسابيع الماضية، مُستغلّةً في ذلك أزمة فيروس «كورونا» المستجدّ، بعدما أغلقت دور العبادة جزاء تلك الأزمة لأكثر من أربعة أشهر. ويجري التحكّم، اليوم، في جميع المساجد لتكون تحت قبضة وزارة الأوقاف على وجه التحديد، بالتوازي مع هدم بعضها وإعادة بنائه في مواقع أخرى، أو إغلاق البعض الآخر بداعي أنه لا حاجة إليه حالياً. تكشف مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، عن «خطة محكمة في الوقت الراهن للتعامل مع نحو 30 ألف زاوية ومسجد صغير أنشئت خلال السنوات الماضية»، والهدف «تقنين أوضاعها ضمن خطّة أوسع تشمل جميع المساجد والزوايا على مستوى الجمهورية، مع وضع ضوابط صارمة مرتبطة بإنشاء المساجد الجديدة في سياق مخطّط متكامل مرتبط بالتخطيط العمراني».

وفي إطار هذا المخطط، أوقفت وزارة الأوقاف، بقيادة محمد مختار جمعة، المقرّب من الأجهزة الأمنية، جميع التراخيص لإقامة الزوايا والمساجد الصغيرة منذ شهور، وقصَرت بناء المساجد على الوزارة، مع إلزام أيّ شخص يرغب في التبرّع لبناء مسجد بالالتزام بالاشتراطات والنماذج التي حدّدتها «الأوقاف». في خطوة غير مسبوقة، إذ جرت العادة بأن تُهدى المساجد إلى الوزارة بأيّ مواصفات، ومن ذلك فيما لو كان المسجد الصغير في أسفل عقار سكني، وهو أمرٌ عليه تحفّظ حالي. أما السبب المعلن للخطوات الأخيرة، فهو محاولة تقييد المخالفات المرتكبة باسم تعمير المساجد مثل البناء المخالف والعشوائي، لكن الواقع يؤكد أن هناك خطة كبرى هدفها تقليص الزوايا الصغيرة والاكتفاء بالمساجد التي تُبنى على مساحات كبيرة، في اتجاه تتبعه الدولة في جميع المشاريع الإنشائية الحالية. وعلى رغم مرور نحو شهرين على إعادة افتتاح المساجد الكبيرة والمتوسطة، إلا أن غالبية الزوايا والمساجد الصغيرة لا تزال مغلقة بقرار الوزارة التي تعمل على حصرها ودراسة التعامل معها لها ضوابط مشدّدة حتى يتّخذ أصحابها قراراً بالإغلاق، من قبيل زيادة كلفة المياه والكهرباء أو المخالفة. وبالفعل، أُزيلت أكثر من زاوية تحت هذه الحجّة بقرارات رسمية، بل بمباركة وتأييد بفتاوى تشرعن هدم المساجد المخالفة التي وُصفت بأنها بنيت على غفلة من الدولة.

بالتوازي مع ذلك، تدافع «الأوقاف» ووزيرها عن عهد السيسي بأنه شهد بناء 1200 مسجد، منها مئات المساجد التي ستُفتتح خلال الشهرين الجاري والمقبل، متغاضية عن عدد المساجد التي هدمها خلال المدّة الماضية (بحجّة وقوع بعضها في ما يُسمّيه السيسي حرم طريق عام)، علماً بأن من بينها أضرحة ترجع إلى مئات السنين، وهذه تحديداً - ولحساسية الموقف - نُقلت بعد هدمها من مكانها إلى مكان آخر، كما حدث في الإسكندرية ضمن مشروع تطوير محور المحمودية.

> استغلّت الدولة حالة الإغلاق بسبب «كورونا» لتنفيذ مشروعها الكبير والحساس

أئمتها الذين يلتزمون بما يُملى عليهم، في خطوة تعزّز القبضة الأمنية على دور العبادة التي يرى الأمن تهديداً من بقائها خارج السيطرة. ووفق المصادر، لا تنوي الوزارة إعادة العمل في هذه الزوايا حتى بعد انتهاء «كورونا»، أما ما ينجو منها فستوضع لها ضوابط مشدّدة حتى يتّخذ أصحابها قراراً بالإغلاق، من قبيل زيادة كلفة المياه والكهرباء أو المخالفة. وبالفعل، أُزيلت أكثر من زاوية تحت هذه الحجّة بقرارات رسمية، بل بمباركة وتأييد بفتاوى تشرعن هدم المساجد المخالفة التي وُصفت بأنها بنيت على غفلة من الدولة.

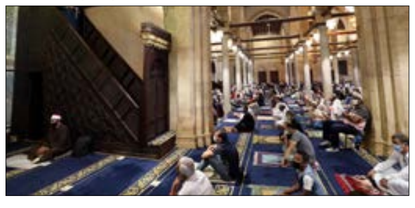

في عهد السيسي، فرض الأمن سيطرته على غالبية المساجد (أ ف ب)

بدء الاقتراع عبر البريد يُعمّق الانقسام الأميركي

بدأ الأميركيون، الجمعة، الاقتراع عبر البريد، وذلك قبل شهرين من موعد الانتخابات في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر. وفيما يواصل دونالد ترامب التشكيك في صدقية هذا الاقتراع، تستمرّ الاحتجاجات العنيفة في بعض المدن

انطلقت الانتخابات الأميركية، رسمياً، مع بدء عمليات الاقتراع بالبريد في ولاية كارولاينا الشمالية، الجمعة، للاختيار بين الرئيس دونالد ترامب ومنافسه الديموقراطي جو بايدن. يأتي ذلك وسط حملات متضادّة تتزايد عدوانية يوماً بعد يوم، قبل شهرين فقط من موعد الانتخابات في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفيما يستغلّ ترامب المخاوف من احتجاجات عنيفة في مدن أميركية، ويشكّك في نزاهة آلية التصويت بالبريد، يكثّف منافسه بايدن انتقاد اداته لرئيس «مؤسف»، معتبراً أنّه غير مؤهّل للمنصب.

ويُنتظر أن تؤدّي المخاوف من تفشّي فيروس «كورونا» المستجدّ إلى ارتفاع وتيرة الاقتراع بالبريد، فيما يسعى ملايين الناخبين إلى تجنّب مراكز التصويت. وفي بلد يواجه أزمة صحّية وانقساماً حول العنصرية، ستكون الأيام الستون المقبلة اختباراً لقدرة أكبر اقتصاد في العالم على تنظيم انتخاباته، بعدما غيّره الوباء الذي أودى بـ187 ألف أميركي. وستبدأ كارولاينا الشمالية بإرسال أكثر من 600 ألف بطاقة اقتراع بريدية لتلبية الطلب الكبير على ذلك. وستتبعها في الأسابيع المقبلة ولايات أخرى مهمّة، مثل ويسكونسن التي زارها كلٌّ من المرشحَين أخيراً. وبينما باتت آلية الاقتراع موضوعاً ساخناً في مشهد سياسي يثير الانقسامات بشكل متزايد، فقد أظهر استطلاع أجرته صحيفة «يو إس إيه تودالي» وجامعة سافوك أن 56 في المئة من الناخبين الجمهوريين المستطلَعين قالوا إنهم سيتوجّهون شخصياً إلى مراكز الاقتراع، مقارنةً بـ26 في المئة من الناخبين الديموقراطيين يعتزمون القيام بالأمر نفسه. كذلك، عبّر واحد من بين أربعة ناخبين لبايدن عن أنّهم في حال خسارة مرشحهم في الانتخابات، فإنهم لن يكونوا على استعداد للقبول بفوز ترامب باعتباره «فوزاً عادلاً». وهو ما عبّر عنه أيضاً، في اتجاه معاكس، واحد من بين خمسة ناخبين لترامب. وكان الديموقراطيون يعتزمون القيام بالأمر نفسه. كذلك، عبّر واحد من بين أربعة ناخبين لبايدن عن أنّهم في حال خسارة مرشحهم في الانتخابات، فإنهم لن يكونوا على استعداد للقبول بفوز ترامب باعتباره «فوزاً عادلاً». وهو ما عبّر عنه أيضاً، في اتجاه معاكس، واحد من بين خمسة ناخبين لترامب. وكان ترامب قد زرع، خلال حملته التي سعى فيها للفوز بولاية ثانية من أربع سنوات، بذور الشك في صفوف قاعدته إزاء شرعية انتخابات تتضمّن عدداً كبيراً من بطاقات الاقتراع المرسَلة بالبريد. وترامب نفسه، الذي يُصوّت بالبريد في ولاية فلوريدا المسجّل فيها، قال مراراً ومن دون تقديم أدلّة إن الاقتراع بالبريد يمكن أن يؤدّي إلى تزوير واسع، حتى إنّه اقترح على أنصاره أن يحاولوا الاقتراع مرّتين ليختبروا الآلية، ما عرّضه للتقريع على وسائل التواصل الاجتماعي ومن ديموقراطيين.

> ستكون الأيام الستون المقبلة اختباراً لقدرة أميركا على تنظيم انتخاباتها

الاقتراع عبر البريد بدأ غداة احتدام الحملة الانتخابية، الخميس، مع تقرير في مجلة «ذي أتلانتيك» ذكر، نقلاً عن أربعة مصادر لم يسمّها قال إنها على اطّلاع مباشر على المحادثات، أن ترامب أشار إلى جنود المارينز الأميركيين الذي سقطوا في الحرب العالمية الأولى والمدفونين في مقبرة في فرنسا بأنهم «فاشلون» و«حمقى»، لأنهم قتلوا في المعارك. وسارع ترامب إلى الردّ بوابل من التغريدات للدفاع عن نفسه، وكتب: «ذي أتلانتيك تحتضر مثل معظم المجلات، لذا يختلقون قصة مزوّرة من أجل كسب بعض الاهتمام». وزاد من هجومه على التقرير الذي وصفه بـ«المشين»، خلال تصريحات له إلى صحافيّي البيت الأبيض. كذلك، شنّ أنصاره هجوماً معاكساً وأغرقوا وسائل التواصل الاجتماعي بصور للرئيس برفقة جنود أميركيين، لكن آخرين سارعوا إلى نشر تصريحات له من حملة عام 2016، عندما سخر من السيناتور الراحل جون ماكين الذي كان أسير حرب لسنوات في فيتنام.

في المقابل، اعتبر بايدن، تعليقاً على المقالة، أن «الأمر مثير للاشمئزاز، مؤسف، إنه مخالف تماماً للمفاهيم الأميركية». معتبراً أن التصريحات نُقلت بدقة. وأضاف: «من يظنّ نفسه؟». وانتقل بايدن إلى الحديث عن ابنه بو، الذي خدم في الجيش الأميركي قبل أن يصبح لاحقاً مدّعياً عامّاً لديلاوير ويتوفى بالسرطان عام 2015؛ إذ قال إنّ بو «عندما ذهب إلى العراق لسنة، وحاز نجمة برونزية وأوسمة أخرى، لم يكن أحمق». وردّ ترامب، في وقت لاحق، من البيت الأبيض، متّهماً الصحافيين بالتساهل مع منافسه الديموقراطي. وقال: «انظر إلى مستوى الأسئلة التي تطرحونها، صدقاً الأمر مخزٍ». وأضاف: «إنها تُوجّه للأطفال». ومن المتوقع أن يُعلّق المرشحان الحملة خلال عطلة عيد العمل التي تستمرّ ثلاثة أيام. لكن يوم الجمعة المقبل قد يلتقي ترامب وبايدن وجهاً لوجه، إذ أعلن كلّ منهما المشاركة في مراسم في سانكسفيل في ولاية بنسلفانيا، في ذكرى اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وردّاً على سؤال في شأن مشاركته المنصّة مع ترامب في حال دُعي إلى ذلك، أجاب بايدن بنعم «فهو لا يزال رئيس الولايات المتحدة».

(الأخبار، أ ف ب)

تقرير

تبدا اليوم محكمة بريطانيّة النظر في طلب اميركي مفصّل لتسلّم مؤسّس موقع «ويكيليكس» الصحافي جوليان أسانج، المحتجز على اساس قانونية واهية في سجن للحالات الامنيّة الخطيرة بالعاصمة لندن. ووفق المؤشرات المتقاطعة حول المحكمة وخلفياتها، فإن جلّ التوقعات تتفق على أن الرجل سيقضي ما تبقّى له من العمر وحيداً في سجن العم سام

جوليان أسانج وحيداً في مواجهة الخصم والحكم

لندن - **سعيد محمد**

يُنقل جوليان أسانج (49 عاماً)، الصحافي الأسير لدى السلطات البريطانيّة، اليوم، من سجن بلمارش شمال لندن للمثول أمام محكمة ستبدأ النظر في طلب أميركي مفصّل لتسليمه إلى الولايات المتحدة تمهيداً لمحاكمته هناك، وفق قائمة طويلة من التهم يصل مجموع عقوباتها، حال إدانته، إلى 175 عاماً، من دون أمل بالإفراج عنه نهائياً.

الشرطة البريطانية كانت اعتقلت مؤسس موقع «ويكيليكس»، الأسترالي الجنسية، في نيسان/ أبريل العام الماضي لحظة خروجه مرغماً من مقر سفارة الإكوادور لدى حكومة الملكة، بعد سبع سنوات قضاها هناك لاجئاً سياسياً في ظروف قاسية وتحت رقابة تامّة غير مشروعة من قبل الاستخبارات المركزية الأميركية تعتبر انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي. وقالت السلطات البريطانية وقتها إنّ أسانج سيحاكم على كسره لكفالة قانونية في العام 2012 عندما كان مطلوباً للمثول أمام القضاء السويدي بتهم اعتداءات جنسية ضد سيدتين تبيّن أنها ملفقة (أسقطتها السويد رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من دون توجيه أي تهم).

وكان أسانج، الذي كشف للعموم في 2010 عن كمّية ضخمة من الوثائق الرسمية الأميركية ذات الطابع الشديد السرّية، قد لجأ خوفاً على حياته إلى مقر سفارة الإكوادور وطلب اللجوء السياسي إليها. وقد وافقت الحكومة الإكوادورية، المناهضة وقتها للولايات المتحدة، على استضافة أسانج، بينما أصرّ البريطانيون على اعتقاله وفرضوا حصاراً تاماً على السفارة استمر لسبع سنوات، قبل أن تقرر سلطات الإكوادور الجديدة، العميلة للولايات المتحدة، طرده منها. وقد سارعت عندها واشنطن إلى تقديم طلب مبدئي عاجل إلى القضاء البريطاني بتسليم أسانج إليها، ألحقته لاحقاً بقائمة مفصّلة بـ 18 تهمة تتعلّق بمساعدته للمجنّدة الأميركية – السابقة - تشيلسي مانينغ على كسر بروتوكول كلمة المرور لأجهزة حاسوب فدرالية، والتآمر معها عبر موقع «ويكيليكس» الشهير لنشر وثائق رسمية عالية السرّية.

ويرسم مجموع المواد السرّية، التي نشر بعضها في الصحف كما في كتاب لأسانج وتتوافر على موقع «ويكيليكس» للعموم، صورة قاتمة متخمة بالجرائم والتآمر عن طريقة عمل الإمبراطورية الأميركية وأساليبها القذرة في تمديد هيمنتها على الشعوب. لكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت شريط فيديو يكذّب كل التصريحات

> يقول فريق الدفاع إنه لم يحظ بأي فرصة حقيقية لإعداد دفاعه

الرسمية الأميركية وشهادات الصحافيين الملحقين بالجيش بشأن جريمة حرب قتل فيها بلا أيّ داع عشرات المدنيين العراقيين، بمن فيهم مراسل لوكالة «رويترز» للأنباء وسائقه. وأظهر الشريط حقيقة الحادثة واستخفافاً غير معقول بحياة المدنيين من قبل طاقم المروحية العسكرية الأميركية الذي ارتكب الجريمة.

يُنقل اسانج، اليوم، من سجن بلمارش شمال لندن للمثول امام محكمة ستبدأ النظر في طلب اميركي مفصّل لتسليمه إلى الولايات المتحدة (أ ف ب)

ويبدو أن السلطات الأميركية، رغم كل شيء، لا تمتلك دليلاً قاطعاً على التهم الموجهة إلى أسانج، ولذا فقد أعادت ومن دون أي سند قانوني اعتقال المجندة السابقة مانينغ، بعد أن كانت خرجت بعد سبع سنوات من السجن بعفو خاص من الرئيس الأميركي السابق باراك اوباما، وتضغط عليها الآن بشدة للشهادة ضد أسانج أمام المحلّفين، لكن من دون نجاح ذلك حتى الآن.

ويقول فريق الدفاع عن أسانج إن الرجل لم يحظ بأي فرصة حقيقة لإعداد دفاعه ضد قائمة التهم الأميركية، وإنّه معرّض للإصابة بفيروس «كورونا» المتفشي في بريطانيا، ويعيش ما يشبه حالة تعذيب سيكولوجي مكثّف، وفق أحد خبراء الأمم المتحدة، وحرم من حقوقه القانونية ورفضت عدّة طلبات لإخلائه بكفالة، ولم يسمح له بالالتقاء بشريكته السيدة ستيلا موريس وأولادهما الصغار (ماكس، سنة واحدة، وجابرييل، ثلاث سنوات) إلا قبل أسبوعين. وقالت السيدة موريس، إثر مغادرتها مبنى السجن وقتها، إن «جوليان يتألم بشدّة» ويعاني من شحوب ونقصان في الوزن، وتردّ عام في صحته وقدراته الإدراكيّة.

وتُظهر الحكومة الأسترالية، المعروفة بأنها خاضعة للرغبات الأميركية، إهمالاً متعمّداً لقضية مواطنها الأسير، فيما القاضية البريطانية التي تتولى النظر في ملف التسليم متزوجة من مقاول تعمل شركته بكثافة مع أجهزة الاستخبارات الأميركية، وهي مستمرّة في منصبها رغم تعارض المصالح الفاضح، فيما يسيطر اليمين البريطاني على مفاصل الحكم في المملكة، ولن يضيّع فرصة تاريخيّة مثل هذه لإبداء الولاء لسادة البيت الأبيض. ولذا، فإن أكثر المراقبين تفاؤلاً في لندن لا يجد بداً من الإقرار بأن الصحافي الأسير إن نجا من الاغتيال بطريقة غامضة خلال وجوده في سجن بلمارش، فسيسلّم إلى واشنطن وسيواجه حتماً مصيراً معتماً أمام القضاء الأميركي الذي لا يبقي به الأصدقاء قبل الأعداء.

مشاركة أنظمة في الغرب، ولا سيّما بريطانيا وأستراليا والسويد إلى جانب الولايات المتحدة، في التآمر على أسانج ومحاولة تصفيته أو تغييبه ليست مستغربة بالطبع، لكن المذهل بحق هو المشاركة، فاعلة أو سلبيّة، للصحافة العالمية، أفراداً ونقابات، والأكاديميين والمؤرخين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلّية في هذه الجريمة العلنيّة المستمرّة يوميّاً منذ 10 سنوات، إذ أصاب الصمت القطاع الأعرض من الإعلاميين بشأن قضيّة أسانج، فيما شارك بعضهم بكثافة في محاولة اغتيال منظّمة لشخصيته ولموقع «ويكيليكس»، وتبرير سلوك السلطات ضدّهما، ونشر الأكاذيب عنهما، بل وفي حالة صحيفة «ذا غارديان» البريطانية التطوّع لتقديم معلومات عن أسانج سهّلت الكشف لاحقاً عن طريقة حصوله على الوثائق السرّية ونشر تلفيقات الاستخبارات المركزية الأميركية عنه. ولم يجد أغلب المؤرخين والصحافيين الاستقصائيّين أو منظماتهم أي داع للتضامن مع الرجل الذي قدّم للحقيقة وللتاريخ أضخم ملف وثائق عن الطرائق الفعليّة لهيمنة الولايات المتحدة وحلفائها حول العالم.

الإصرار الأميركي الحازم على «صلب» أسانج وتغييبه إلى الأبد يكتسب بشكل متزايد طابعاً انتقامياً بحتاً لا يمكن تفسيره قانونياً أو سياسياً إلا بسعي الأجهزة الأميركية إلى إنهاء «الحالة الويكيليكسية» بوصفها تهديداً دائماً لمصالح الولايات المتحدة وأساليب عملها الإجراميّة، كما إذلال الرجل شخصياً ليكون أمثولة علنيّة على مصير كل إعلامي أو صحافي أو مؤرّخ يتجرأ على كشف جرائم السلطات.

لقد تخلّى العالم عن الصحافي النبيل وتركه وحيداً لخصمه الحكم أضحية على نصب أوهام الديموقراطية وقيم الغرب والحريّات وحقوق الانسان والقانون الدولي وسيادة الدول وسلطة الصحافة وسرديّات التاريخ الرسمي.

كورونا

«ذي لانسيت» تحسم الجدل: اللقاح الروسي آمن

علي عواد

بعد الكثير من التشكيك والأخذ والردّ بشأن اللقاح الروسي، أفادت دراسة نُشرت في مجلّة «ذي لانسيت» الطبية (الأعرق في العالم)، يوم الجمعة الماضي، وذلك بعد تقييمها من قِبَل لجنة إعادة قراءة مؤلّفة من علماء مستقلّين، بأن اللقاح الذي يجري حالياً تطويره في معهد «غاماليا» للأبحاث التابع لوزارة الصحّة الروسية أحدث استجابة مناعية، ولم يُخلّف آثاراً جانبية خطيرة.

واللقاح الروسي الذي أُطلق عليه اسم «سبوتنيك في» تيمّناً باسم القمر الصناعي السوفياتي «سبوتنيك» (أوّل مركبة فضائية وُضعت في المدار) مصنوع بطريقة مشابهة للقاحين الصيني والبريطاني، لكن عبر استخدام نوعَين من فيروس «Adenovirus» (الخاصّ بحيوان الشمبانزي). واستُخدمت في تصنيع اللقاح الروسي تقنية الهندسة الجينية، حيث تمّ تعديل الفيروسين المذكورَين لينتجا تيجاناً مشابهة لفيروس «كورونا» الجديد، من دون أن تكون ضارّة بالإنسان، ومن ثمّ يُطوّر الشخص المحقون باللقاح استجابة مناعية من ناحية الخلايا التائية («T-cells»، ومن ناحية الأجسام المضادّة «Antibodies»).

ويتمّ أخذ اللقاح عبر جرعتَين بفارق زمني بينهما يبلغ 21 يوماً. وبحسب الدراسة، فإن «هناك حاجة إلى تجارب كبيرة وطويلة الأجل، بما في ذلك مقارنة العلاج الوهمي والمزيد من المراقبة، لإثبات سلامة اللقاح وفعاليته على المدى الطويل للوقاية من عدوى كورونا». كما أن ثمة حاجة إلى تجربته على عدد أكبر من المتطوّعين؛ إذ لا يتجاوز إجمالي المتطوّعين حالياً 76 مشاركاً مقسومين على تجربتين. وفي هذا الصدد، كان رئيس صندوق الثروة السيادي الروسي الذي يموّل مشروع «غاماليا» لإنتاج اللقاح كيريل ديميتريف قد أعلن منذ أسابيع عديدة أن «لقاح غاماليا يُجرَّب بحسب الأطر الإكلينيكية الرسمية، وأيضاً خارجها، إذ أُعطي اللقاح لعدد كبير من الأشخاص خارج منظومة التجارب السريرية مثل متطوّعين من الجيش ومجموعات أخرى»، مشيراً إلى أن روسيا

> لقاح «سبوتنيك-في» كافٍ لمواجهة أيّ جرعة من فيروس «كورونا» يمكن تخيّلها

لديها خبرة في استخدام فيروس «Adenovirus» لصنع لقاحات ضدّ أمراض أخرى، إذ قامت بصنع لقاح ضدّ فيروس «إيبولا» عبر استخدام تكنولوجيا مشابهة لما تقوم به الآن ضدّ «كورونا»، مضيفاً أنه سيتمّ توزيع اللقاح المضادّ لفيروس «إيبولا» قريباً في الكونغو.

وهذه هي المرّة الأولى التي تنشر فيها مجلة طبية محكمة نتائج خاصة باللقاح الروسي، علماً بأن المرحلة الثالثة من التجارب دخلت حيّز التنفيذ، وهي ستشمل 40 ألف شخص. وكانت روسيا واجهت، منذ اليوم الأول لإعلانها الموافقة الرسمية على «سبوتنيك-في»، الكثير من الانتقادات من المجتمع الطبي وتشكيك غالبية وسائل الإعلام الغربية. وفي هذا الشأن، يقول ديميتريف لوكالة «رويترز»: «بهذا الإعلان نُجيب عن جميع أسئلة الغرب التي طُرحت بجدّية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، علماً بأن هدفهم كان واضحاً وتمثّل في تشويه اللقاح الروسي». ولفت إلى أنه «تمّ فحص كلّ الصناديق (يقصد الإعلان عن النتائج)، الآن... سنبدأ في طرح أسئلة حول بعض اللقاحات الغربية».

ستبدأ روسيا طرح اسئلة حول بعض اللقاحات الغربية (أ ف ب)

غير أن اللافت والجديد في المعطيات حول لقاح «سبوتنيك-في» هو ما أفادت به وكالة الأنباء الروسية «تاس»، يوم أول من أمس، نقلاً عن مدير معهد أبحاث «غماليا» ألكسندر غينزبورغ، بأن «الاستجابة المناعية للقاح الموثّقة حالياً بين المتطوعين كافية لمواجهة أيّ جرعة من فيروس كورونا يمكن تخيّلها». وهو ما من شأنه توليد أمل أكبر في اللقاح الروسي، خصوصاً في ظلّ الحديث الدائر بين مجموعة من العلماء والباحثين، ومن ضمنهم خبير الأوبئة الأميركي أنتوني فاوتشي، عن أن حجم العدوى بالفيروس ربما ينعكس على قوة الإصابة، بمعنى أن التقاط نسبة ضئيلة قد تنتج منه إصابة ضعيفة والعكس صحيح، لكنّ هذا الأمر لا يزال قيد الدرس.

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المستدعى ضدها منى يوسف عيتاني لتبلغ أوراق الاستدعاء 1417/2020 المقدم من المستدعية سلفانا مصطفى المقداد والرامي إلى إزالة الشيوع في القسم 23 من العقار 2235/الشياح.

يجب حضورك إلى قلم المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان عن مزايدة عمومية

تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مزايدة عمومية بالظرف المختوم وفق دفتر الشروط الخاص لتأجير واستثمار بعض الأراضي التابعة للمصلحة في منطقة عنجر العقارية لمدة ست سنوات مع إلتزام المستأجر بتنفيذ سياج، تبلغ مساحتها 85 دونم تقريباً وتبدأ المزايدة من بدل الطرح للإيجار السنوي الأدنى للدونم الواحد البالغة قيمته //50.000// ل.ل. (خمسون ألف ليرة لبنانية). يمكن الاطلاع على دفتر الشروط واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسمي في مكتب مصلحة الصفقات في ش. بشاره الخوري، بناية غناجه، ط4، مقابل دفع مبلغ //50.000// ل.ل. نقداً إلى صندوق المصلحة. تقدَّم العروض باليد في القلم المركزي حتى ظهر يوم الاثنين 05/10/2020، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من اليوم التالي على العنوان اعلاه.

رئيس مجلس الادارة/مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 882

إعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة -القادیشا عن استدراج للعروض المتعلق بإعادة بناء الجزء المنهار من قناة جر المياه الى معمل بلوزا 2 المائي التابع للقادیشا ضمن وادي قنوبين (أشغال الهندسة المدنية)، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئتا ألف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.

تقدم العروض في أمانة السر في القادیشا -البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم الأربعاء الواقع فيه 30 أيلول 2020 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

عن مدير القادیشا
رئيس المصلحة الإدارية
ماريو شديد
التكليف 888

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 23/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد أدوية
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة الحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى المستشفى
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن استدراج عروض

رقم استدراج العروض: 3/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح استدراج عروض:
الموضوع: لتلزيم وتوريد غازات طبية
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك في استدراج عروض الحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د. عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 22/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد مستلزمات طبية
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة الحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى المستشفى
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن استدراج عروض

رقم استدراج العروض: 1/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح استدراج عروض:
الموضوع: لتلزيم وتوريد المستلزمات الطبية لزوم عمليات العظم على اساس التنزيل المئوي من اللائحة المعتمدة من تعاونية موظفي الدولة.
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك في استدراج عروض الحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د. عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 15/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم صيانة مكيفات
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة والحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 16/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد نفقات تغذية (سمانة - البان وأجبان - لحمة - دجاج) لحساب مستشفى الدكتور عبدالله الراسي الحكومي - عكار
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة الحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 15/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد أقمشة وبياضات
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة والحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 21/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد آلة مختبر بطريقة الأمانة
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة والحصول على دفتر الشروط تسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن استدراج عروض

رقم استدراج العروض: 2/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح استدراج عروض:
الموضوع: لتلزيم وتوريد مازوت أخضر على اساس التنزيل المئوي من الاسعار الرسمية الصادرة عن وزارة الطاقة لحساب مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي - عكار
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة الحصول على دفتر الشروط وتسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 17/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد مطبوعات
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة والحصول على دفتر الشروط تسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى المستشفى
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 20/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتلزيم وتوريد مستلزمات مخبرية
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة والحصول على دفتر الشروط تسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

إعلان عن مناقصة

رقم المناقصة: 18/2020
تاريخ: 4/9/2020
تعلن المؤسسة العامة لإدارة مستشفى د.عبدالله الراسي الحكومي عن طرح المناقصة للمرة الثانية:
الموضوع: لتزيم وتوريد أقمشة وبياضات
يتوجب على الموردين الراغبين بالإشتراك بالمناقصة والحصول على دفتر الشروط تسجيل طلباتهم لدى أمانة سر الإدارة.
السيدة: راميا يحي
المكان: مبنى مستشفى د. عبدالله الراسي الحكومي
آخر مهلة لتسليم العروض الاثنين 14/9/2020 الساعة 12 ظهراً وتاريخ فتح العروض: الثلاثاء 15/9/2020

مبوب

خرج ولم يعد

خرجت العاملة الاثيوبية
ZENEB ABDU TIHIR
من منزل مخدومها الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 03/105940

سينما

تتواصل الدورة السابعة والسبعون (حتى 12 أيلول/ سبتمبر) من «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» حتى 12 أيلول (سبتمبر). في المسابقة الرسمية، شاهدنا الفاية الأن فيلم «الآنسة ماركس» الذي قارب سيرة ابنة كارل ماركس النضالية والشخصية، بينما اخذنا المعلم الإسباني بيدرو المودوفار إلى عوالمه المعتادة. ضمن قسم «آفاق»، عرض شريطه القصير «الصوت البشري» المقتبس من مونودراما (1930) لجان كوكتو. وفي القسم نفسه، قدّم الأخوان الفلسطينيان طرزان وعرب ناصر فيلمهما الحنون والشفّاف عن مدينة تقاوم الاحتلال، لكنّ غزة ايضاً هي مدينة للحب والاحلام بصفتها هروباً من الواقع القاسي والمُضني

البندقية ـ شفيق طبارة

رومولا غاراي في الفيلم

بيدرو ألمودوفار لن يُزعج كوكتو بعد اليوم

«الصوت البشري»: مونولوج الحبّ المهجور

عاد المخرج الإسباني بيدرو ألمودوفار، بعد عرض فيلمه «ألم ومجد» في «مهرجان كانّ» السنة الفائتة، يمكن اعتبار رجوعه إلى «البندقية» بادرة امتنان تجاه المهرجان الذي منحه قبل عام جائزة الأسد الذهبي عن مجمل أعماله. صوت المودوفار واضح دوماً، وتصريحاته حادّة دائماً. خلال المؤتمر الصحافي لفيلمه الجديد القصير «الصوت البشري» (30 د.) الذي يُعرض ضمن مسابقة «آفاق» في البندقية، صرخ المعلّم الإسباني: «السينما هي الترياق»، موضحاً أنّه «فور انتهاء الحجر، بدأت بتصوير هذا الفيلم، وفي الشهر المقبل سأبدأ بتصوير الفيلم التالي». وطالب بفتح الصالات السينمائية لأنّه «على الرغم من عدم اليقين الذي يحيط بنا، علينا أن نستمر في صناعة الأفلام، وفي الذهاب إلى السينما. الذهاب إلى السينما يعني بدء مغامرة. عليك أن ترتدي ملابسك، وتخرج، وتلتقي بأشخاص، وأخيراً تدخل مكاناً تشارك فيه مشاعرك، أمام شاشة كبيرة، محاط بالغرباء. إنّها تجربة أساسية على المستوى البشري».

ما نراه في شريط المودوفار الجديد، ليس سينمائياً تماماً، ولكنه أيضاً ليس مسرحياً تماماً. هو تقاطع بين الاثنين. يصعب تحديده من حيث النسبة أو هيمنة الأول على الثاني. إنّه الفيلم الأول لألمودوفار باللغة الإنكليزية، مقتبس من مونودراما لجان كوكتو عُرضت للمرة الأولى قبل تسعة عقود. ألمودوفار مخلص جداً للنص الأصلي، حيث تتلقّى شخصية على شفير الجنون (لا نعرف اسمها وتؤديها تيلدا سوينتون في الفيلم) مكالمة من حبيبها السابق، الذي قرّر تركها. تشرع معه في الحديث عن حالتها النفسية في الأيام التي تلت رحيله. خلال الحديث، تتنقّل بين الكثير من الحالات المزاجية والنفسية. مونولوج كوكتو (لا نسمع حديث وصوت الحبيب) الذي قدّمه روبيرتو روسيليني في «الحب» (1948)، كان مرجعاً لألمودوفار لسنوات: كان مصدر إلهام لفيلم «نساء على حافة الانهيار العاطفي» (1988)، ولعب دوراً مهماً في فيلم «قانون الرغبة» (1987).

> الغضب، اليأس، الشعور بالهجر والألم... هذه هي المشاعر السائدة في فيلم «الصوت البشري»

ولأنه قدّمه كما يريد في فيلم كامل، قال ممازحاً: «أعتقد أنني لن أزعج نص كوكتو بعد اليوم».

تمنح تيلدا سوينتون الشخصية هشاشة كبيرة وفي الوقت نفسه قدرة هائلة على القتال من اجل نفسها

مقدمة أوبرالية تفتتح الفيلم، نرى سوينتون تتجوّل في مستودع معدات صناعية، تشتري فأساً، وتعود إلى شقتها برفقة كلبها (كان كلب حبيبها) إلى بيت مزخرف بني داخل مستودع صناعي. من خلال الشرفة المليئة بالزهور، نرى جداراً خرسانياً. أقسام المنزل مصنوعة من الخشب الرقيق. الداخل هو كون ألمودوفار الذي لا يمكن أن نخطئه. وفي الخارج كأننا أمام كواليس مسرح. مخلصاً لأسلوبه وتاريخه، يقدم ألمودوفار فيلماً مع ممثلة واحدة: ترتدي سوينتون الأسود النفاث، والأحمر العاطفي والأزرق الكوبالت، بالإضافة إلى رداء شرقي منقوش. قد تبدو كأنها لعبة هوية لشخصية متعدّدة الأوجه. امرأة ألمودوفار هنا هي امرأة قابلة للكسر، والألم، وضعفها مكشوف لكنّها لا تسلب كرامتها.

الغضب، اليأس، الشعور بالهجر والألم... هذه هي المشاعر السائدة في فيلم «الصوت البشري». مشاعر راوغنا بها المعلم الإسباني، مراوغة بين الداخل والخارج، بين الألوان الباردة والدافئة، بين الخيال والواقع، وبصورة سينمائية حيث يجيد المخرج وضع كل شيء في مكانه. ديكور الفيلم لا يختلف كثيراً عن ديكور فيلمه «ألم ومجد». يبدو كأنّه شخصي تماماً كفيلمه السابق. كل هذا يولّد تعاطفاً كبيراً تجاه الشخصية التي تمنحها سوينتون هشاشةً كبيرةً وفي الوقت نفسه قدرةً هائلة على القتال من أجل نفسها. يتم تقديم جميع المراحل المختلفة للانفصال العاطفي بشكل مثالي بواسطة: اليأس والألم والألم الجسدي، ثم الغضب، عدم القبول، الذي تتبعه محاولة عودة، وتبادل الذكريات، والصور، والأصوات. نعيش كلّ هذا عبر ردود أفعال شخصية فقط. سوياً مع الكلب، المهجور أيضاً والمستعد للبدء من جديد بجانب ذلك المخلوق الغريب الذي لا يمكن التنبؤ به. الفيلم استعارة مثالية لماهية الحياة، البحث الأبدي عن شريك لا يتحقّق بالبحث، بل بالترحيب به.

شريط يصوّر المدينة من زاوية التفاصيل اليومية والإنسانية

طرزان وعرب ناصر: «غزة يا حبّي»

غزة بالنسبة إلى الأخوين طرزان وعرب ناصر ليست مدينة حرب دائمة. يمكن للمرء فيها أن يحب، أن يحلم، أن يتخيل، ويعيش كباقي البشر. يجيد المخرجان الفلسطينيان اللعب على مشاعر المشاهدين، بخاصة عندما ينقلان مشاعر الشخصيات على الشاشة. منذ فيلمهما الأول «ديغراديه» (2015 ـ عرض ضمن «أسبوع النقاد» في «مهرجان كانّ»)، عرف الأخوان كيفية نقل حياة الفلسطينيين اليومية في غزة (خصوصاً النساء) إلى الشاشة الكبيرة ببساطة واقعية وفكاهة وعبث ورشة جنون الحب.

فيلمهما الجديد «غزة مونامور» (غزة يا حبّي) الذي يُعرض ضمن مسابقة «آفاق» في «مهرجان البندقية» يختلف قليلاً عن باكورتهما. شريطهما الثاني الطويل يحمل خصائصهما كمخرجين بالطبع. لا تزال البساطة والواقعية موجودتين، والعبث والجنون مع كل مشهد، والأحلام بصفتها هروباً من الواقع في مدينة مثل غزة. لكن الجديد هو الطعم المرير والوحدة والحزن على الرغم من الفكاهة.

لا يعرف عيسى (سليم ضو) كيف يعلن حبه أو يغوي سهام (هيام عباس). هو الذي يدّعي أنه كان «دونجوان» عصره. اليوم يبلغ الستين. ليس في حياته سوى الأسماك التي يصطادها ويبيعها وبالكاد تغطي نفقاته. يشعر بالكآبة إلى حد ما، مع عدد قليل من الأصدقاء. هو ساذج بعض الشيء، درويش ومتواضع، روحة حرة وعاطفي. سهام، عكسه: أرملة تعيش مع ابنتها الطالبة والمطلقة، خيّاطة في متجر صغير ملابس النساء، تعيش بالقليل، ولكنها راضية بحياتها وعملها الشاق، بينما يكافح عيسى كل يوم للخروج للصيد وما يحمله من مخاطر في غزة. في أحد الأيام، يعلق في شبكته تمثال برونزي أصلي لإله اليوناني أبولو يقضيب بارز ومنتصب. التمثال يدفع عيسى لمغازلة سهام، بطريقة محرجة بعض الشيء. ولكن التمثال يجلب معه أيضاً المشاكل. عليه الآن إخفاء الكنز عن أعين القريبين والشرطة، والتعامل مع سهام والمجتمع و«حماس»، في هذه المدينة التي لا يمكن لأحد التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيها بعد ساعة.

عنوان الفيلم رومانسي، وواضح في تحيته لتحفة آلان رينيه «هيروشيما... يا حبي» (1959). مثل هيروشيما، مدينة الحرب، تتحول غزة، المدينة التي لا نسمع فيها إلا عندما تتعرض للقصف، إلى مكان رومانسي للغاية. يقدم الأخوان صورة خاصة جداً عن هذا الكون الصغير. الناس العاديون هم أبطال العمل. علامات الموت والحصار

> تجنّب الأخوان العاطفة السهلة أو رثاء الفقر والحرب والموت

والعنف والحرب حاضرة في الخلفية، في أصوات وألوان الانفجارات، وصوت الراديو والتلفزيون وزي «حماس». على الرغم من أن فكرة الفيلم العريضة هي «أن الحب يمكن أن يتغلب على أي شيء، ويتجاوز الماسي البشرية»، وخاصة في المشهد الأخير الذي يقف وحده متميزاً عن الفيلم كله، إلا أن الشريط يحافظ على توازنه. هناك مكان لكل شيء: الفكاهة والسخافة والعبث واليأس والرتابة. نجح الأخوان في تجنّب الوقوع في العاطفة السهلة أو رثاء الفقر والحرب والموت باعتبارها مهد المشاعر الحقيقية، ما جعل الفيلم يبتعد عن منطقة إثارة الشفقة أو الإفراط في الشاعرية. هو صورة جديدة لغزة اليوم من وجهة نظر الأخوين ناصر... غزة التي تنتفض في وجه الإسرائيليين، وأيضاً ضد التشدّد والقواعد الصارمة التي تفرضها «حماس». الشريط تحية للاختلاف، بدين المجتمع المتشدد الذي ينظر إلى النساء نظرةً رجعية (فيلمهما الأول كان يدور حول الفكرة نفسها تقريباً لكنّه قدّمها بطريقة أكثر وضوحاً).

يحمل الفيلم الكثير من الضحك، ليس من دعابات، بل من لحظات عبثية مثل النساء «العفيفات» اللواتي تجلبهن الأخت لأخيها للزواج، وعري التمثال في مدينة تحرّم العري، ورمزية القضيب المنتصب لعيسى، وأيضاً رمزية بحث السلطات عنه بعد انفصاله عن التمثال. يخلط الأخوان العادي بالعبثي، والحلو بالمر في شريط يبحث عن الحب في اللاشيء، عن الشعر في عدم اليقين، عن الحياة حتى لو لم يتبقّ منها شيء، عن البساطة الحقيقية للروح البشرية، عن أبسط الرغبات التي هي أكثرها أهميةً. الفيلم ليس تحفة فنية، ولا عملاً سينمائياً ضخماً، لكنّه صادق، نبيل، حنون وشفاف، مليء بالإيماءات والآف الأشياء الصغيرة التي تكوّن ما نسمّيه الحياة.

مشهد من الفيلم

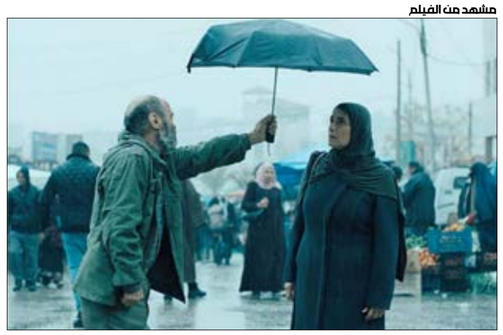

«الآنسة ماركس»: مناضلة نسوية... وعاشقة معذّبة

منذ الطفولة، اعتقدت إليانور ماركس أن أعظم فضيلة هي قول الحقيقة. بهذه القناعة، خاضت الابنة الصغرى لكارل ماركس معاركها الاجتماعية والنسوية في مسيرة حياتية مُضنية. حياة عُرضت في «مهرجان البندقية» ضمن المسابقة الرسمية عبر فيلم «الآنسة ماركس» للمخرجة الإيطالية سوزانا نيكاريللي التي قالت خلال المؤتمر الصحافي: «إنّها شخصية أثرت عليّ كثيراً. امرأة لجأت للمرة الأولى في القرن التاسع عشر إلى الاشتراكية لمعالجة قضية المرأة». وأكدت المخرجة أنها حصلت على عدد كبير من وثائق إليانور الشخصية، مثل رسائلها ودفاترها التي لا تزال محفوظة (معظم الحوارات مستقاة من تلك المصادر). وشدّدت على أن التحدي الأكبر كان «الاتصال بشخصية حقيقية تبدو في تلك النصوص قريبة جداً منّا وحديثة». «القرن التاسع عشر أقرب مما نعتقد». شدّدت المخرجة التي فازت بجائزة أفضل فيلم في قسم «آفاق» في المهرجان قبل ثلاث سنوات عن فيلم «نيكو، 1988».

إليانور (رومولا غاراي) كانت تُسمى توسي، وُصفت بأنها «أشجع» بنات كارل ماركس الثلاث. هي التي حملت إرثه. ذكاؤها وطبيعتها القتالية جعلاها الشخص الأنسب لإبقاء شعلة والدها الفكرية حية. هي التي ناضلت من أجل حقوق العمال، والمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص في التعليم والعمل والاقتراع، وكذلك كانت ضد عمالة الأطفال. مثقفة محبة لشكسبير، وشيوعية حتى العظم، كانت أول من ترجم أعمالاً مثل «مدام بوفاري» إلى اللغة الإنكليزية. نسوية بالفطرة، مناضلة وعاطفية، لكنها اختارت الرجل الخطأ ليكون شريك حياتها. لم تكن إليانور شديدة الوضوح والتصميم في حياتها. يمشي الفيلم على خط سردي مزدوج: حياتها العامة، ونشاطها الفكري والسياسي والنسوي، وعلاقتها مع إدوارد أفلينغ (باتريك كينيدي) الذي هو في الواقع مخادع، غامض، مفلس لم تستطع التخلص منه. وعندما علمت أنّه تزوج سراً من ممثلة شابة، كان الألم أكبر من أن تتحمله، فانتحرت بتسميم نفسها في سنّ الـ 43. يعمل الفيلم على جبهات عديدة: النضال ضد اضطهاد الرجال للنساء، ومن أجل الثورات والتغييرات المطلوبة، وأيضاً صعوبة التأقلم مع الذات والوعي الذي يكشف عن تردّد إليانور في وضع حدّ لعلاقة سامة. تعرّض الفكر الماركسي للكثير من الانتقادات من النسوية التي أخذت عليه أنّه ركّز على الرأسمالية في أوروبا من خلال عمال المصانع، على حساب المشاكل الاجتماعية والعائلية، مثل الأعمال المنزلية وتربية الأطفال. ولكن ماركس أشار في مناسبات عدة إلى الاضطهاد الذي تمارسه الرأسمالية على النساء، وتحدث عن العبودية الكامنة في الأسرة، واضطهاد المرأة في العائلات البورجوازية. على مدى عقود، حاولت النسوية التوفيق بين النظرية الماركسية ومتطلباتها. فيلم نيكاريللي يخبرنا كيف يمكن لمصالح النساء والطبقة العاملة أن تسير جنباً إلى جنب... لقد فعلتها إليانور.

الفيلم هو تجسيد للصراع بين العقل والشعور، إليانور فتاة مصممة على الأفكار الثورية والنسوية ولكنّها هشة في المجال العاطفي، غير قادرة على تحرير نفسها. كتاباتها خالدة مثل كل كتب النضالات من أجل التحرر وحقوق والإنسان. هذا التطرف في الصراع تحوله المخرجة الإيطالية من الأحرف إلى السينما، وتنفجر غاراي في تقديم الشخصية مع موسيقى البانك التي تبدو غير مناسبة للأجواء ولكنها متناغمة تماماً مع الطاقة التي تضيء الروح المضطربة لإليانور. يبدأ الفيلم بموت كارل ماركس (فيليب غرونيغ)، وبخطاب وداعي تلقيه ابنته، وأيضاً يبدأ بتحررها من الثقل الهائل والضخم لشخصية والدها.

حازمة هي نيكاريللي في عكس صورة إليانور القوية، الاشتراكية والناشطة، وهي تصرخ في الرجال «النساء لم يعدن عبيد الرجال»، كما صورتها وهي تلقي الخطابات النارية، هي امرأة هُضمت جيداً للنظرات الاقتصادية والسياسية لوالدها، وفي الوقت نفسه محاصرة بعلاقة حبّ حزينة ومخيبة للآمال. الصراع الحقيقي للفيلم هو بين البيئة التقدمية والفكرية التي

> يبدأ الفيلم بموت كارل ماركس وبخطاب جنازة الفتة ابنته

وُلد وترعرع فيها كارل ماركس، والصعوبات الحقيقية للتغيرات البشرية الداخلية والخاصة التي تجسّدها إليانور. كيف يمكن أن نحدث ثورة من دون وعي كامل بالعلاقات الحقيقية بين الناس أو من دون تغيير جذري في واقع النساء المضطهدات؟ في «الآنسة ماركس»، ستبقى إليانور عالقة في هذا السؤال.

على الرغم من قوة الفيلم والإنتاج الضخم، إلا أنه لا يوجد خطأ أكبر من امتلاك مواد مناسبة وعدم معرفة كيفية استخدامها، أو استعمالها بطريقة غير مناسبة. حياة إليانور ماركس تستحق التعمق أكثر، لمتابعة تلك المُثل التي حركت والدها وجعلتها واحدة من المتحدثين باسم الاشتراكية التي وُلدت وترعرعت من ظلها. امرأة برجوازية ناضلت من أجل الطبقة البروليتارية، لكنّ هذه العقيدة حصرها الفيلم بخطابات قليلة لم تكن كافية، بل جاءت مخيّبة للآمال قليلاً. على الرغم من أن سينما نيكاريللي قوية ونسوية جداً، إلا أنها ظهرت في معظم الأوقات أن إليانور خاضعة لشريك حياتها. كأنها تخلّصت من نظام «أبوي» متمثل في والدها، وانتقلت إلى نظام ثان يشبه الأول متمثل في أفلينغ، إلى جانب تصويرها في معظم الأوقات على أنها امرأة بائسة وغير واضحة. اختارت المخرجة أن تطغى علاقة الحب المختلّة على المسار الثاني من الفيلم أي النضالات السياسية والاجتماعية، وهذا أمر مفهوم. أظهرت التناقض بين ما تفكر به إليانور وبين حياتها الشخصية، لكنها لم تظهر الحجج والمثل التي كافحت من أجلها. حتى الفيلم، تعليمي إلى حدّ ما. أدارت نيكاريللي دفة الشريط إلى حيث تبرع، وهذا ذكاء منها ودقيق. قدمت القصة باناقة ورومنسية. لكنّنا كمشاهدين أردنا أن نرى إليانور ماركس بعمق أكبر، وأن نعرف عنها أكثر من ذلك بكثير. هناك طاقة مكبوتة في الفيلم، على الرغم من بعض الانفجارات الموسيقية التي ذكرناها. اقتصر الشريط على السمات الأساسية لشخصية كنا نتمنى رؤيتها في خضم الانتفاضات البروليتارية، ونضالها الشرس في المناقشات والاضطرابات الطبقية التي دافعت عنها. لا يمكن اعتبار الشريط سيئاً، لكنه نسخة باهتة لامرأة لا نعرف عنها في نهاية الفيلم أكثر مما كنا نعرفه في مستهله. فيلم بحاجة إلى نضج أسلوبي لا يجعلنا نأسف إذا قلنا بأنّه ليس فيلماً ثورياً حقيقياً.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 ايلول 2020 العدد 4141

سمير حنا أقفل بيت العتابا

علي العزير

ها هي ابتسامة مضيئة أخرى تغيب عن ملامح الوجود.. صوت استثنائي إضافي تخسره الحياة.. وها هو سمير حنا، بعينيه الدافئتين، ونظرته الصادقة، يرحل عن عالم لم يبد حياله ما يستحقّه من الود.. ابن الضيعة التي أبت أن تغادره حين جال في الآفاق بحثاً عن أمان منشود افتقده طويلاً.. ظل حتى لحظاته الأخيرة وفياً لها.. يبحث عنها في كلمات الأغاني وتلاوين الأنغام. يعيد صياغة مداميك بيوتها وإلفة مصاطبها، ورحابة الحواكير. غاب سمير حنا (1946 ـ 2020) وسيتعيّن على الدنيا بعده أن تتعايش مع تضاؤل متزايد في القلوب الطيبة نراه يتفاقم حتى الندرة..

ذلك الحريص على أصالة الريف، المتمسك بشراويل الأجداد، والأمين على شواربهم المعقوفة، غاب وفي وجدانه الكثير من الحكايات التي لم يكن يعوزها الكثير حتى تتحول إلى أغانٍ تترسّخ سريعاً في أعماق الذاكرة. عام 1946، أبصر سمير حنا النور في قرية كرخا الجزينية في جنوب لبنان، ثم ارتحلت العائلة إلى عين الرمانة حيث وجد نفسه في جوقة الكنيسة يشارك في ترتيل القداديس. حاز إجازة في الأعمال المصرفية، وحصل على وظيفة في أحد المصارف، لكن نداء الفن في أعماقه كان أكثر صخباً. كان في رحلة إلى مدينة زحلة البقاعية عندما لفت صوته العذب إحدى الفتيات المشاركات في الرحلة. دعته إلى حفلة غنائية في جونيه. وهناك التقطه الصياد المذهل سعيد فريحة. أعجب الصحافي المخضرم بصوت الشاب الخجول، فعرّفه إلى الشحرورة صباح. سرعان ما كان عليه أن يحزم حقائبه ليذهب معها إلى أفريقيا في جولة غنائية. بعودته من القارة السمراء، كان سمير حنا رقماً صعباً في عالم الغناء.

كان سخياً على فنه حتى جاوز رصيده من الأغاني حدود المئة. انحاز إلى اللون الجبلي الذي يلائم صوته، ويناسب ملامحه، وينسجم مع ابتسامته الريفية الصافية. غنّى 18 لحناً من أعمال الياس الرحباني، يعتبر «معليش الله يسامحك» أقربها إلى قلبه لأنها تعبر عن معاناة حقيقية. عاش سمير حنا علاقة حب عاصفة مع ملكة جمال لبنان هلا عون. تزوجا وأنجبا ابنة ثم وقع الخلاف بينهما، حتى وصل بهما الأمر إلى الطلاق. كانت مرحلة صعبة، يقول سمير، زادت الألسنة النهمة من قساوتها، عزّ عليه أن يحرم من رؤية ماريا، ابنته الوحيدة التي كبرت وامتهنت الطب وتميزت بجمالها. كان يتتبع أخبارها بصمت.

بينما كان سمير حنا يعيش مأساته العائلية، تفاقمت الحرب اللبنانية، تسللت إلى الزواريب التي كان الظن أنها آمنة. حينها اتخذ القرار الأصعب في حياته، هاجر إلى البرازيل بحثاً عن شيء من الأمان. احتضنته الجالية اللبنانية هناك. شهدت حفلاته نجاحاً يبرر الاعتزاز. كان بوسعه الاطمئنان إلى مصيره الفني لولا أن الحنين إلى وطنه وقريته كان طاغياً. قرّر العودة مجدداً إلى لبنان حيث وجد من يتذكرّه. لكنّ جيلاً كاملاً كان يجهله. آله الموقف لكنه تحمله بصبر اعتاد أن يكون رفيقه في الملمات، وهي كثيرة.

يبوح سمير بصدق: «دفعتُ الثمن كبيراً، وخصوصاً أنّ النّاس نسوا شكلي، رغم أنّ معظمهم لا يزال يردّد أغنياتي. إلاّ أنّ الجيل الحالي لا يعرفني، وهذا ما يؤلمني، لأنّ الفن الذي قدّمته والذي عدت من أجله، ليس على مسمع الجميع».

إهمال الدولة اللبنانية لمبدعيها كان أكثر ما حزّ في نفسه المتألمة. استغرب أن يحظى الفنانون الوافدون من الخارج بمكانة متقدمة على أقرانهم اللبنانيين، فوجئ بالإقبال الهائل الذي يحظى به بعضهم، وهم من أعمار أولاده، وبالمبالغ الطائلة التي يتلقّونها، في حين كان يتعيّن عليه وعلى أمثاله من أصحاب الأغنية اللبنانية أن يبذلوا الكثير من الجهد ليتمكنوا من الاستمرار فنياً. هالته تلك المزاريب اللبنانية التي كانت «تغدق على الخارج» كما كان يقول...

الأغاني التي حملت اسم سمير حنا أمكنها أن تجد طريقها بيسر نحو الذائقة المتلقية مثل: «ما زال بحب ربينا»، «معلش الله يسامحك»، «ياللي مش عارف اسمك»، «كنا سوا»، «من دواره لدواره»، «خصرك لما مال»، «تركيني أحسن بيكون»، «الليلة يا ويلي شو بدو يصير»، «يا قمر لو رحت بعيد» (لحّنها غسان الرحباني وكان في عمر الـ 14 سنة)، «خصرك لما مال» لإيلي شويري، «قالولي عنك دلوعة»، «قالولي كتبوا كتابا»، و«لبسنا شراويل جدودنا».

رحل سمير حنا عن العيون، لكنه ماثل في القلوب أبداً. يكفيه فخراً أنه غادر الدنيا كما جاء إليها. أغمض عينيه كأنه يختم بيتاً من أبواب العتابا ولم ينتظر تصفيق المعجبين...

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

بؤسُ الملائكة

ما أكثرَ الملائكةَ في الفردوس! ما أكثرهم!...
كثيرون ولكنْ.. لا أحدَ يقولُ مرحباً لأحد.
لا أحدَ، في بساتينِ فردوسِه، إذا احتَكَّ
جناحُهُ بجناحِ أحد
يَحني رأسَهُ الملائكيَّ البديعَ ويقولُ لصاحبه:
سامحني!
لا أحدَ يشكو إلى أحدٍ أو مِن أحد.
لا أحدَ يُضنيهِ الحنينُ إلى أحد.
لا أحدَ يُبكيهِ عذابُ أحدٍ أو رحيلُ أحد.
لا أحدَ، إذا خافَ أو حَزنَ أو أَلَمَّ بهِ عطشُ
القلب، يلتجئُ إلى فِراشِ أحدٍ أو صدرِ أحد.
وَ.. لا أحدَ لأحد.
كثيرون الملائكةُ ؛ كثيرونَ وَ وحيدون..
كثيرونَ وَ : لا أحد.

«سوف أحيا»: تحية لضحايا الانفجار

في ذكرى مرور أربعين يوماً على انفجار مرفأ بيروت الذي أودى بحياة أكثر من 200 شخص وجرح المئات وشرّد الآلاف، وخلّف خسائر مادية بمليارات الدولارات، يستضيف «درج الفاندوم» في منطقة مار مخايل المنكوبة، يوم الجمعة المقبل، احتفالاً خاصاً بعنوان «سوف أحيا ـ Thou Shalt Live» يُعدّ بمثابة تحية للضحايا. في الموعد المنتظر، ارتداء الكمامة إلزامي للحاضرين الراغبين في الاستمتاع بأداء الفنانَيْن اللبناني أحمد قعبور (الصورة) والفلسطينية أمل كعوش، بالإضافة إلى طلاب «مدرسة العمل للأمل للموسيقى».

احتفال «سوف أحيا ـ Thou Shalt Live»: الجمعة 11 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ «درج الفاندوم» (مار مخايل ـ بيروت). للاستعلام: 01/739243

الأبنية المتصدّعة: ندوة افتراضية

تدعو لجنة الإنشاءات والتشييد في «اتحاد المهندسين العرب»، يوم الإثنين المقبل، إلى ندوة بعنوان «أساليب الكشف وفحص الأبنية المتصدّعة ـ طرق تدعيمها وترميمها» عبر تطبيق «زوم» وصفحتَي الاتحاد ونقابة المهندسين في بيروت على فايسبوك. يشارك في اللقاء المرتقب كلّ من: أنطوان كويس، جاد تابت (الصورة)، عادل الحديثي، توفيق سنان، محمد سعيد فتحة، سري زعيتر، شريف أبو المجد، غسان الهاشم، ابتسام عبد الإله، محمد الخفاجي وأحمد عبد الحميد.

ندوة «أساليب الكشف وفحص الأبنية المتصدّعة»: الإثنين 14 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ عبر «زوم» وصفحتَي الاتحاد ونقابة المهندسين في بيروت على فايسبوك. (رمز المشاركة: 89423720555/ كلمة السر: oeabeirut)

سينما في «اليسوعية»... لمساعدة اللبنانيين

غداً الثلاثاء، ينظّم نادي Psyné نشاطه الخيري الأول لهذه السنة من خلال عرض فيلم Reign over me (إخراج مايك بيندر ـ 2007) في حرم كلية العلوم الطبية في «جامعة القديس يوسف» (بيروت)، يليه نقاش حول الصدمة النفسية تديره البروفيسورة ماري تيريز خير بدوي. التبرّعات ستذهب لمبادرة USJ en mission لمساعدة العائلة المتضررة من الأزمة الاقتصادية الخانقة وانفجار المرفأ. تدور قصة الشريط حول آلن جونسون الذي يعيش حياة مثالية. فهو يمتلك وظيفة جيدة، وزوجة جميلة محبّة، وأطفالاً رائعين، لكنه يشعر بالوحدة لعدم وجود أصدقاء، ولأنه يستغرق كل وقته في العمل وإدارة شؤون أسرته الصغيرة. وحين يقابل تشارلي صديق الدراسة القديم الذي يحيا حياة بائسة بعدما فقد أسرته ووظيفته في حادث مروّع، يستعيدان الذكريات ويحاول آلن مساعدة صديقه القديم ليستعيد حياته. العمل من بطولة آدم ساندلر، دون شيدل، جادا بينكيت سميث وغيرهم.

عرض فيلم Reign Over Me: غداً الثلاثاء ـ الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر ـ «جامعة القديس يوسف» (حرم العلوم الطبية ـ المبنى C ـ الطبقة الثانية ـ الغرفة C4/ طريق الشام ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: cine.club.psycho@gmail.com

مشهد من الشريط

ليلى خالد: عن الجندر والعدالة والمقاومة

في 23 أيلول (سبتمبر) الحالي، تمنح البروفيسورتان في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية رباب عبد الهادي وتوموميكينوكاوا الطلاب والمهتمين في كل أنحاء العالم فرصة متابعة نقاش افتراضي عبر «زوم» مع المناضلة الفلسطينية ليلى خالد (1944 ـ الصورة)، تليه جلسة أسئلة وأجوبة مع طلاب وناشطين وأكاديميين. إلى جانب خالد، يشارك في اللقاء الذي يحمل عنوان «سرديات مَنْ؟ الجندر، العدالة والمقاومة» كلّ من: رلى أبو دحو، روني كاسريلس، سيكو أودينغا ولورا وايتهورن.

«سرديات من؟ الجندر، العدالة والمقاومة»: الأربعاء 23 أيلول ـ الساعة الثانية عشرة والنصف عند منتصف الليل بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (لتسجيل المشاركة: الرابط متوافر على موقعنا)

الإثنين 7 أيلول 2020 العدد 115
Lundi 7 Septembre 2020 no115

الأخبار

رأس المال

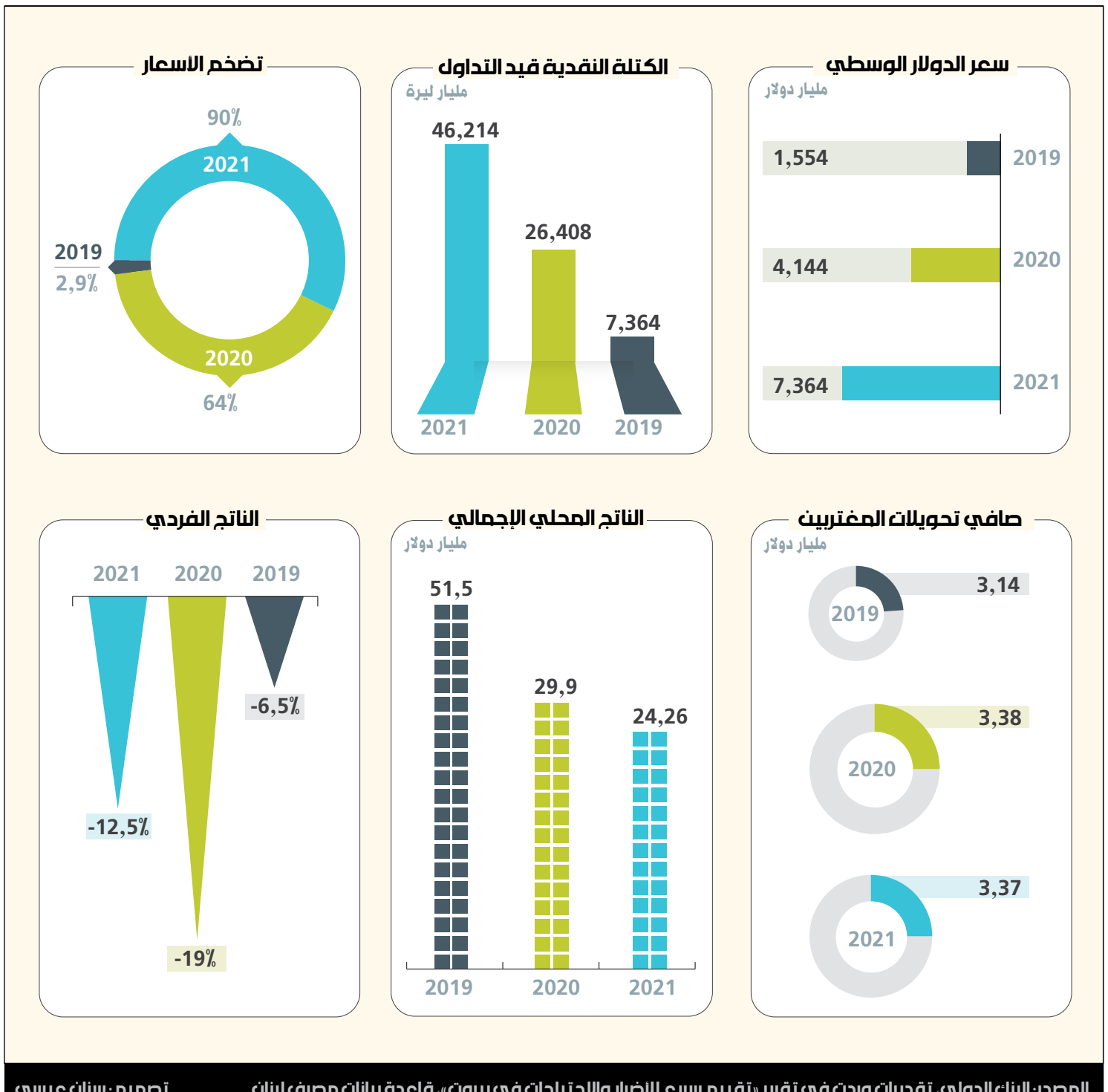

المصدر: البنك الدولي، تقديرات وردت في تقرير «تقييم سريع للأضرار والإحتياجات في بيروت»، قاعدة بيانات مصرف لبنان

تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
الأمجد سلامة
هل نهاجر جماعياً؟

03
بسام همدر
إذا توقّف الدعم فسيكون الوضع كارثياً

04
عبدو سكريّة
تخبّط الدولة والمجتمع في مرفأ بيروت

07-06
حسين رمّال، رولان نصّور
سدّ بسري: الحاجة، التمويل، والبدائل

08
برابهات باتنايك
الخداع بالفقر

تحضّروا لمزيد من الفقر والبطالة

محمد وهبة

منذ فترة طويلة تمارس قوى السلطة عبر مديرها التنفيذي حاكم مصرف لبنان لعبة شراء الوقت. في عام 2016 اشترى سلامة الوقت عبر الهندسات المالية التي زادت الخسائر في ميزانيته بشكل هائل، وهو اليوم يمارس هذه اللعبة مجدّداً في ظل توقّعات سوداوية للأشهر المقبلة. في هذا السياق صدر عن مصرف لبنان التعميم 154 الذي بدا كأنه ملهاة لتقطيع الوقت في انتظار «تسوية» تعيد إحياء النموذج الاقتصادي الذي انفجر وفجّر معه المدّخرات والمداخيل وسحب الآلاف نحو الفقر والبطالة.

◀ بعنوان «إجراءات استثنائية لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان» أقرّ المجلس المركزي لمصرف لبنان التعميم الأساسي رقم 154. يظنّ مصدرو التعميم أن مفتاح قراءته يكمن في المادة الثالثة منه التي تفرض على كل مصرف تكوين «حساب خارجي حرّ من أيّ التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ في أي وقت، عن 3% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في 2020/7/31»، أي أنه على المصارف أن تجمع خلال ستة أشهر 3,4 مليارات دولار (ودائع الدولار كانت 114,4 مليار دولار في نهاية حزيران 2020) تعزيزاً لسيولتها بالدولار الطازج. وطلب التعميم من المصارف «حثّ» عملائها على إيداع 15% من تحويلاتهم إلى الخارج بين 1 تموز 2017 و27 آب 2020 التي تفوق 500 ألف دولار في حساب خاص مجمّد لمدّة خمس سنوات بفائدة غير خاضعة للسقوف، وبأي ضمانات قانونية يُتفق عليها في ما بينهم، ومقابل إعفاء المصرف من الاحتياط الإلزامي المفروض عليها (20%). و«الحثّ» يشمل أيضاً العملاء المستوردين لإعادة 15% من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة في أيّ واحدة من السنوات الثلاث: 2017 و2018 و2019. ويُطبق «الحثّ» أيضاً، بنسبة 30% من التحويلات في الفترة نفسها، على رؤساء وأعضاء مجالس إدارات المصارف وكبار المساهمين والعملاء المعرضين سياسياً (PEPs).

وأتاح التعميم للمصارف اتخاذ الإجراءات القانونية والنظامية لتحويل الودائع طوعاً إلى أسهم في رساميلها أو إلى سندات دين دائمة وقابلة للتداول والاسترداد.

فور صدور التعميم تركّز النقاش حول مدى قانونيته انطلاقاً من كونه يمثّل عملاً تشريعياً، كما وصفه الوزير السابق زياد بارود. وقد ألقى عليه قانونيون آخرون حججاً تتعلق بمخالفات جسيمة تجرّم الذين حوّلوا أموالاً إلى الخارج بشكل متساوٍ، ومن دون أي معايير واضحة، لا بل تهدّد باتهامهم بالتهرّب الضريبي وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة.

بدا التعميم مجرّد أداة لكسب الوقت. هو يأتي في سياق مرحلة ضبابية تتشكّل فيها الحكومة وفق تقاطعات إقليمية ودولية تعمل على إحياء النموذج الاقتصادي في لبنان على قاعدة استمرار ما كان سائداً بعد إجراء «إصلاحات». كأن مشكلة النموذج خارج بنيته الفعلية. لذا لم يشعر أحد بأنه تعميم قابل للتطبيق، لا بل إن مادته الثالثة التي تنطوي على أهمية نسبية ولم تثر جدلاً قانونياً كونها تجبر المصارف على تعزيز سيولتها عبر تكوين حساب حرّ بقيمة 3,4 مليارات دولار، بقيت خارج دائرة التركيز والنقاش. أصلاً لا أحد يصدّق أن مصرف لبنان قادر على معالجة الأزمة بتعميم يعوم فوق «تخبيصات» قانونية، لأن كل الأطراف المعنية بهذا النموذج في انتظار التسوية التي ستحصل وتموضعها فيها، وهذا ينسحب على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالتحديد وعلى المصرفيين والمودعين والأشخاص المعرّضين سياسياً.

◀ قبل بضعة أيام صدر عن البنك الدولي تقدير للخسائر الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت. كانت لافتةً تلك المؤشرات المتعلقة بتقديرات الاقتصاد الكلّي لغاية 2020 و2021 والتي ترسم صورة قاتمة إذا استمرّ الوضع على حاله. فالتقدير يعتمد سعراً وسطياً للدولار في السوق الموازية بقيمة 4144 ليرة في عام 2020 و7364 ليرة في عام 2021. وعلى هذا الأساس، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتقلّص بنسبة 18,6% في عام 2020 ليبلغ 29,9 مليار دولار، وسيتقلّص أيضاً في عام 2021 بنسبة 12,1% ليبلغ 24,2 مليار دولار. وسيضطر مصرف لبنان أن يطبع كميات هائلة من الليرة اللبنانية بزيادة 150% في عام 2020 عمّا كانت عليه الكتلة النقدية بالليرة في نهاية 2019. وستزداد هذه الكتلة بنسبة 75% في عام 2021. الأسعار ستتضخّم، رغم وجود الدعم، بنسبة 90% في عام 2020 وبنسبة 64% في السنة التالية، ما يعني أن رفع الدعم سيطلق موجة من التضخّم المفرط التي ستضغط على سعر الدولار وستقلّص قيمة الناتج... كل ذلك يعني تآكل القوّة الشرائية والمدّخرات والمزيد من الفقراء والبطالة واحتمالات حصول اضطرابات اجتماعية.

◀ حتى الآن ما زالت تحويلات المغتربين هي السند الأساسي لاستمرار العائلات التي سحبها انفجار النموذج إلى ما دون خطوط الفقر العليا. رغم ذلك، يظنّ مصرف لبنان، بحاكمه ومجلسه المركزي، أن تعميماً كهذا يمكن أن يضخّ الحياة في شرايين الاقتصاد. أقصى طموح يُؤمل من تعميم كهذا، وفي حال كانت هناك جديّة لتطبيقه بكل مخالفاته القانونية، أن يشتري المزيد من الوقت. إنها لعبة سلامة المفضّلة التي يلعبها منذ فترة طويلة مع شركائه من القوى الحاكمة.

مئويّة الكيان
هل نهاجر جماعياً؟

الحديث عن الهجرة لا يفارق السنة غالبية المتعاطين بالشأن العام في لبنان. فانخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية، وما تبعه من انكماش اقتصادي، انعكسا ضيقَ حال شديداً على المقيمين، إلا أن الهجرة ليست فكرة مجرّدة معزولة عن مسبّبات الأزمة ومآلات الكيان اللبناني في مئويته الأولى

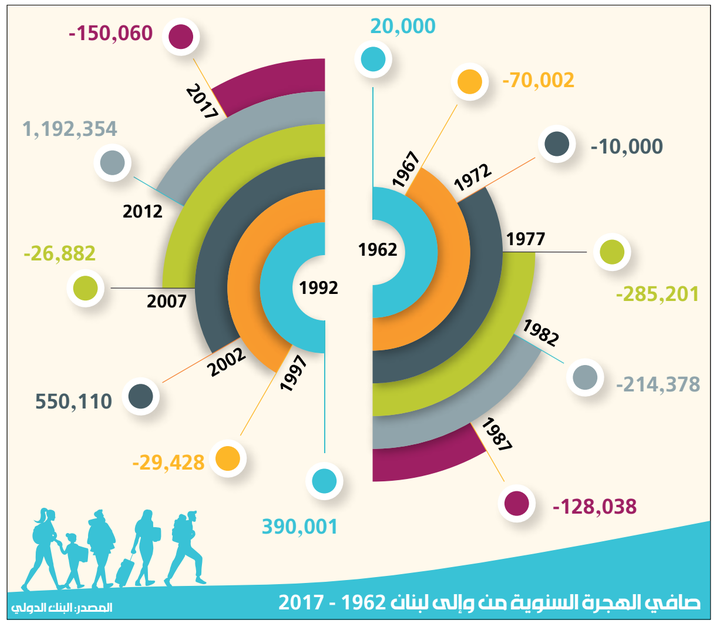

الأمجد سلامة

منذ اندلاع الأزمة المالية في 17 تشرين الأول 2019، كان جوهر النقاش العام يتمحور حول كيفية التخلّص من النموذج الاقتصادي، أو إمكانية استمراره واستنساخه. لكن بعد تفجير ميناء بيروت في 4 آب الماضي، ظهرت مجموعة أخرى من الأفكار مرتبطة بـ«لبنان - الكيان» لجهة الهدف من بقائه وفرص استمراره. بدا من ذلك النقاش، أن الغرض الحقيقي، لما أطلق عليه الفرنسيون «الدولة اللبنانية»، هو ضمان سلاسة سير وتنظيم ورعاية العلاقة بين الطوائف واحتكاراتها ضمن قوانين معاصرة بالشكل، أما على أرض الواقع، فبالنسبة إلى عموم اللبنانيين، فإن دور الدولة لا يتعدّى تأمين الحدّ الأدنى من الأمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يسمح باستمرار لعب الكيان لدوره (راجع https://al-akhbar.com/Issues/289701/النموذج-اللبناني-البداية-والنهاية).

ما يزيد صورة الكيان سوداوية، هو دور لبنان ضمن منظومة الاقتصاد العالمي: لبنان دولة هامشية. في هذه المنظومة، يتميّز الإنتاج في الهامش بانخفاض الأرباح والأجور، والتأخر التكنولوجي، ومحدودية النشاط الاقتصادي، بشكل عام تعاني الدول الهامشية من تبادل غير متكافئ، بينما حصّتها من القيمة المضافة العالمية صغيرة نسبياً وغير متناسبة. دور الدول الهامشية تأمين العمالة الرخيصة والمواد الأولية لدول المركز التي تستفيد من أرباح عالية من القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية (راجع https://al-akhbar.com/Issues/292978/الرهان-على-صعود-الصين).

وفي هذه النقطة الأخيرة تكمن المفارقة اللبنانية الكبرى. فالإنتاج في لبنان يتلقّى حصصاً صغيرة وغير متناسبة من القيمة المضافة على الإنتاج عالمياً، لكن العمالة في الدورة الاقتصادية اللبنانية لم تكن رخيصة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2019 كان يضع لبنان ضمن الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى، بينما يفتقر البلد إلى أيّ موارد طبيعية تُذكر ودورته الاقتصادية لا تركّز على إنتاج أي نوع من المواد الأولية.

هذه الثنائية، أي الدولة الهامشية ذات الدخل الفردي المتوسط، هي أحد الأسباب الرئيسة للاختلالات في سوق العمل اللبنانية.

الهجرة هي الأمن

لم تكن هذه الحال دائماً. فبرغم أن لبنان كان دائماً بلداً هامشياً ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، إلا أن مستوى الدخل فيه لم يرتفع لأعلى إلا بعد 1992. عمد الحريري إلى رفع قيمة العملة اللبنانية بشكل تدريجي بين عامَي 1992 و1997، بالتزامن مع زيادة مستوى الدولرة ما أدّى إلى رفع مستوى الدخل والاستهلاك (راجع https://al-akhbar.com/Issues/288410/عقد-المقايضة-الخاسرة-مستوى-العيش-مقابل-الإنتاج)، تثبيت سعر صرف الليرة تمّ عبر الاستدانة واستعمال أموال المودعين. هذه الخطوة حوّلت لبنان إلى بؤرة استهلاك لا تُموَّل من خلال تصدير أي نوع من السلع المصنّعة أو الأولية أو أي موارد طبيعيّة. واجتذب لبنان الدورات اللازمة عبر رفع أسعار الفائدة بمستويات أعلى بكثير من مستويات الفائدة العالمية ولمدّة طويلة جداً، أي إن مصرف لبنان بنى واحداً من أكبر مخططات «بونزي» الاحتيالية عبر التاريخ (مخطط بونزي هو مخطط احتيال هرمي).

كانت الهجرة المستمرّة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي إلى اليوم، تمثّل أوّلياً لهذه السياسة. فبرغم رفع مستوى المعيشة، إلّا أن تثبيت سعر الصرف المتزامن مع دولرة مرتفعة يعني تدمير الإنتاج المحلّي بشكل تدريجي، ما يؤدّي إلى تشوّهات في سوق العمل وتقلّص الحاجة إلى العمالة المهارة وازدياد فرص العمل لليد العاملة غير الماهرة. هكذا، يكون الحل الوحيد أمام العمالة الماهرة الهجرة للحصول على دخل يوازي ما يفرضه مستوى الدخل المرتفع نسبياً في لبنان. عملياً تحوّل لبنان، الكيان الهامشي في منظومة الاقتصاد العالمي، إلى مورّد للعمالة الماهرة إلى دول الخليج وبعض الدول الأفريقية. وساهمت هذه العمالة الماهرة في رفد الكيان بالدولارات اللازمة لاستمراره في أداء وظيفته مع المحافظة على مستوى حياة مرتفع نسبة إلى المحيط. وقد حصلت عملية إحلال واستبدال لليد العاملة الماهرة بيد عاملة غير ماهرة أجنبية لتلبية الحاجات الجديدة في سوق العمل. بينما اختلفت أنماط التحصيل العلمي عند أجيال اللبنانيين بعد الحرب، فحصل انزياح نحو الدراسة الجامعية بشكل عام، ونحو الاختصاصات التي تلبّي حاجات القطاعات الخدماتية بشكل خاص.

انهيار الهرم

حين أعلنت جمعية المصارف إقفال جميع فروع المصارف على الأراضي اللبنانية، انتهى المخطط الاحتيالي اللبناني. تماماً كما حصل لكل مخطط «بونزي» احتيالي عبر التاريخ. فالثقة بأن أموالك موجودة وستعود لك بينما هي تدرّ أرباحاً في الوقت الحالي هي أساس نجاح أي مخطط «بونزي». ما فعلته جمعية المصارف هو كسر هذه الثقة. ومع الوقت تبيّن أن حجم الأموال التي تبخّرت إثر هذا المخطّط الاحتيالي يبلغ 83 مليار دولار أميركي.

> **إن لم تكن منخرطاً في مشروع «التوجه شرقاً» أو «الاستمرار غرباً»، فإن الهجرة ستؤمّن مستوى دخل موازياً لمستويات ما قبل الأزمة**

علينا أن نفهمه، هو أن عودة سعر صرف الليرة اللبنانية إلى سابق عهده لن يتمّ إلا إذا تأمّن وبشكل سريع، مبلغ ضخم يوازي جزءاً كبيراً من الكتلة المالية التي تبخّرت. ما يمكن تحصيله عبر صندوق النقد لن يكون إلا جرعة تحفظ ما تبقّى من قدرة المقيمين في لبنان على الاستهلاك، فأقصى ما يطمح إليه اللبنانيون اليوم هو الحصول على برنامج يؤمّن 10 مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. هذا المبلغ لا يكفي لدعم سعر صرف الليرة ليصل إلى المستوى الذي كان عليه سابقاً، ولا يكفي لإعادة ثقة المودعين بالمصارف. بكلام أوضح، ما يمكن تحصيله من برنامج صندوق النقد ليس كافياً لإعادة إحياء مخطط «بونزي» لبناني. ما يحتاجه إليه المخطط، ليعود إلى الحياة، لا يمكن أن تقدّمه أي دولة راهناً في ظل وضع أسواق النفط وتأثيرات فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية.

ببساطة، ما يعنيه ذلك، هو أن مستوى الدخل الذي اعتاد عليه المقيمون في الكيان اللبناني لن يعود. لا بل مستوى دخلهم مرشّح للتدهور أكثر وأكثر اعتماداً على مسار إدارة الانهيار. واليوم سيكون من تبقّى في لبنان من اليد العاملة الماهرة (وهم يشكّلون العمود الفقري للطبقة الوسطى) أكثر المتضرّرين من هذا الواقع. وسيكون الهمّ الأساسي لهذه الفئة هو الإجابة على السؤال المحوري: هل نهاجر أم ننتظر حتى يتحسّن الوضع؟

مشروعك يستحقّ التضحية؟

الإجابة تبدأ من مقاربة تحسّن الوضع. فهل هنالك فرصة ليعود مستوى الدخل إلى السابق؟ ثمة إجابة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول هو أنّ هذا غير ممكن في حال استمرار لبنان في لعب دوره ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، أي دولة هامشية مصدّرة لليد العاملة الماهرة. فالطريقة الوحيدة التي ارتفع فيها دخل المقيمين في لبنان ضمن هذا الدور كانت عبر تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية ودولرة الاقتصاد، ودعمهما عبر مخطط «بونزي» احتيالي. من الاستحالة، اليوم، أو حتى بعد حين، إعادة إحياء المخطّط. حتى وإن كانت هناك قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية منخرطة في مشروع يهدف إلى ضمان الحفاظ على وجود لبنان تحت مظلة منظومة الاقتصاد العالمي، وتعمل بكل ما أوتيت من قوّة وأدوات من أجل تحقيق الحد الأدنى من مشروعها.

الجزء الثاني يتعلق بالرهان على انتظام لبنان في منظومة عالمية قد تتشكّل وتنقله من دور «البلد الهامشي»، إلى دور «البلد شبه الهامشي»، مع ما يحمله هذا الانتقال من ارتفاع في حصّته من القيمة المضافة على الإنتاج وما سيتبعه من ارتفاع طبيعي لمستوى الدخل الفردي. لهذا المشروع أيضاً جبهة بدأت تتشكّل من بعض القوى السياسية، وجذور المشروع في طرح شعار «التوجه شرقاً». هذه الجبهة غير واضحة المعالم كلياً بعد، ومشروعها لا يزال في المراحل الجنينيّة. علماً بأن مثل هذا المشروع محفوف بالمخاطر في حال اتّجه مسار الأمور دولياً إلى عدم حصول تغييرات في منظومة الاقتصاد العالمي أو عدم تشكّل منظومة أخرى. نجاح المشروع محلّياً في هذه الحالة يعني أن لبنان سيكون دولة هامشية ضمن منظومة عالمية وحيدة ومعزولاً عنها في الوقت نفسه.

الجزء الثالث من الإجابة: في ظل انتظار انتصار أحد المشروعين، وتحديد موقع الكيان في العالم، لن يطرأ أي تحوّل في مستوى الدخل للمقيمين في لبنان.

لذا، إن لم تكن منخرطاً في أحد المشروعين وعندك مصلحة مباشرة في البقاء في لبنان لتسهم في دفع مشروعك إلى الأمام، ستجد أن الإجابة سهلة جداً: الهجرة ستؤمّن مستوى دخل مناسباً وموازياً لمستوى ما قبل الأزمة، وستؤمّن فرصة للترقّي الاجتماعي للأسرة عبر دولارات يرسلها المهاجر إليها دورياً.

أما المنخرطون في أحد المشروعين، فسيجدون أن الإجابة على سؤال الهجرة أصعب بالنسبة إليهم. فالبقاء يعني انخفاض مستوى معيشتهم (باستثناء أولئك الذين يحصلون على دخل بالدولار)، أي التضحية كثيراً من أجل مشروع، فتصبح المعادلة كم يؤمنون بالمشروع ليضحوا من أجله؟ وربما هذا السؤال الذي يليق بمئوية الكيان الأولى.

مقابلة

بسام همدر
إذا توقّف الدعم فسيكون الوضع كارثياً

■ منذ نحو 11 شهراً بدأ الانهيار المالي النقدي وتراكمت فوقه مجموعة عوامل مسرّعة له مثل انتشار جائحة كورونا، وانفجار مرفأ بيروت، ثم استقالة الحكومة. في هذه الفترة انشغلت قوى السلطة في لبنان بمسألة واحدة تتعلق بتحديد الخسائر والجهة التي يُفترض أن تتحمّلها. فهل تعتقد أن هذه المسألة لا تزال هي الأولوية للحكومة المقبلة التي كُتب بيانها الوزاري في قصر الصنوبر؟

- الحكومة تحتاج إلى ثقة الشعب لتتمكن من الالتفات إلى الأولويات. ثقة الداخل قبل الخارج. السياسات التي انتهجها لبنان عبر نصف قرن مضى، أنتجت اقتصاداً ريعياً دفّر إمكانات البلد، ونظّم شبكة من العلاقات بين المصارف والساسة الحاكمين على قواعد المحاصصة والطائفية والمذهبية. هذا النظام فشل اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، وأصبح لبنان بلداً منهوباً، علماً بأنه ليس بلداً فقيراً.

لذا، فالأولوية ألا يكون هناك مكان لهذه القواعد في تشكيل الحكومة التي يتوجّب عليها العمل سريعاً من دون تأليف لجان وتضييع وقت والالتفات إلى مجموعة مسائل أساسية: عليها التعامل مع النتائج الكارثية لانفجار مرفأ بيروت لجهة الإيواء وإعادة الإعمار، والتعامل مع الأثر المترتّب على جائحة كورونا، وتداعيات الانهيار المالي والنقدي والمصرفي الذي أنتج انهياراً في سعر الصرف وتضخماً في الأسعار وبطالة تفوق 50% من القوى العاملة، وفقراً يفوق 50% من السكان. المشهد قاتم وإن كنّا لا نسعى لرسم صورة قاتمة.

ومن ضمن الأولويات غير المباشرة، يجب إعادة تأهيل مرفأ بيروت بأسرع وقت نظراً إلى مساهمته في الاقتصاد اللبناني. الكهرباء أولاً وثانياً وثالثاً. هذه أولويات لا يجب أن تتأخر.

■ وجّه مصرف لبنان إنذاراً إلى الحكومة عن قرب نفاد موارده المالية بالعملات الأجنبية التي يمكن أن يستعملها لدعم السلع الأساسية والغذائية، فهل تعتقد أننا بلغنا فعلاً مرحلة إلغاء الدعم رغم الحاجة الاجتماعية الملحّة وسط ارتفاع سعر الدولار وتآكل مداخيل الأفراد؟

- حتى الآن نتكهّن عن احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، لكن يبدو أن الأرقام المعلنة غير بعيدة عن الواقع. إذا استمرّينا في استعمال الاحتياط الموجود، فمن الممكن ألا يكون المصرف قادراً، قريباً، على دعم استيراد الدواء والنفط والمستلزمات الطبية والقمح. هذه حقيقة. إذا توقف الدعم ستتجه الشركات للحصول على الدولارات اللازمة للاستيراد من السوق الموازية، ما يعني ارتفاعاً في سعر الدولار قد يكون جهنمياً. عندها، الطبقة الفقيرة لن تحلم بالقوت اليومي.

لذا يجب على الدولة أن تتحرّك سريعاً لحماية تآكل مداخيل الأفراد وحفظ ما تبقّى من قوّة شرائية متدنية جداً ورفعها، وإلا سنشهد وضعاً كارثياً في مجتمع مسيّس. ولكن أي حلّ جذري للمسألة اللبنانية يدخل في سلّة الحل الجذري بين الولايات المتحدة وإيران.

■ يتردّد بأن الطريقة الوحيدة لإطلاق الاقتصاد هي في إنشاء نظام مصرفي جديد، فهل تعتقد أن قوى السلطة تدرك أهمية هذا المسار انطلاقاً من الاعتراف بالخسائر الحقيقية أم أنها تحاول تجنّب هذا المسار في محاولة يائسة من أجل ترقيع النموذج الحالي المنهار؟

- النظام المصرفي في لبنان مبنيّ على فكرة "بنك الشرق". لبنان كان محط أنظار الكثير من المستثمرين العرب وأثريائهم الذين يعانون من مشاكل في الدول التي يعيشون فيها. أضف إلى ذلك، عندما كان الدولار ينخفض في لبنان، كنا نحمي الدولار في لبنان وليس الليرة. كنا نُعطي فوائد عالية جداً واتضح أنها من أموال المودعين. كان النظام المصرفي ريعياً مئة في المئة. فهل نحن بحاجة إلى هذا الحجم من القطاع المصرفي؟ وكيف يمكن للنظام المصرفي الجديد أن يجذب الاستثمارات؟ يجب البحث أولاً عن الوضع السياسي. ثقة الناس بالنظام المصرفي تدهورت إلى حد كبير ويحتاج الأمر إلى تدخّل مباشر من الدولة في هذا النظام كما حصل في إنكلترا وأميركا وغيرهما التي تدخّلت بعد أزمة عام 2008. يجب أن نتّجه نحو بناء اقتصاد حقيقي.

* عميد كلية إدارة الأعمال في جامعة المعارف

هكذا تفشل الحكومات في تأمين تيّار وطني 7/24

كهرباء الطوائف

حسن شقراني

■ لكل ديانة هيكل إنتاجي

أضحت الكهرباء تماماً كما البيان الوزاري، قنبلة حكومات الوحدة الوطنية منذ التحوّل التاريخي الذي عاشته البلاد عام 2005. ومع تدهور المعطيات الاقتصادية الاجتماعية في البلاد خلال فترة الخمسة عشر الماضية، تتضح أسباب المناكفة السياسية التي تمنع إنشاء معامل إنتاج طاقة إضافية وفقاً للدراسات الموضوعة. هناك اصطفاف سياسي طائفي بين إنشاء معمل جديد في سلعاتا أو في منطقة الزهراني أدّى إلى عرقلة تطبيق خطة الكهرباء المحدثة عن نسخة عام 2010 وتوصيات البنك الدولي في خطته الطارئة للقطاع. فرغم أن الخلاصة بعد المشاورات الطويلة كانت بضرورة المضي في خيار الزهراني أولاً على أن يتم بحث الأثر البيئي والجدوى الجغرافية للمدينة الشمالية، كان الرفض سيد الموقف لاعتبارات طائفية. «لا يكفي أن تمويل معملَين لإنتاج الكهرباء (دير عمار أحدهما) سيكون صعباً، يريدون منا تمويل معمل ثالث من دون أيّ شرح ذي صدقية، والجميع قال لهم لا لسلعاتا» علّق أحد المغتربين من هذا الملف من المجتمع الدولي. هكذا تبقى المعامل حبراً على ورق.

3017 ميغاواط: القدرة الإنتاجية الإجمالية لمعامل مؤسسة كهرباء لبنان مقسمة بين 2764 ميغاوات من معامل الإنتاج الحراري و253 ميغاوات من المعامل الكهرومائية من دون إنتاج من الطاقة الشمسية الموجودة بسخاء في لبنان. ويبلغ العجز 1500 ميغاوات، من دون احتساب طلب الشركات والمصانع الكبيرة التي تعتمد على مولّداتها الخاصة. علماً بأن معدّل نموّ الطلب في لبنان يبلغ 500 ميغاوات كل 5 سنوات.

■ 43٪ هدر وسرقة

كاروكة الحكم والإدارات العامة في البلاد، تعاني شبكات نقل وتوزيع الكهرباء في لبنان من الترهّل وسوء الإدارة في ظلّ حكم الكانتونات الطائفية والسياسية والمناطقية. تُقدّر نسبة الخسائر التقنية وغير التقنية (أي السرقة والتلاعب بالعدادات وبالفوترة) وتلك الناجمة عن عدم الجباية بـ43% من الإنتاج، ما يعني أن الكهرباء التي يتم نقلها وتوزيعها وجبايتها لا تتعدى نسبتها 57% من الإنتاج الكلي. بحسب الخبراء، يمكن خفض الخسائر التقنية إلى المعدلات العالمية، أي 10%، عبر الاستثمار في مجال النقل. أما التعامل مع الخسائر غير التقنية، فله أكثر من وجه؛ يُمكن تحسين المؤشرات عبر توزيع العدادات الذكية، إلّا أن خسائر عدم الجباية متراكمة منذ سنوات وتُقدّر حالياً بـ400 مليون دولار لدى القطاع الخاص، وبنحو مليارَي دولار لدى مؤسسات القطاع العام من وزارات وبلديات ومؤسّسات عامة. وهنا أيضاً لا بد من قرار مباشر يسري على الجميع يقضي بمكافحة السرقات والهدر، أو خفضها إلى أدنى مستوى ممكن.

■ المولّدات «نعمة مخفية»

85% من العائلات اللبنانية تعتمد على المولدات الخاصة التي تحرق الديزل المسمّم والملوّث لتؤمّن حاجتها من التيار الكهرباء.

> **كل ما يلزم هو التزام وطني لتأمين كهرباء للبلد برمته وليس مناكفة سياسية فاسدة بخلفية تأمين الكهرباء لكل طائفة على حدة**

«الاشتراك»، وهو ما اصطلح على تسمية هذه الخدمة، كلفته عالية، قد تصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أضعاف كلفة «كهرباء الدولة» وبقدرة أقل. تمكّنت المجموعات التجارية المنتشرة على جميع الأراضي اللبنانية من استغلال هوّة الكهرباء لتؤمّن توازناً في هذا القطاع، وهي اليوم تدير أعمالاً تقدّر بنحو 1,1 مليار دولار؛ ومع احتساب كامل حلقات هذه الدورة التجارية - من استيراد الفيول، إلى مبيعات المولدات، والصيانة - يرتفع حجم هذه الأعمال إلى مليارَي دولار. وهي توظّف 13200 شخص، نصفهم تقريباً يعملون في إطار شبكات توزيع الاشتراكات. صحيح أن مهاجمة هذه الشبكات ووصفها بالكارتيلات أضحى فولكلوراً لبنانياً، إلا أنه ناجم عن الغضب من ترهل الخدمة العامة والاضطرار للخضوع إلى القطاع الخاص. لكن عوضاً عن الاستمرار في مهاجمة نموذج العمل هذا يُمكن الانطلاق منه إلى واقع جديد. هو في الأساس شرّ فرضته الإدارة السياسية الفاشلة على المواطن، غير أنه كان «نعمة مخفية»، بحسب تعبير البنك الدولي، لتأمين الكهرباء في أوضاع الصراعات الاستثنائية وتعرّض البلاد للعدوان الإسرائيلي.

كذلك يُمكن العمل مع هذا القطاع الخاص لدمج الطاقة الشمسية في الإنتاج عبر توزيع الألواح الشمسية ووصلها على الشبكات المناطقية. وقد يكون هذا الحل عملياً جداً في المدينَ القصير والمتوسط ترويجاً لنموذج إنتاج هجين يعزز المعرفة التقنية على مستوى المناطق ويخفّف نسب التلوّث وكلفة استيراد الفيول. لكن كل ذلك، برغم وضوحه يحتاج إلى قرار سياسي واضح.

■ خطة لتنفيذ الخطة

علمياً، وفي غالب الأحيان، لا يُمكن أن يختلف خبيران على جدوى أو أفق مشروع استثماري في مجال الطاقة، إلا على مستوى المزايدة البيئية أو ما يُمكن تسميته الضمير الأخضر في التنفيذ والممارسة. التجارب والحلول حول العالم ماثلة وواضحة، وحتى سياسة قطاع الكهرباء المحدّثة تستند إلى تجارب البلدان وما يطرحه الخبراء كخلاصة منها. العقد التقنية أو العملياتية يُمكن معالجتها بشرط توفّر البيئة السياسية الملائمة؛ حتى شبكات «الاشتراك» التي تشيّطن رغم دورها الحيوي في الحلول مكان دولة غائبة، يمكن استيعابها ودمجها في المخطط العام. هناك خريطة طريق واضحة أمام الدولة اللبنانية والرأي العام لتأمين خدمة كهرباء يُعتمد عليها في بلد لا يتعدّى حجم اقتصاده 50 مليار دولار مليار دولار وعدد المقيمين فيه 6 ملايين نسمة، مثل خفض الخسائر عبر تحسين التوزيع والعدادات الذكية، وتعزيز الطاقة الإنتاجية عبر المعامل المتحوّلة في المدى القصير، وبعدها المعامل الثابتة القادرة، وصولاً إلى خفض كلفة الإنتاج باستخدام الغاز مكان الفيول، وتعديل التعرفة تدريجاً وعلى شكل شطور تحفظ العدالة الاجتماعية... الإجراءات واضحة وتطبيقها ليس ضرباً من الهرطقة التقنية، فكل ما يلزم هو التزام وطني لتأمين كهرباء للبلد برمته وليس مناكفة سياسية فاسدة بخلفية تأمين الكهرباء لكل طائفة على حدة.

المصادر:

تقييم تجاري وخيارات سياسية لآلية توزيع الطاقة الكهربائية المنتجة في لبنان، البنك الدولي، أيار، 2020
قطاع الكهرباء، في لبنان: خطة جديدة لمعالجة عدم الكفاءة القائمة، صندوق النقد الدولي، آب، 2019

خطة الكهرباء	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإنتاج (جيغاواط ساعة)	15	15,1	15,4	15,5	22,9	21,8	21,7
الخسائر التقنية	%13,5	%13,4	%10,7	%8,8	%8,3	%7	%7
الخسائر غير التقنية	%20,4	%22,6	%21,6	%19,6	%16,6	%12,6	%7,6
خسائر عدم الجباية	%22,3	%3,2	%3,4	%2,9	%3	%3,2	%3,4
كلفة تأمين الكيلوواط ساعة	$0,36	$0,27	$0,25	$0,24	$0,2	$0,18	$0,16
تعرفة الكيلوواط ساعة	$0,09	$0,09	$0,09	$0,09	$0,11	$0,13	$0,16
التعافي من الخسائر	%27	%35	%37	%40	%53	%75	%100
احتياجات الدعم من الخزينة (مليار دولار)	1,71	1,64	1,59	1,53	1,595	742	صفر

إعمار محيط مرفأ بيروت

مقال

عن تخبّط الدولة والمجتمع المدني والدولي والناس المتروكين

عبدو سكريّة *

يسود التخبّط في محيط مرفأ بيروت. ليست ثمة آلية واضحة وفعّالة وذات كفاءة في التعامل مع ملف إعادة الإعمار. الأمر الوحيد الذي أُنجز هو تقييم الأضرار والخسائر المادية، حتى التقييم فيه الكثير من الارتباك، بدليل ظهور تقييمات عدّة من جهات مختلفة وبنتائج متفاوتة ومتباعدة. لا أحد لديه فكرة واضحة عن تنظيم أعمال الإنقاذ والتقييم وإعادة الإعمار. ليست هناك جهة واحدة مشرفة تخطّط وتشرف وتتابع وتدقّق. الوضع كلّه متروك. تخبّط يعكس مستوى الانحدار والاهتراء في مؤسسات الدولة، ويشير بوضوح إلى تبعية الأطراف الرسمية والأهلية المعنية بهذه المسألة. ربما ينتظرون التمويل. هذا أمر إضافي غير واضح المعالم بعد. من دون إدارة مركزية، أصبحت هذه الكارثة مجرّد أزمة من أزمات هذا النظام المتهاوي. يتعامل معها النظام القائم على أنها حالة عابرة يتطلب تخطّيها ترك المواطنين على قارعة الكارثة، إلا أنها لم تثمر بعد. في البدء، ظهرت الهيئة العليا للإغاثة وكلّفت الاستشاري خطيب وعلمي بمسح الأضرار. تحدّث رئيس الهيئة علناً عن مساعدات غذائية ودوائية. بعد أيام ظهر الجيش إلى جانب الهيئة، ثم سُجّل تراجع تدريجي في دورها. والهيئة كانت قد كلفت، بتوجيه من رئيس الحكومة المستقيلة، إحدى شركات المقاولات بالتقطوع لإزالة بعض الركام مباشرة في موقع الحادثة بإشراف الجيش. وفي تلك الفترة أيضاً، عُقدَ اجتماع ضمّ نقابة المهندسين ومحافظ بيروت ورئيس بلديتها والمدير العام للآثار للتنسيق بخصوص الأبنية المتضررة. البلدية كلّفت الاستشاري دار الهندسة (شاعر) لإعداد ملفات تلزيم تدعيم الأبنية ذات الخطورة العالية والمتوسطة طاولها الانفجار ضمن مساحة محددة بهدف تبيان حالة المباني الإنشائية وحجم المخاطر التي تمثلها على السلامة العامة. وضمن هذا الإطار أنشئت غرفة عمليات وحدّدت خطوط ساخنة لتلبية اتصالات المواطنين، وجرى استقبال أكثر من ألف مهندس متطوع باشروا العمل على قاعدة معلومات إلكترونية مركزية لدى النقابة. ونشرت النقابة نتائج المسح حتى تاريخ 31 آب والتي جاءت على الشكل التالي:

- إجمالي المباني التي تمّ مسحها يبلغ 2015 مبنى في مناطق الأشرفية والرميل والصيفي والمدور والمرفأ والمصيطبة.
- يوجد 145 مبنى بحاجة إلى إخلاء فوري من الساكنين.
- يوجد 50 مبنى بحاجة إلى عزل لاحتمال سقوط أجزاء منها.

هناك 475 مبنى فيها تشقّقات طاولت بعض أجزائها الداخلية والخارجية. 268 مبنى معرضة للانهيار الكلي والجزئي. 218 مبنى معرضة للانفصال في عناصرها غير الإنشائية.

هذا الجهد التطوعي العلمي نظّمته النقابة وينطوي على خبرة المهندسين من مختلف المناطق اللبنانية، وبإدارة خبراء مهندسين مشهود لهم في عالم الهندسة، علماً بأن نقابة المقاولين أدّت دوراً في هذا المجال عبر تقديم آليات وعمال لإزالة الأضرار والركام وفتح الطرقات.

إلى جانب ذلك، كانت هناك مبادرات فردية من شركات تطوّعت بتدعيم أبنية تشكّل خطراً على السلامة العامة. وتقوم حالياً أكثر من خمس شركات مقاولات بالتعاون مع جمعيات محلية بترميم واجهات في مار مخايل والجميزة وشارع فرعون ومتابعة إزالة الركام والزجاج والخشب وفرزها وتسليمها لجمعيات مختصة بإعادة التدوير للزجاج والبلاستيك.

وقد سجّل أكثر من 60 شركة مقاولات رغبتها في المشاركة في العمل المجاني في مجال الإعمار في حال تأمين المواد من قبل جهات مانحة.

ينتظرون التعليمات من المؤسسات الدولية والبنك الدولي ومن الهيئات التابعة لدول غربية تحديداً.

ورغم أن حركة النقابة والجمعيات وباقي عناصر المجتمع المدني والأفراد كانت أكثر نشاطاً، إلا أنها لا تزال بطيئة قياساً على ما حصل في حالات مماثلة. فعلى إثر اجتياح العدو الإسرائيلي للبنان في مطلع الثمانينيات، انطلقت ورشة إعمار سريعة، وبعد حرب تموز أيضاً كانت ورشة الإعمار أكثر حضوراً رغم الفرق الكبير في الدمار. ربما هذا التباطؤ هو انعكاس لتباطؤ الدولة والمجتمع الدولي في تحديد مقاربة واضحة لمرحلة إعادة الإعمار.

لكن من المهم الإشارة إلى أنه في 12 آب عُقد مؤتمر صحافي في نقابة المهندسين لإعلان خطّة طوارئ لمسح كلّ الأبنية التي طاولها الانفجار ضمن مساحة محددة بهدف تبيان حالة المباني الإنشائية وحجم المخاطر التي تمثلها على السلامة العامة. وضمن هذا الإطار أنشئت غرفة عمليات وحدّدت خطوط ساخنة لتلبية اتصالات المواطنين، وجرى استقبال أكثر من ألف مهندس متطوع باشروا العمل على قاعدة معلومات إلكترونية مركزية لدى النقابة. ونشرت النقابة نتائج المسح حتى تاريخ 31 آب والتي جاءت على الشكل التالي:

- إجمالي المباني التي تمّ مسحها يبلغ 2015 مبنى في مناطق الأشرفية والرميل والصيفي والمدور والمرفأ والمصيطبة.
- يوجد 145 مبنى بحاجة إلى إخلاء فوري من الساكنين.
- يوجد 50 مبنى بحاجة إلى عزل لاحتمال سقوط أجزاء منها.

هناك 475 مبنى فيها تشقّقات طاولت بعض أجزائها الداخلية والخارجية. 268 مبنى معرضة للانهيار الكلي والجزئي. 218 مبنى معرضة للانفصال في عناصرها غير الإنشائية.

هذا الجهد التطوعي العلمي نظّمته النقابة وينطوي على خبرة المهندسين من مختلف المناطق اللبنانية، وبإدارة خبراء مهندسين مشهود لهم في عالم الهندسة، علماً بأن نقابة المقاولين أدّت دوراً في هذا المجال عبر تقديم آليات وعمال لإزالة الأضرار والركام وفتح الطرقات.

إلى جانب ذلك، كانت هناك مبادرات فردية من شركات تطوّعت بتدعيم أبنية تشكّل خطراً على السلامة العامة. وتقوم حالياً أكثر من خمس شركات مقاولات بالتعاون مع جمعيات محلية بترميم واجهات في مار مخايل والجميزة وشارع فرعون ومتابعة إزالة الركام والزجاج والخشب وفرزها وتسليمها لجمعيات مختصة بإعادة التدوير للزجاج والبلاستيك.

وقد سجّل أكثر من 60 شركة مقاولات رغبتها في المشاركة في العمل المجاني في مجال الإعمار في حال تأمين المواد من قبل جهات مانحة.

2,5 مليار دولار هي قيمة الأضرار المادية الأقرب إلى الدقّة للخسائر الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت والتي وردت في مسح نقابة المهندسين

الكارثة يتدبّرون أمورهم بأنفسهم. إنها حالة موت. فمن أين ستأتي الأموال؟ ومن سيشرف على الأعمال؟ ومن سيحرص على إقصاء المرابين والتجّار عن المواقع الأثرية؟ من سيحرص على عدم المسّ بما تبقّى من ذاكرتنا؟ عن الحيّز المكاني الذي تراكم فيه بعض من تاريخنا؟ من سيُؤوي الذين تهدّمت مساكنهم؟ هكذا هي حالة الموت الناجم عن القتل العمد. تأتي لتمحو مجتمع بكامله. مضى شهر على الكارثة ولم نبدأ بعد بلملمة الجراح. ثمة الكثير من الجعجعة بلا طحين بحثاً عن حصّة من ترميم الجيفة. هي أحياء تناثرت مبانيها هنا وهناك. بعض أهلها أشلاء وآخرون مشرّدون. كلهم أشلاء في عيون هذا النظام.

تقييم الأضرار: إنجاز؟

بعد مرور شهر على كارثة الانفجار في مرفأ بيروت، ما زالت قيمة التقديرات المادية للأضرار متفاوتة. في الأسبوع الأول كانت تبلغ 15 مليار دولار. لاحقاً صدر تقرير عن البنك الدولي يشير إلى أنها تبلغ 4,5 مليارات دولار كحدّ أقصى. ثم جاء تقرير شركة BWC للتدقيق المالي ليقول إنها تبلغ 5 مليارات دولار. لكن، بعد الكشف الحسّي التقديري من قبل نقابتَي المهندسين والمقاولين وبعض الشركات الهندسية، تبيّن أن أضرار المباني باستثناء أضرار المرفأ، تبلغ 2,5 مليار دولار. لعلّ الرقم الأخير أكثر دقّة.

حركة بلا بركة

كان لافتاً حجم التحرّك عقب حدوث الكارثة، بتوقّف المبيني، وضعف السلامة المرورية، وتحفيز التوسّع العمراني، وخسارة مساحات واسعة من الحيّز العام لصالح إنشاء الطرقات والمواقف. تقدّر الكلفة الاجتماعية لهذه الإفرازات بأكثر من 7% من مجمل الناتج المحلّي (2015)، ويضاف إليها أثر اجتماعي سلبي يتمثّل في غياب العدالة في التنقّل بين المقيمين، كما هو الحال في غالبية البلدان الغنية ذات أنظمة التنقّل المعتمدة على السيارة.

تعميق انعدام المساواة

أنتجت هذه السياسة المعتمدة طوال

> **نحو 70% من الأسر الأكثر فقراً في لبنان لا تمتلك سيّارة**

30 عاماً تلت الحرب اللبنانية، انعداماً في المساواة في التنقّل، وهو ما يظهر من خلال الفرق في سرعة وسهولة الوصول بين مستخدمي السيارة ومستخدمي وسائل النقل الأخرى، والناجم عن عوامل عدّة أبرزها:

- غياب قدرة فئات مجتمعية عدّة على امتلاك أو استخدام السيّارة (الأسر ذوي الدخل المحدود والمسنّين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة والأشخاص الذين لا يملكون دفاتر سوق...).
- ضعف خدمات النقل العام في لبنان، فهي ليست منظّمة، وفي الوقت نفسه مكلفة قياساً إلى جودتها، وانحصارها في بيروت الكبرى، وبالتالي غيابها في غالبية المناطق الطرفية. فضلاً عن كون التنقّل بالسيّارة أسرع مرّتين من التنقّل بالباصات في السفر الحضري (ضمن بيروت مثلاً)، وأسرع بنحو 1,3 مرّة في السفر بين المناطق (بيروت - عكار على سبيل المثال). علماً بأن هذا الاختلاف في سرعة وإمكانية الوصول يعزّز انعدام المساواة بين مستخدمي السيارات الخاصّة ومستخدمي وسائل النقل العام.
- التوزّع الاقتصادي والديموغرافي في لبنان، الذي يتّسم بتركّز عمراني وسكّاني واقتصادي وسياسي في بيروت الكبرى. أدّى ذلك إلى رفع جاذبية هذه المنطقة، وحفّز عملية النزوح في اتجاهها خصوصاً من الأطراف والضواحي القريبة منها. وتعزّز هذا العامل أكثر بالتمدّد المدني المستمرّ الناتج عن الهجرة من الأطراف باتجاه المدينة والهجرة المعاكسة من المدينة باتجاه ضواحيها بسبب غلاء كلفة المعيشة فيها حتى أصبح مستخدمو السيّارات الخاصّة يتمتّعون بامتياز مقارنة مع مستخدمي باقي وسائط النقل. هذا الامتياز يتيح لهم الوصول إلى المركز حيث توجد الوظائف والخدمات بسهولة أكبر، وهو يترسّخ أكثر مع زيادة معدّل استخدام السيارة. كلّما ارتفع عدد سائقي السيارات، ازدادت الخدمات المرتبطة به بطريقة مباشرة مثل شبكة الطرق والكراجات والمواقف، وبطريقة غير مباشرة مثل أماكن التسوّق.

يظهر انعدام المساواة، أيضاً، من خلال مخصّصات التنقّل ضمن ميزانية الأسر. ففي البلدان التي يعتمد سكّانها بشكل كبير على السيارات الخاصّة في تنقلاتهم، كما هو الحال في لبنان، تكون كلفة التنقّل عالية، لا سيّما لناحية أكلاف امتلاك سيارة واستهلاكها وصيانتها وشراء الوقود. عملياً، تستحوذ مخصّصات التنقّل على نحو 13% من مداخيل الأسر و14% من مجمل نفقاتهم، وهي كلفة مرتفعة نسبياً، تعزّز انعدام المساواة بين الأسر بحسب مداخيلها، وتشكّل ضغطاً عليها، يزداد مع انخفاض مستوى الدخل، ما يؤدّي إلى خطر «استبعادها اجتماعياً».

وبما أن أشدّ الأسر فقراً هم الأقل قدرة على الوصول إلى السيّارة (نحو 70% من الأسر الأكثر فقراً في لبنان لا تمتلك سيّارة)، وفي ظل غياب نظام نقل عام متطوّر ومستدام، تجد هذه الأسر نفسها أمام مدى وسرعة وصول منخفضيْن إلى الخدمات والوظائف مقارنة مع باقي الأسر. ويصبح هذا الانخفاض أكثر تأثيراً في حال كانت العائلات الفقيرة تسكن في الأطراف بعيداً من المركز.

رزق الله ع العربيات!

مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وتدهور قيمة الليرة والاعتماد على الاستيراد لتأمين الاستهلاك المتعلّق باستخدام السيارة (المركبات والوقود وقطع الغيار) من جهة، وانخفاض قيمة الدخل وازدياد معدّل الفقر من جهة أخرى، يبدو أننا متجهون إلى نوع جديد من انعدام المساواة في التنقّل، يتلخّص بانحصار امتياز التنقّل بسهولة وحرّية بالأسر المرتفعة الدخل. وسيصبح استخدام السيارات الخاصة مكلفاً على شريحة كبيرة من المجتمع، ما يدفعها إلى التخلّي عنها، أو استخدامها وتحمّل أكلافها المرتفعة على حساب خدمات وحاجات أساسية أخرى بسبب غياب بديل فعّال.

ماذا يعني ذلك؟ اضطرار عدد كبير من الأفراد إلى اللجوء إلى حلول فردية للحدّ من خسائرهم، مثل:

- استخدام النقل العام بشكله الحالي وتكبّد وقت أطول في التنقّل مع راحة أقل.
- اللجوء إلى النقل التشاركي أي مشاركة السيارة بين أشخاص عدّة للتنقّل نحو وجهة واحدة مثل العمل.
- تخفيف تكاليف استخدام السيارة مثل إلغاء التأمين وإهمال الصيانة والتخلّي عن استهلاك المواقف.

قد تكون هذه الخطوات قابلة للتطبيق وكلفتها محدودة في بعض الحالات، إلا أنه في حالات أخرى سينتج عنها كلفة أكبر وصعوبة متصلة بتغيير مكان السكن ليصبح أقرب إلى العمل أو حتى تركه لصعوبة الوصول إليه.

ما العمل؟

يحيلنا ذلك إلى تساؤلين: ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تغيير مستوى تنقّل المقيمين؟ هل أخذت السلطة إجراءات للحدّ من هذه الآثار، أم أنها اعتمدت سياسة اللاقرار مجدّداً ما سيؤدّي، تدريجاً، إلى تشكّل طبقة محظية قادرة على التنقّل بطرق سهلة وسريعة، في مقابل أكثرية محرومة من التنقّل أو ترزح تحت ضغط تكاليف التنقّل المرتفعة جداً؟

بطبيعة الحال، لا يمكن للحلّ أن يكون تقنياً بل سياسياً، وهو ينطلق من وجود دولة قادرة على اتخاذ القرارات وحماية المجتمع وبناء اقتصاد، أي دولة مدنية لا يحكمها التحاصص الطائفي، يتمّ التأسيس لها خلال مرحلة انتقالية تديرها حكومة ذات صلاحيات تشريعية، قادرة على اتخاذ قرارات سريعة تؤمّن حقوقاً للناس، ومن ضمنها نظام نقل أكثر عدالة واستدامة وتطوراً وتكاملاً، وإيجاد البدائل الممكنة وبأقل تكلفة، واستغلال الانخفاض المتوقّع في معدّل استخدام السيارة لإرساء هذه البدائل كوسائط معتمدة للتنقّل.

فرصة الإعمار

طبعاً تشكّل عملية إعادة الإعمار فرصة لتشغيل قطاع بنهار، ولكنها فرصة عشوائية حتى الآن لا تراعي الحقائق التاريخية عن التركّز الذي يمكن أن يشكّله هذا الأمر في القطاع. فالدولة، حتى الآن، ما زالت غائبة ولم تكشف عن معالم خطّة للتحرك، ولا حتى عن وعود بإعادة الإعمار والتعويض. وبينما كانت المؤسسات الدولية تتهافت في الماضي لتعرض خدماتها على الدول المنكوبة في مجال الإعمار والإيواء، إلا أنها الآن تنتظر قرارات دولية وإقليمية أو نتائج المبادرة الماكرونية لمعرفة حجم التدخل وتوقيته. فعلى سبيل المثال، عندما زار الموفد القطري لبنان معلناً تبنّي دولته ترميم المدارس والمستشفيات، لم تُعرف الجهة التي ستقوم بدراسة وإعداد ملفات وطريقة صرف هذه الوعود والتي تكلف نحو 50 مليون دولار. وكذلك هناك حديث عن استعدادات لإعادة بناء المرفأ من قبل الفرنسيين بكلفة 600 مليون دولار، وهناك طلب من قبل الصندوق الكويتي للتصرف بدراسة وتنفيذ الإجراءات من دون تدخل الدولة بكلفة مقدّرة بنحو 100 مليون دولار والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني يكاد زيتها التطوعي ينفد.

حالياً، الناس متروكون وحدهم في العراء، منكوبون وبائسون ينتظرون الرحمة واتقاء شر الشتاء بالنايلون بدلاً من بواخر الزجاج التي تأخرت في عرض البحر، وسيل الحبر وأثير الإعلام لن يعوضا للناس خسائرهم لأنهم يعيشون حالة مأساوية من الضياع. وبما أنه لا بديل من قيام الدولة بواجباتها في إدارة عملية إعادة الإعمار بصيغ مرنة وشفافة بعيداً عن الفساد والمحسوبية، فإن المطلب الأساسي للناس يكمن في خريطة طريق تتضمّن تصنيفاً للمشاريع التنفيذية وللمعنيين بإعمارها لإتاحة المجال أمام تدفّق التمويل.

* مهندس

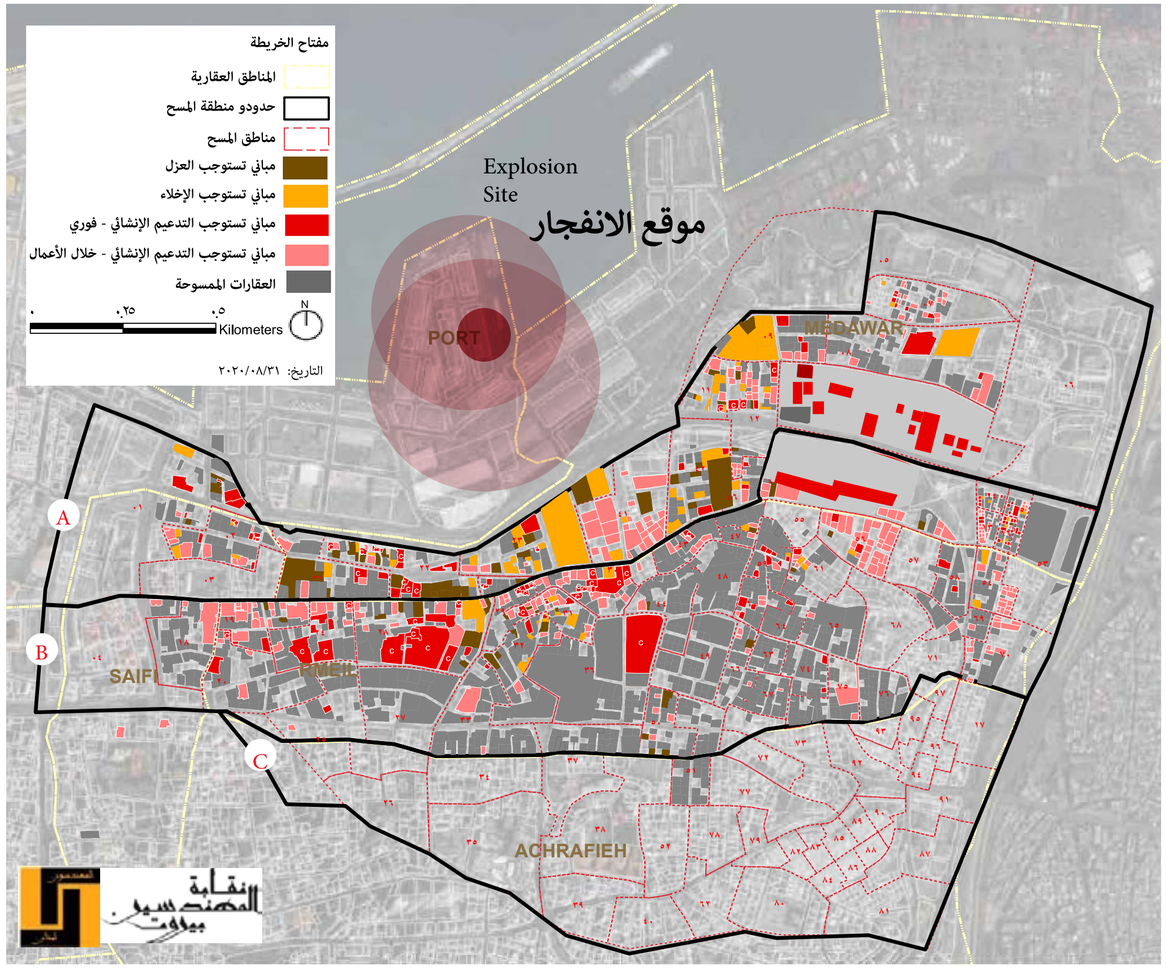

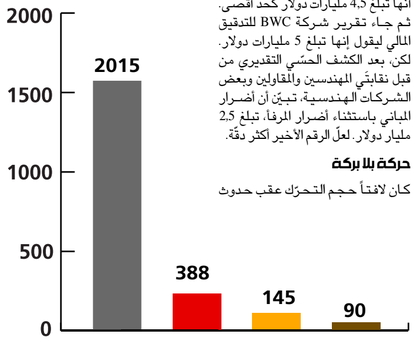

نظام النقل في لبنان

لا مساواة متجذّرة يعزّزها الإفلاس

علي الزين *

لن يتوقّف تدهور الخدمات الأساسية الناجم عن الإفلاس وشحّ الدولارات والتقشّف عند انقطاع التيار الكهربائي أو تراجع نوعية خدمة الخلوي أو تردّي الخدمات الصحّية والتعليم، بل سيطال أيضاً الخدمات العامّة والأساسية الأخرى، وأبرزها النقل، نتيجة ارتفاع سعر الدولار ومعها قطع غيار السيارات، واستمرار النزف في العملات الأجنبية وتراجع إمكانية تأمين المحروقات بطريقة مستدامة وبكمّيات كافية، فيصبح التنقّل في السيارات الخاصة مكلفاً جدّاً وربّما غير ممكن للبعض، في ظلّ عدم توافر نظام للنقل العام.

سُيِّرت آخر رحلة ركّاب في قطار لبنان في عام 1991، ثم استمرّ القطار في نقل البضائع لمدّة عامين قبل أن يتوقّف عن العمل نهائياً. من يومها، لا يحظى المقيمون في لبنان بنقل عام سريع، وعدوا إلى تعويض حرمانهم من خدمات النقل العام، باستخدام السيارات الخاصّة، ولو بالدَّيْن. فقد بلغ عدد قروض السيارات حتى الربع الأول من عام 2019 نحو 73 ألفاً بقيمة 964 مليون دولار، أو باللجوء إلى النقل المشترك الخاص رغم ضعف خدماته.

النقل بالأرقام

يقدّر عدد السيارات في لبنان بنحو 1,53 مليون سيارة خاصّة، أي ما يعادل 90% من مجمل أسطول المركبات، علماً بأن 70% من مجمل الأسر في لبنان تمتلك سيارة واحدة على الأقل (89% من الأسر التي تقطن المدن أو ذات الدخل المتوسط والمرتفع)، ما يعني وجود 307 سيارات لكلّ ألف مقيم. وهو معدّل مرتفع جداً مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 182 مركبة لكلّ ألف مقيم، ومعدّل دول أوروبا الشرقية وروسيا (281 مركبة لكلّ ألف مقيم)، وحتى معدّل الشرق الأوسط (105 مركبات لكلّ ألف مقيم).

وتعدّ بيروت من أكثر المدن تسيراً للسيّارات في الشرق الأوسط بمعدّل 350 سيارة لكلّ ألف مقيم، ما يعني نسبة استخدام مرتفعة للسيارات التي تؤمّن أكثر من 80% من التنقلات الممكنة (البيّات مزوّدة بمحرّكات)، ونصف التنقلات المقيّدة (بين مكان السكن ومكان العمل/الدراسة) وثلثي التنقلات غير المقيّدة (بهدف الاستهلاك والتسلية والزيارات...). في المقابل، تؤمّن مركبات النقل العام 40% من التنقلات المقيّدة، ونحو 7% فقط من مجمل التنقلات يجريها اللبنانيون سيراً على الأقدام نظراً إلى الغياب شبه التام للدرّاجة الهوائية.

الاقتصاد السياسي للنقل

تعود هيمنة السيارة على تنقّلات اللبنانيين إلى الاقتصاد السياسي لفترة ما بعد الحرب الأهلية الذي أضعف خدمات النقل العام لصالح التطوير العقاري وخصوصاً في المركز، أي بيروت الكبرى وجبل لبنان، وأمّن الحماية لمصالح مستوردي الفيول والسيّارات الذين استفادوا من ارتفاع مداخيل الأسر الناجم عن تحويلات أفرادها المهاجرين، وما نتج عن ذلك من عوامل اجتماعية وثقافية عزّزت استخدام السيارات الخاصة، فضلاً عن سياسة توسيع البنية التحتية المخصّصة للسيارات مثل شبكة الطرق والمواقف، والتوسّع العمراني والمدني.

أفرز هذا الواقع نتائج سلبية عدّة، أبرزها زحمة السير الخانقة في المدن وعلى المحاور الرئيسية، وارتفاع معدّل التلوّث البيئي، وضعف السلامة المرورية، وتحفيز التوسّع العمراني، وخسارة مساحات واسعة من الحيّز العام لصالح إنشاء الطرقات والمواقف. تقدّر الكلفة الاجتماعية لهذه الإفرازات بأكثر من 7% من مجمل الناتج المحلّي (2015)، ويضاف إليها أثر اجتماعي سلبي يتمثّل في غياب العدالة في التنقّل بين المقيمين، كما هو الحال في غالبية البلدان الغنية ذات أنظمة التنقّل المعتمدة على السيارة.

تعميق انعدام المساواة

أنتجت هذه السياسة المعتمدة طوال

> **نحو 70% من الأسر الأكثر فقراً في لبنان لا تمتلك سيّارة**

30 عاماً تلت الحرب اللبنانية، انعداماً في المساواة في التنقّل، وهو ما يظهر من خلال الفرق في سرعة وسهولة الوصول بين مستخدمي السيارة ومستخدمي وسائل النقل الأخرى، والناجم عن عوامل عدّة أبرزها:

- غياب قدرة فئات مجتمعية عدّة على امتلاك أو استخدام السيّارة (الأسر ذوي الدخل المحدود والمسنّين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة والأشخاص الذين لا يملكون دفاتر سوق...).
- ضعف خدمات النقل العام في لبنان، فهي ليست منظّمة، وفي الوقت نفسه مكلفة قياساً إلى جودتها، وانحصارها في بيروت الكبرى، وبالتالي غيابها في غالبية المناطق الطرفية. فضلاً عن كون التنقّل بالسيّارة أسرع مرّتين من التنقّل بالباصات في السفر الحضري (ضمن بيروت مثلاً)، وأسرع بنحو 1,3 مرّة في السفر بين المناطق (بيروت - عكار على سبيل المثال). علماً بأن هذا الاختلاف في سرعة وإمكانية الوصول يعزّز انعدام المساواة بين مستخدمي السيارات الخاصّة ومستخدمي وسائل النقل العام.
- التوزّع الاقتصادي والديموغرافي في لبنان، الذي يتّسم بتركّز عمراني وسكّاني واقتصادي وسياسي في بيروت الكبرى. أدّى ذلك إلى رفع جاذبية هذه المنطقة، وحفّز عملية النزوح في اتجاهها خصوصاً من الأطراف والضواحي القريبة منها. وتعزّز هذا العامل أكثر بالتمدّد المدني المستمرّ الناتج عن الهجرة من الأطراف باتجاه المدينة والهجرة المعاكسة من المدينة باتجاه ضواحيها بسبب غلاء كلفة المعيشة فيها حتى أصبح مستخدمو السيّارات الخاصّة يتمتّعون بامتياز مقارنة مع مستخدمي باقي وسائط النقل. هذا الامتياز يتيح لهم الوصول إلى المركز حيث توجد الوظائف والخدمات بسهولة أكبر، وهو يترسّخ أكثر مع زيادة معدّل استخدام السيارة. كلّما ارتفع عدد سائقي السيارات، ازدادت الخدمات المرتبطة به بطريقة مباشرة مثل شبكة الطرق والكراجات والمواقف، وبطريقة غير مباشرة مثل أماكن التسوّق.

يظهر انعدام المساواة، أيضاً، من خلال مخصّصات التنقّل ضمن ميزانية الأسر. ففي البلدان التي يعتمد سكّانها بشكل كبير على السيارات الخاصّة في تنقلاتهم، كما هو الحال في لبنان، تكون كلفة التنقّل عالية، لا سيّما لناحية أكلاف امتلاك سيارة واستهلاكها وصيانتها وشراء الوقود. عملياً، تستحوذ مخصّصات التنقّل على نحو 13% من مداخيل الأسر و14% من مجمل نفقاتهم، وهي كلفة مرتفعة نسبياً، تعزّز انعدام المساواة بين الأسر بحسب مداخيلها، وتشكّل ضغطاً عليها، يزداد مع انخفاض مستوى الدخل، ما يؤدّي إلى خطر «استبعادها اجتماعياً».

وبما أن أشدّ الأسر فقراً هم الأقل قدرة على الوصول إلى السيّارة (نحو 70% من الأسر الأكثر فقراً في لبنان لا تمتلك سيّارة)، وفي ظل غياب نظام نقل عام متطوّر ومستدام، تجد هذه الأسر نفسها أمام مدى وسرعة وصول منخفضيْن إلى الخدمات والوظائف مقارنة مع باقي الأسر. ويصبح هذا الانخفاض أكثر تأثيراً في حال كانت العائلات الفقيرة تسكن في الأطراف بعيداً من المركز.

رزق الله ع العربيات!

مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وتدهور قيمة الليرة والاعتماد على الاستيراد لتأمين الاستهلاك المتعلّق باستخدام السيارة (المركبات والوقود وقطع الغيار) من جهة، وانخفاض قيمة الدخل وازدياد معدّل الفقر من جهة أخرى، يبدو أننا متجهون إلى نوع جديد من انعدام المساواة في التنقّل، يتلخّص بانحصار امتياز التنقّل بسهولة وحرّية بالأسر المرتفعة الدخل. وسيصبح استخدام السيارات الخاصة مكلفاً على شريحة كبيرة من المجتمع، ما يدفعها إلى التخلّي عنها، أو استخدامها وتحمّل أكلافها المرتفعة على حساب خدمات وحاجات أساسية أخرى بسبب غياب بديل فعّال.

ماذا يعني ذلك؟ اضطرار عدد كبير من الأفراد إلى اللجوء إلى حلول فردية للحدّ من خسائرهم، مثل:

- استخدام النقل العام بشكله الحالي وتكبّد وقت أطول في التنقّل مع راحة أقل.
- اللجوء إلى النقل التشاركي أي مشاركة السيارة بين أشخاص عدّة للتنقّل نحو وجهة واحدة مثل العمل.
- تخفيف تكاليف استخدام السيارة مثل إلغاء التأمين وإهمال الصيانة والتخلّي عن استهلاك المواقف.

قد تكون هذه الخطوات قابلة للتطبيق وكلفتها محدودة في بعض الحالات، إلا أنه في حالات أخرى سينتج عنها كلفة أكبر وصعوبة متصلة بتغيير مكان السكن ليصبح أقرب إلى العمل أو حتى تركه لصعوبة الوصول إليه.

ما العمل؟

يحيلنا ذلك إلى تساؤلين: ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تغيير مستوى تنقّل المقيمين؟ هل أخذت السلطة إجراءات للحدّ من هذه الآثار، أم أنها اعتمدت سياسة اللاقرار مجدّداً ما سيؤدّي، تدريجاً، إلى تشكّل طبقة محظية قادرة على التنقّل بطرق سهلة وسريعة، في مقابل أكثرية محرومة من التنقّل أو ترزح تحت ضغط تكاليف التنقّل المرتفعة جداً؟

بطبيعة الحال، لا يمكن للحلّ أن يكون تقنياً بل سياسياً، وهو ينطلق من وجود دولة قادرة على اتخاذ القرارات وحماية المجتمع وبناء اقتصاد، أي دولة مدنية لا يحكمها التحاصص الطائفي، يتمّ التأسيس لها خلال مرحلة انتقالية تديرها حكومة ذات صلاحيات تشريعية، قادرة على اتخاذ قرارات سريعة تؤمّن حقوقاً للناس، ومن ضمنها نظام نقل أكثر عدالة واستدامة وتطوراً وتكاملاً، وإيجاد البدائل الممكنة وبأقل تكلفة، واستغلال الانخفاض المتوقّع في معدّل استخدام السيارة لإرساء هذه البدائل كوسائط معتمدة للتنقّل.

* عضو حركة مواطنون ومواطنات في دولة

بالعكس

يوم السبت الماضي انتهت المهلة التي منحها البنك الدولي للحكومة اللبنانية من أجل استخدام مبلغ 244 مليون دولار هو جزء من القرض المخصّص لإنشاء سدّ بسري. برّر البنك إلغاء هذا المبلغ بتأخر إنجاز البنود التي تشكّل شروطاً مسبقة للبدء بأعمال بناء السد. معارضو السدّ، من مجموعات بيئية وسياسية، عدّت الخطوة سقوطاً لمشروع السدّ. مقابل تصنيفه خسارة للفئات التي كانت ترى أنه ضروري لرفد حاجتها بالمياه. لا حاجة للقول إن المشروع كان محور تجاذب سياسي أكثر منه بيئي، وأن الأمر لا يتعلق بصفقة تشييد السدّ أيضاً كما صوّرت. بل هو مشروع يتطلب نقاشاً أعمق حول الحاجات الفعلية وجدواها والبدائل الاستراتيجية. إليكم نموذجان من هذا النقاش: الدكتور حسين رقاد المهندس الزراعي الذي أمضى الكثير من الزمن في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومنسّق الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري رولان نصّور الذي ناضل كثيراً ضدّ هذا السدّ

سدّ بسري: الحاجة، التمويل، والبدائل

حسين رمال *

حتى لا تعطش بيروت وضواحيها

بيروت لم تُرفد بمياه إضافية منذ 1875 حين نفّذت شركة بريطانية نقل مياه نهر الكلب إلى محطة ضبية، ومنها إلى خزان تلة الخياط. فعمد سكانها العطاشى إلى حفر آلاف الآبار وسحب المياه بشكل جائر وعشوائي من الخزان الجوفي

يوم شاركت في دراساته الأولية عام 1975، أطلقت عليه آنذاك: خزان مائي كبير على سطح بيروت، إذ يبعد عنها، فقط، 45 كيلومتراً، وتُنقل مياهه إليها بالجاذبية، متجاوزة بذلك آلاف الضخّ الباهظة التي يفرضها سحب المياه الجوفية المتوفرة في الموقع. اختارت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الموقع نفسه في إطار دراستها للموارد المائية في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. وفي عام 1975، نُفّذت دراسته الأولية وضمنها تحديد موقع السدّ، وكميّات المياه المتوافرة فيه.

في عام 1980، وقّعت المصلحة اتفاقاً مع شركة p.r.c ودار الهندسة (نزيه طالب) لإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للسدّ، وتقدير آلاف بنائه. وفي مرحلة ثانية، وُضعت الدراسات التفصيلية والتصاميم النهائية التي استمرت ثلاث سنوات، ويتم خلالها حفر 36 بئراً استكشافية، وتبين من الدراسات الجيولوجية التي نفذتها شركة scopia اليوغوسلافية وجود مشكلتين:

الأولى: وجود طبقة من الكلس الكارستي calcaire karstique.

الثانية: وجود فوالق تخترق الموقع faille seismique.

وللحدّ من تسرب المياه عبر الطبقة الكلسية الكارستية، تقررت إقامة جدار عازل تحت نقطة ارتكاز السد بتغطية طبقة من الصلصال argil بسماكة متر واحد. أما بشأن الفوالق، فهي تبقى أقل تأثيراً وخطورة من الفوالق التي تخترق بحيرة الغرعون، وبحيرة السد العالي.

وخلصت الدراسة إلى إقامة سدّ بسعة 100 مليون متر مكعب.

وفي عام 1986 كُلّف مكتب دراسات أميركي بإعادة الدراسات التفصيلية، وتقرر إقامة السدّ حتى عام 1990. وأُرفقت الدراسة بملحق يحدد الأثر البيئي للسد، وانعكاساته على كلّ مكوّنات البيئة الطبيعية والمحيط الجغرافي. وعلى أساس هذه الدراسات، وافق البنك الدولي على تقديم قرض قيمته 400 مليون دولار. ونشير إلى أن البنك الدولي يشترط في تقديم قروضه لبناء السدود، أن تشتمل دراساتها على الأثر البيئي الناتج عن إقامتها، وأن لا تلحق هذه السدود أضراراً بالبيئة المتاخمة والمحيط الجغرافي.

ونذكّر المعترضين على بناء السد، بأن سكان لبنان، بشكل عام، وسكان بيروت بشكل خاص، يعانون من نقص حادّ في حاجاتهم إلى مياه الشرب، وأن استهلاكهم يعتمد بنسبة 62% على المياه المعبأة في قنان وعبوات بلاستيكية وعلى الصهاريج المتجوّلة التي تنقل المياه إلى خزاناتهم. بيروت لم تُرفد بمياه إضافية منذ عام 1875 يوم نفّذت شركة بريطانية نقل مياه نهر الكلب إلى محطة ضبية، ومنها إلى خزان تلة الخياط. لذا عمد سكان بيروت العطاشى إلى حفر آلاف الآبار بمحاذاة بناياتهم على مدار تلك الفترة، ونُصبت أمام كل منها لافتة تقول: «البناية مجهزة ببئر ارتوازية». وبنتيجة حاجتهم المتزايدة إلى المياه، عمدوا إلى سحب جائر لمياه الخزان الجوفي، وبشكل عشوائي، ما سبّب انخفاضاً في مستوى المياه في هذا الخزان، وتسرّب مياه البحر المالحة إليه.

إن كارثة تملّح الخزان الجوفي في بيروت، الناتجة عن السحب الجائر والمتمادي للمياه، هي أخطر بكثير مما يلحقه سدّ بسري من اقتلاع مئات الأشجار، وغمر أراض زراعية لا تزيد مساحتها الإجمالية على مساحة مرفأ بيروت المنكوب. بيروت التي تطوّقها مياه نهر الدامور، ونهر بيروت، ونهر الكلب وهي التي تربض على بحيرة مائية ضخمة تكاد تلامس أساسات المباني في الطيونة وشاتيلا. أبناء المدينة عاشوا على آبار رأس النبع، وباب إدريس، لكن مدينتهم عطشى اليوم في معظم أشهر الشحائح، وبات يصحّ فيها قول الشاعر: «كالعيس في البيداء يقتلها الظما / والماء فوق ظهورها محمول».

سدّ بسري المطل على مباني مدينة بيروت عند تخوم صخرة الروشة ويوفر لها حاجاتها المائية بقوة الجاذبية لغاية عام 2050، يواجه كل هذه الاعتراضات. أنا أدعو المعترضين إلى قراءة أمثلة صارخة في محيطهم العربي عن مشاريع مائية كبرى شبه انتحارية نفّذتها أنظمة هدفها الأساسي مدّ المدن والتجمعات السكانية بمياه الشرب؛

- المثل الأول: النهر الصناعي العظيم الذي ينقل المياه الجوفية من خزان السرير في الصحراء الليبية إلى المدن القائمة على الساحل الغربي والشرقي عبر منظومة انابيب يزيد طولها على ألف كيلومتر على خطين متوازيين في اليوم. بلغت كلفة هذا المشروع الانتحاري نحو 36 مليون دولار.

المثل الثاني: إمداد مدينة عمان بمياه الشفة. يتضمن هذا المشروع ضخّ المياه الجوفية من خزان «الجيسة» القريب من الحدود السعودية إلى مدينة عمان التي تبعد أكثر من 600 كيلومتر مع ما يترتب على ذلك من أكلاف ضخ باهظة.

- المثل الثالث: تأمين المياه لمدينة دمشق. عبر أحد المشروعين التاليين:

* جلب المياه إلى دمشق من الساحل السوري الذي يبعد عنها نحو 250 كيلومتراً عن طريق ضخ المياه السطحية إلى المدينة التي تعلو عن سطح البحر نحو 640 متراً.

*توفير المياه من سدّ الفرات إلى مدينة دمشق عبر أنابيب بطول 600 كيلومتر على الأقل، وضخها من منسوب 240 متراً (السدّ) إلى منسوب 640 متراً (دمشق).

هذه النماذج من المشاريع المائية العالية الكلفة تدلّ على أنه لا يجوز لعاقل أن يقف في وجه مشروع يروي غليل بيروت من خزان بسري القريب من سطوحها. أما الحديث عن تلوّث المياه، فمن الأكيد أن مياه سدّ بسري نظيفة وبعيدة عن مصادر التلوث.

في المقابل، يمكن دعوة المعترضين على سدّ بسري إلى الوقوف في وجه المشروع الذي يُنفّذ حالياً لنقل المياه المعتقة «Leaux turbinee» في معمل الأولي (معمل بولس أرقش) لتوليد الطاقة. فالمياه الآتية من بحيرة القرعون عبر نفق مركبا - جزين ملوّثة بمجملها، فضلاً عن أن هذا المشروع ينطوي على خطرين كبيرين:

- الخطر الأول: نقل مياه ملوّثة إلى العاصمة بيروت.

- الخطر الثاني: توقف إمداده بالمياه كلياً عند الانتهاء من تنفيذ مشروع ريّ الجنوب، ومشروع ريّ البقاع الجنوبي. فلقد آن الأوان لأن تتوقف هذه المعامل عن العمل لأن تشغيلها يحتاج إلى تبديد نصف طاقة تصريف النهر خارج حوضه لإنتاج كمية من الطاقة الكهربائية تقل عن 7% من حاجة لبنان إلى الطاقة.

أما بالنسبة إلى الاعتراضات المتعلقة بما يحمله موقع سدّ بسري من تراث تاريخي وأثري ومحمية طبيعية بما تحمله من أشجار معمرة ومنظر طبيعي ساحر، فهناك الكثير من الأمثلة عن سدود غمرت عشرات المدن، ومئات القرى الآهلة، واقتلعت الملايين من البشر، كما غمرت أراضي زراعية خصبة تفوق مساحتها مساحة لبنان، في مقابل مساهمتها الوطنية بمنافع كبرى تمثلت في ريّ أراض واسعة وإنتاج كميات هائلة من الطاقة الكهربائية كما حققت الأمن المائي لسكان تلك البلاد. سأكتفي بثلاثة أمثلة تثبت بشكل واضح أهمية بناء السدود المائية:

- سد الصين العظيم le barrage des trois gorges الذي غمرت مياه بحيرته نحو 600 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية الخصبة وأزالت من الوجود 15 مدينة و116 قرية آهلة بالسكان، وغمرت كذلك نحو 1300 معلم أثري وتاريخي. لكن أول منجزاته توليد طاقة كهربائية نظيفة تساوي 22500 ميغاوات وتغطي 10% من حاجات الصين إلى الطاقة ناهيك بمنافع أخرى في مجال الريّ ومياه الشفة.

- السد العالي الذي غمرت مياه بحيرته سهلاً واسعاً يطول 550 كيلومتراً (300 كيلومتر في مصر و250 كيلومتراً في السودان) كما أزالت من الوجود مئات القرى وهجّرت نحو 3 ملايين من سكان النوبة وكادت تغمر كل آثار النوبة التي كلّف إنقاذها نحو 3 مليارات دولار جُمعت من دول العالم المتقدّم. وفي المقابل، فإن المياه المجمّة في بحيرة ناصر والتي تبلغ كمياتها نحو 125 مليار متر مكعب، أنقذت مصر من الآثر المدمر الناتج عن سنوات الجفاف التي ضربت بلاد الحوض في أواخر القرن الماضي. كما ان مخزون البحيرة يولّد نحو 2600 ميغاوات كانت تغطّي حاجات مصر من الكهرباء في السنوات الأولى لإنشاء السد ناهيك بمنافع أخرى على مستوى تنظيم وريّ الأراضي في وادي النيل.

- سد الفرات أو سد الثورة في سوريا. بحيرة الأسد غمرت مساحة زراعية بطول 90 كيلومتراً وبعرض من 16 إلى 20 كيلومتراً وهجّرت نحو مليون شخص وتبلغ كمية المياه المجمّعة نحو 14 مليار متر مكعب. هذه البحيرة روت مساحة تزيد على 650 ألف هكتار، وبُني حولها نحو 30 قرية نموذجية وهي تولّد طاقة كهربائية تفوق 800 ميغاوات وتزوّد أيضاً مدينة حلب بالمياه عبر قناة طولها نحو 160 كيلومتراً، وينتظر تنفيذ مشروع مائي كبير ينقل مياه الشرب إلى دمشق. لولا إقامة هذا السدّ الذي أوقع أضراراً جانبية، لكانت سوريا تعرّضت لأضرار مادية ضخمة بعد إقامة تركيا نحو 22 سداً على الفرات في أواسط تسعينيات القرن الماضي.

قدّمت هذه النماذج المعبّرة علّها تُقنع المرابطين فوق أرض السدّ في مرج بسري بضرورة إخلاء المكان. فالأضرار الزراعية الناجمة عن إقامته محدودة وهزيلة قياساً بما سيلحقه السدود الثلاثة الواردة أعلاه من أضرار. ولا أضرار تُذكر ستلحق بالبيئة وبالمحيط الجغرافي بدليل أن البنك الدولي وافق على تمويل السد. والقنطرة اليتيمة التي ستغمرها مياه السد لا تساوي شيئاً أمام ألف وثلاثمئة معلم أثري غمرها سدّ الصين. يكفي أن هذا السدّ لن يغمر زريبة واحدة أو قن دجاج في الوادي الخالي تماماً من المجمّعات السكنية الواسعة.

ختاماً أقول لهؤلاء المعتصمين إن عاصمتهم عطشى والماء يحيط بها من كل جانب، فمن فوّضهم بقطع المياه الآتية إليها من خزان كبير يقع فوق سطوحها؟

* مهندس زراعي

رولان نصّور*

البدائل موجودة

بعد سقوط تمويل مشروع سد بسري، صرّح النائب جبران باسيل محذّراً من عطش بيروت وجزّين وصيدا والشوف وبعبدا وعاليه، متهماً المعارضين بالنكد السياسي. هذا التصريح انطوى على مغالطتين أساسيتين: الأولى، هي أن غالبية المناطق التي ذكرها باسيل لا علاقة لها بتغذية المياه من سدّ بسري. فلا صيدا ولا جزّين ولا عاليه كانت ستصل إليها المياه بحسب خرائط المشروع. أمّا تغذية ضواحي بيروت من السد فهي شبه مستحيلة بسبب عدم توفّر كمّيات المياه المطلوبة. مبالغات باسيل ليست جديدة، فقد سبق له أن اقترح تغذية قبرص والأردن بالمياه من سدود لبنان. أمّا المغالطة الثانية فهي التلميح إلى عدم وجود حلول بديلة للسد، الأمر الذي تنقضه الدراسات العلميّة. فالبدائل متنوّعة وهي أكثر فعّاليّة وأقلّ كلفة وأكثر استدامة، وقد سبق أن تقدّم بها فريق حملة الحفاظ على مرج بسري إلى الجهات المعنيّة خلال السنوات الماضية. واليوم في خضمّ النقاشات التي أثارها إسقاط التمويل، أصبح ضرورياً التذكير ببعض الأسباب الموجبة لإلغاء المشروع، وخصوصاً تلك المرتبطة بعدم جدوى السد وبتوافر البدائل.

سدّ بسري لن يجمع المياه المطلوبة

لطالما تبنّى البنك الدولي، ممول مشروع سد بسري، ادّعاءات مجلس الإنماء والإعمار حول قدرة السد على تأمين 100 مليون م3 /سنة من المياه لبيروت الكبرى. غير أنّ القياسات الحديثة للمياه في نهر بسري أظهرت عدم إمكانية تأمين هذه الكميات. فقد اعتمد التقرير الهيدرولوجي لمشروع السد على معدّلات بيانات تدفّق النهر بين عامَي 1952 و 2012. هذه البيانات تعاني من فجوات ضخمة. فخلال سنوات الحرب الأهلية وما تلاها، لم يجرِ قياس تدفّق النهر، بل تم ملء الفجوات البيانية لاحقاً، أي عام 2012، بشكل افتراضي. وبناءً على هذه الأرقام غير الدقيقة، خلص التقرير الهيدرولوجي إلى أن معدّل التدفق السنوي لنهر بسري هو 129,5 مليون م3 /سنة، وعلى هذا الأساس تمّ تحديد سعة الخزّان بـ 125 مليون م3 /سنة. غير أنّ المشكلة الكبرى لا تكمن في عدم دقّة قياسات تدفّق النهر فقط، بل أيضاً في تهرّب مجلس الإنماء والإعمار من تحديث البيانات بين عامَي 2012 و2020 رغم توافرها لدى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. فما الذي حاول مجلس الإنماء والإعمار ومعه البنك الدولي إخفاءه خلال السنوات الماضية؟

تشير الدراسات إلى اتّجاه هبوطي حاد في معدّلات تدفّق الأنهار اللبنانيّة عامّة بسبب عوامل عدّة، منها التغيّر المناخي. وأظهرت قياسات مصلحة الليطاني أنه خلال السنوات العشر الأخيرة بلغ معدّل التدفق السنوي لنهر بسري 80 مليون م3 /سنة فقط، مسجّلاً أدنى مستوى له وهو 25 مليون م3 /سنة عام 2014. وإذا أخذنا في الاعتبار معدّلات التبخّر والتسرّب والتدفّق البيئي وغيرها من العوامل، لن يبقى من المياه لتغذية بيروت الكبرى سوى نحو 45 مليون م3 /سنة فقط، ما يعدّ رقماً ضئيلاً مقارنة بالبدائل المتاحة لتأمين المياه.

الّلافت هو أنه بعد الكشف عن البيانات الهيدرومترية الجديدة لنهر بسري وعرضها على فريق البنك الدولي من قبل الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري، اعترف البنك بطريقة غير مباشرة بعدم القدرة على تأمين الكميات المزعومة من سدّ بسري. وأتى هذا الاعتراف في رسالة جوابية إلى الحملة في نيسان الماضي، جاء فيها أنّ السد "قد يكون قادراً على توفير 60 مليون م3 في السنة"، ما يُعدّ تراجعاً عن الادعاءات السابقة بتأمين 100 مليون م3 /سنة. هذا التبدّل في الموقف يفضح زيف مزاعم تأمين مياه الشرب إلى مليون و600 ألف لبناني، ويؤشّر إلى تواطؤ موظفي البنك الدولي على مدى السنوات الماضية في طمس حقيقة فشل السد.

مشكلة المياه: فساد وسوء إدارة

السائلون عن بدائل سد بسري غالباً ما يبحثون عن مشاريع جاهزة تؤمّن كميات كبيرة من المياه. غير أنّ المشكلة الأساسية في قطاع المياه ليست في الحاجة إلى مصادر جديدة، بل في سوء الإدارة وغياب التخطيط الاستراتيجي الشامل والهادف. فمنذ ستينيات القرن الماضي حتى الأمس القريب لم تقم وزارة الطاقة والمياه برصد المتساقطات والثلوج وقياس الينابيع ودراسة أحواض المياه الجوفية وإحصاء الآبار ومراقبة العرض والطلب، فاعتمدت على مشاريع عشوائية تتجاهل واقع الموارد المائية والمعطيات العلمية. وراحت الدولة تبني السدود الباهظة التكاليف، تاركةً مياه الصرف الصحي من دون معالجة، فيما الآبار غير المنظّمة تنهك الثروة المائية الجوفية، والشبكة المهترئة تهدر 48% من المياه، ناهيك بالتعدّيات والسرقة وتحكّم الشركات الخاصة ببعض مصادر المياه الأساسية.

وفي عام 2012، أقرّت الحكومة اللبنانيّة "الاستراتيجيّة الوطنية لقطاع المياه" التي أعدّتها وزارة الطاقة في عام 2010 من دون الاستناد إلى الدراسات العلمية الضروريّة، فاعتمدت مجدّداً على بناء السدود ذات المخاطر الكبيرة. وأخيراً بدأت تتكشّف عيوب المشاريع المبنيّة حديثاً أو تلك التي قيد الإنشاء. فقد فشلت سدود بريصا والقبيساني والمسيلحة في تجميع المياه بسبب طبيعة الأرض الكارستية غير المناسبة، فيما المشاكل التقنيّة لا تزال تعترض أعمال بناء سدود بلعا وجنّة وبقعاتة، ما يؤشّر إلى احتمال فشلها جميعاً.

وكان تقرير "واقع البيئة" الذي أعدّته ECODIT عام 2010 قد أكّد أنّ الميزان المائي الذي تعتمده وزارة الطاقة والمياه لتبرير مشاريعها يستند إلى أرقام غير دقيقة ولا يمكن الركون إليها. كذلك، أكّد المعهد الفدرالي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR) عام 2012 أنّ الميزان المائي لدى وزارة الطاقة والمياه يعاني من فجوات هائلة في البيانات، ما أدّى إلى أخطاء فادحة في تخطيط البنى التحتية للمياه وأنتج استثمارات فاشلة. وصدرت في السنوات الماضية مجموعة من التقارير العلميّة المهمّة التي تساعد في قراءة واقع المياه وتطرح مجموعة كبيرة من الحلول المستدامة غير السدود، من ضمنها إعادة تأهيل منشآت نبعي جعيتا والقشقوش.

الحلول البديلة: نبع جعيتا نموذجاً

إنّ تحليل البدائل الوارد في دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع سد بسري يتجاهل إمكانية زيادة تغذية المياه من الينابيع الكبيرة القريبة من بيروت الكبرى. فعلى سبيل المثال، يغذّي نبعا جعيتا والقشقوش اليوم نحو 70% من مياه بيروت الكبرى. ويهدف حماية هذين النبعين وتعزيز التغذية منهما، قدّم المعهد الفدرالي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية مشروعاً لإعادة تأهيل منشآت نبعي جعيتا والقشقوش وإمدادات المياه المرتبطة بهما. وقدّرت دراسات المعهد الألماني معدل تدفّق نبع جعيتا بـ 172 مليون متر م3 /سنة، ونبع القشقوش بـ 70 مليون متر م3 / سنة. ويبلغ إجمالي معدل تصريف هذه الينابيع 242 مليون متر م3 /سنة، بينما يُراوح معدل التدفّق اليومي بين 250,000 م3 /يوم و 1,540,000 متر م3 /يوم. لكن التقارير كشفت عدم قدرة منشآت نبعي جعيتا والقشقوش بوضعهما الحالي على التقاط القسم الأكبر من المياه، إذ يصل الفائض المهدور من نبع جعيتا إلى 600,000 م3 /يوم، وتصل الخسائر في نبع القشقوش إلى 100,000 م3 /يوم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ قناة المياه التي تصل نبع جعيتا بمحطة ضبية قديمة جداً وتعاني من نسبة تسرب 30%. أمّا نفق جرّ المياه فصغير جداً وتبلغ قدرة استيعابه 3,1 م3 /ث فقط، هذا عدا كميات المياه التي يتمّ تحويلها من القناة لأغراض تجارية، والتي يلامس معدّلها 60,000 متر م3 /يوم. في ظلّ هذا الهدر الفاضح في شبكة نبعي جعيتا والقشقوش، تعاني منطقة بيروت الكبرى من نقص يصل إلى 60,000 متر م3 /يوم. وفي سبيل معالجة هذه المشكلة، اقترح المعهد الألماني إعادة تأهيل خطوط الجر وزيادة سعتها من 250,000 م3 /يوم إلى 400,000 م3 /يوم ما من شأنه أن يزيد الكمية السنوية من المياه المتاحة من 77 مليون م3 /سنة إلى 105 ملايين م3 /سنة. وقدّرت دراسة الجدوى للمشروع إجمالي أكلاف إعادة تأهيل إمدادات المياه بما في ذلك تكاليف التشغيل والصيانة بنحو 31 مليون دولار فقط. وأكّد المعهد الألماني أن باستطاعة منطقة تغذية نبع جعيتا تأمين ما يكفي من مياه لبيروت الكبرى وهي تتميّز بنوعية ممتازة من مصدرها، واعتبر أن الاستثمار يكون أكثر استدامة لو توجّه إلى تعزيز مصادر مياه نبع جعيتا بدلاً من جرّ المياه من مصادر أخرى بعيدة عن بيروت وأكثر تلوّثاً كسدّ القرعون أو سدّ بسري.

فرصة تاريخية

إذاً، لا تنطلق معارضة مشروع سدّ بسري من أخطاره الكبيرة على البيئة والزراعة والإرث الثقافي والسلامة العامّة فحسب، إنّما أيضاً من عدم جدواه الاقتصادية ووجود حلول بديلة أقلّ كلفة وأكثر فعّالية على المدى البعيد. هذه الحلول تشمل إعادة تأهيل الشبكة المهترئة، زيادة التغذية من الينابيع القريبة من بيروت، وتنظيم استثمار المياه الجوفية. ويشكّل إلغاء قرض سدّ بسري، وهو أكبر مشروع في خطّة وزارة الطاقة، فرصة تاريخيّة لإعادة النظر في سياسات الدولة الإنمائية التي رهنت مواردنا الطبيعية لمصلحة المشاريع الكبرى وجيوب المتعهّدين.

بسبب الهدر في شبكة نبعي جعيتا والقشقوش، تعاني بيروت الكبرى من نقص يبلغ 60,000 متر م3 /يوم، لذا اقترح المعهد الالماني إعادة تأهيل خطوط الجر لزيادة الكمية المتاحة سنوياً إلى 105 ملايين م3 /سنة

مقال

الخداع بالفقر

برابهات باتنايك *

إن خطوط الفقر الوطنية الموجودة بالفعل في معظم البلدان أعلى بكثير من خطّ الفقر العالمي الخاص بـ«البنك الدولي»، لذا فإن حجم الفقر العالمي أعلى بكثير ممّا يبدو عليه لدى استخدام مؤشرات «البنك»

هناك الكثير مِن التهنئة الذاتية بين الحكومات ومسؤولي «البنك الدولي» والعديد من الاقتصاديين بشأن «تراجع معدلات الفقر» في الفترة بين عام 1990 وبين ظهور وباء «كورونا» أخيراً. ادّعاء التراجع يستند إلى «خطّ الفقر العالمي» (IPL) والبالغ 1,90دولار يومياً (وفقاً لتكافؤ القوّة الشرائية لعام 2011) الذي وضعه «البنك»، وهو يُعرِّف الفقر في جميع أنحاء العالم، على أنه عدم القدرة على الوصول إلى حزمة من السلع، على مدى يوم واحد، كان من الممكن شراؤها بمبلغ 1,90 دولار في الولايات المتحدة عام 2011.

كيف يمكن قياس هذا الانخفاض استناداً إلى حقيقتين؟

في عام 2011، كان مبلغ 1,90 دولار أميركي يكفي لشراء فنجان قهوة، ولا شيء غيره. في الهند، كان المبلغ الذي يعادل 29 روبية (في عام 2011)، سيشتري بالكاد زجاجتين من مياه الشرب.

وفقاً لهذا التعريف، عاش 1,895 مليار شخص أو 36% من سكان العالم، في فقر عام 1990؛ انخفض عدد هؤلاء إلى 736 مليوناً (10% من سكّان العالم) بحلول عام 2015. وهنا أساس الادعاء بأنّ «أكثر من مليار شخص، انتُشلوا من براثن الفقر في هذه الفترة».

قبل أن نذهب إلى أبعد من ذلك، نحتاج إلى فحص هذا الادّعاء. فالانخفاض في معدلات الفقر عالمياً، حتى وفقاً لهذا المعيار، يعود بدرجةٍ رئيسة إلى الصين. في عام 1990، عاش 750 مليون شخص في الصين تحت مستوى «خطّ الفقر العالمي»؛ بحلول عام 2015، انخفض هذا الرقم إلى 10 ملايين (فقط)، أي بنحو 740 مليوناً.

هكذا، إن 64% من «الذين باتوا فوق خطّ الفقر العالمي»، يعودون بالكامل إلى الصين. ووفقاً للمعيار نفسه، ارتفع عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، خلال الفترة ذاتها، إلى نحو 140 مليوناً. وإذا كان هناك انخفاض حقيقي في الفقر حدث في أيّ مكان في هذا العالم، وفقاً لتقديرات «البنك الدولي»، فهو في الصين.

في ظلّ وجود خطّ فقر مختلف قليلاً (2,5 دولار في اليوم)، فإن عدد الفقراء في العالم لم يكن لينخفض على الإطلاق بين عامَي 1990 و2010 لو جرى استبعاد الصين. وإذا ارتفع خطّ الفقر إلى 5,5 دولارات في اليوم، سيرتفع عدد الفقراء من مليارَي شخص إلى 2,6 مليار بين عامَي 1990 و2015، مع استبعاد دول شرق آسيا والمحيط الهادئ. لذلك، فإن ما يسمى تراجع معدلات الفقر، هو ظاهرة محليّة للغاية، تقتصر على الصين وبقية شرق آسيا.

لكن المشكلة الحقيقية في ما يتعلّق بتقديرات «البنك الدولي» للفقر، كما ذكرنا سابقاً، هي أن «خط الفقر العالمي» الخاص به، قد وضع عند مستوى منخفض جداً، ما يشكّل استخفافاً كبيراً بالفقر حول العالم. هذه نقطة لطالما أثارها كثر من انتماءات يسارية؛ لكن حتى تقرير الأمم المتحدة الذي أُعدَّ لمجلس حقوق الإنسان، أوضح هذه النقطة بشكل قاطع.

سبب الاستخفاف بالفقر حول العالم، وفقاً لتقديرات «البنك الدولي»، بسيط للغاية: لا يستند «خط الفقر العالمي» الخاص بـ«البنك» إلى أيّ معيار موضوعي، مثل مقدار الإنفاق المطلوب لتلبية مجموعة محددة من «الاحتياجات الأساسية»، أو لتلبية احتياجات غذائية، أو غيرها. لكنّه ببساطة، يأخذ خطوط الفقر الوطنية لـ15 من أفقر بلدان العالم، الموجودة بشكلٍ رئيس في أفريقيا جنوب الصحراء، ويحوّلها إلى أسعار صرف تعادل القوّة الشرائية (ليس بأسعار الصرف الاسمية) إلى دولار عام 2011، ثم يأخذ متوسّط هذه الأرقام للوصول إلى «خط الفقر العاملي» الخاص به، أي 1,90 دولار أميركي لعام 2011. الأساس الدقيق لخطوط الفقر الوطنية هذه غير معروف؛ وبما أن الحكومات تميل، عادةً، إلى خفض مستويات الفقر لديها من أجل المبالغة في تضخيم «إنجازاتها» في مجال القضاء على الفقر، فإن خطوط الفقر الوطنية هذه هي أقلّ من الواقع.

بالإضافة إلى ما سبق، ليس ثمّة سبب لاستخدام خطوط الفقر الوطنية لبعض البلدان، وإسقاطها على جميع البلدان، بصرف النظر عن الاختلافات الوطنية. واقعاً، إن خطوط الفقر الوطنية الموجودة بالفعل في معظم البلدان أعلى بكثير من خطّ الفقر العالمي الخاص بـ«البنك الدولي»؛ وتالياً، فإن حجم الفقر العالمي، لهذا السبب أيضاً، أعلى بكثير ممّا يبدو عليه لدى استخدام مؤشرات «البنك».

أخيراً، هناك عدد قليل جداً من البلدان التي لديها مثل هذه الاستطلاعات التفصيليّة على مستوى الأمة مثل الهند التي تنفذ مسحاً لعينة كبيرة كل خمس سنوات، وعيّنة صغيرة كل عام؛ بالإضافة إلى عيوب «خط الفقر العالمي»، هناك عيوب إضافية في المعلومات الأساسية حول المستجيبين.

إلى جانب ذلك، هناك ثلاث نقاط أخرى تجعل الادّعاء بحدوث انخفاض في معدلات الفقر عالمياً، أمراً غير مقبول. الأولى هي حقيقة أن مؤشرات الأسعار النموذجيّة، لا تعكس الارتفاع الفعلي في كلفة المعيشة. يمكن توضيح ذلك استناداً إلى البيانات الهندية. تحدّد مؤشّرات الأسعار كلفة سلّة السلع التي كان يستهلكها سكان معيّنون في سنة الأساس، اليوم، مقارنةً بتلك السنة. وفي هذه الأثناء، فإن تغيّر محتويات السلّة، لا يكون دائماً طوعياً، إنما لأن السلع والخدمات القديمة تسقط تدريجياً من السلة، بينما يتم إدخال سلع جديدة.

المثال الأكثر أهمية هنا، هو إدخال الرعاية الصحية الخاصة والتعليم سعياً وراء السياسات النيوليبرالية. وفي حين يبقى ممكناً ألا تتغيّر معدلات العمليات الجراحية والإجراءات الأخرى في المستشفيات الحكومية بين سنة الأساس والسنة الحالية، وتالياً يظلّ سعر الرعاية الصحية في مؤشر الأسعار من دون تغيير، فإن الزيادة في عدم توافر الرعاية الصحية الحكومية من شأنها أن تدفع المزيد من الناس إلى مرافق الرعاية الصحية الأعلى كلفة، وهو ما يرفع من كلفة الرعاية الصحية.

من شأن حركة مؤشّر الأسعار هنا، أن يقلّل من ارتفاع كلفة المعيشة. لذا، حين ننظر إلى مرادف «خط الفقر العالمي» لأيّ مجموعة من السنوات، فإن الارتفاع في الرقم الذي نحصل عليه (في مؤشّر الأسعار)، سيكون أقلّ من معدلات ارتفاع الكلفة الفعلية للمعيشة ما من شأنه أن يبالغ في انخفاض مستوى الفقر بمرور الوقت (أو يقلّل من زيادته). وبالتالي، فإن تراجع معدلات الفقر المسنود إلى تلك الأرقام، خاطئ.

هذا هو السبب الرئيس وراء كون خطّ الفقر في الهند، اليوم، أقلّ بكثير ممّا ينبغي أن يكون عليه إذا أخذنا تعريف الفقر على محمل الجدّ، أي مستوى الإنفاق الذي يصل فيه الشخص الريفي إلى 2200 سعرة حرارية في اليوم والشخص الحضري إلى 2100 سعرة حرارية. في المقابل، يتم خفض تقديرات عدد الفقراء، ما يعطي انطباعاً زائفاً عن تراجع معدلات الفقر. لكن هذه المشكلة ليست خاصة بالهند وحسب؛ إنها ظاهرة عالميّة سبّبتها خصخصة الخدمات الأساسية، في ظلّ النيوليبرالية.

السبب الثاني وراء خطأ الانخفاض المزعوم في معدلات الفقر، هو الانخفاض في أسعار السلع الأساسية الذي حدث بعد عام 2011. فبَين نيسان/ أبريل 2011 وكانون الأول/ ديسمبر 2019، أي قبل ظهور الوباء، كان هناك انخفاض بنسبة 38% في مؤشّر أسعار السلع التابع لـ«صندوق النقد الدولي». لا بدّ أن ذلك أدّى إلى تدهور مستويات المعيشة لأعداد كبيرة من سكّان العالم الثالث. وإذا لم تنعكس هذه الحقيقة في استهلاكهم، فيمكن أن يكون ذلك لأن المديونية الأكبر، ربّما مكّنتهم من الحفاظ على استهلاكهم عند مستويات معينة. الادّعاء بتراجع الفقر عندما يتم دعم الاستهلاك من خلال الاقتراض، هو أمر سخيف.

السبب الثالث مشابه للثاني: الزيادة في البطالة التي حدثت أخيراً على خلفية اشتداد أزمة الرأسمالية العالميّة ومن أحد تداعياتها انخفاض أسعار السلع الأساسيّة. وعلى خلفية ارتفاع معدّلات البطالة، فإن الاستهلاك إمّا ينخفض أو يستتبع بمديونية أكبر. في الهند، على سبيل المثال، كانت البطالة قبل الوباء هي الأعلى على الإطلاق في السنوات الـ45 الماضية.

تتضح حقيقة أن كل هذه العوامل كان لها تأثير سلبي للغاية على مستوى الاستهلاك في الهند من بيانات مسح العيّنة الوطنية لعامَي 2017-2018 حول الإنفاق الاستهلاكي، وهي بيانات صادمة للغاية لدرجة أن حكومة نارندا مودي قرّرت حظرها تماماً. في المناطق الريفية مثلاً، كان نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي في 2017-2018 أقل بنسبة 9% مقارنة بالفترة 2011-2012.

الادّعاء، في هذا السياق، بأن عدد الفقراء حول العالم قد انخفض، خارج الصين وشرق آسيا في أحسن الأحوال، هو أمر سخيف، حتى في غياب البيانات الغذائية التي تشير إلى خلال ذلك.

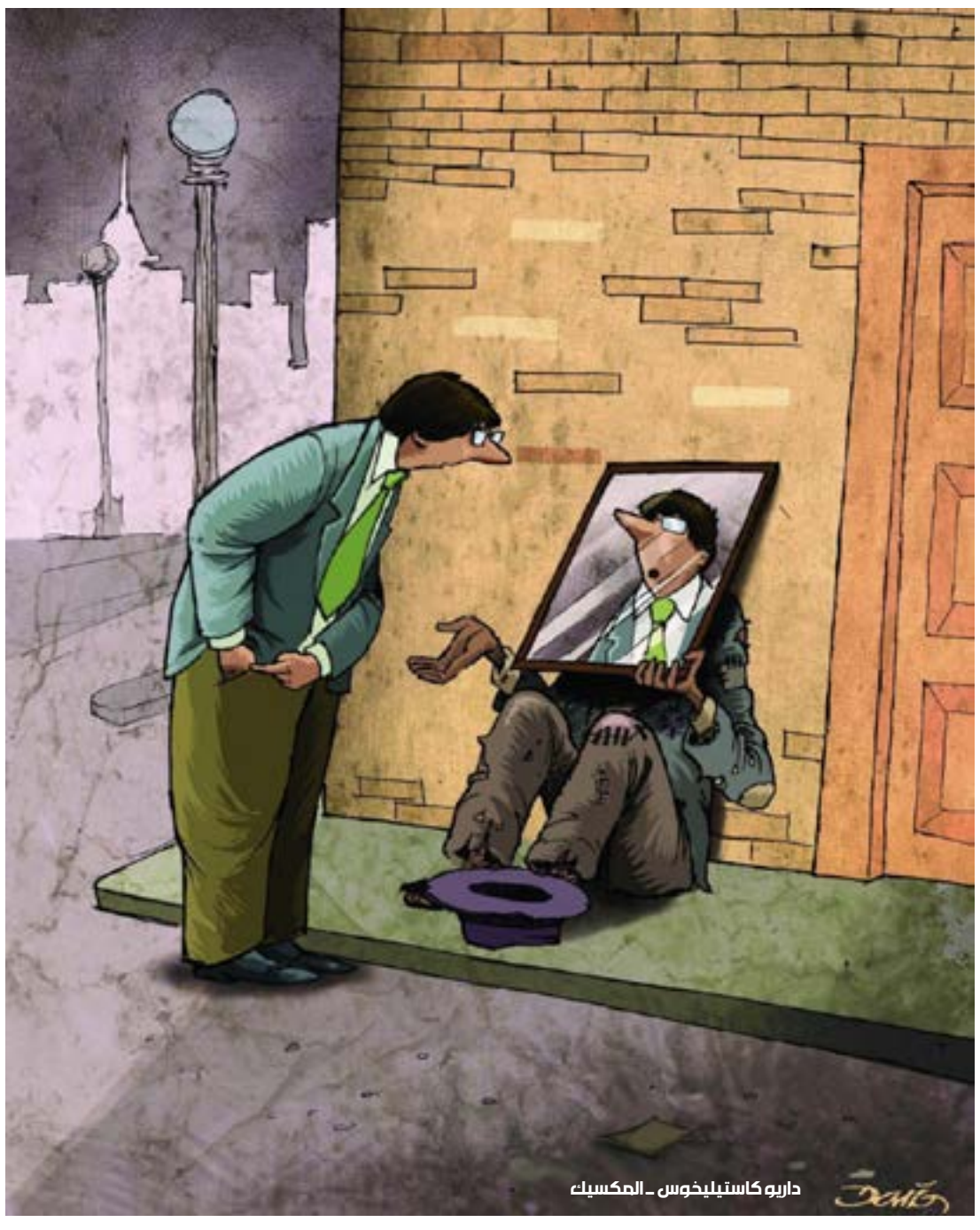
داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

* **أستاذ فخري في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي. لديه مؤلّفات عديدة، أبرزها «التراكم والاستقرار في ظلّ الرأسمالية» (1997)، «قيمة المال» (2009)، و«إعادة النظر في الاشتراكية» (2011)**

نُشرت هذه المقالة في صحيفة «ذا تلغراف إنديا» - 18 تموز 2020